منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٤

دولة لبنان الكبير

(١٩٢٠ - ١٩٩٦)

٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات

مجموعة مؤلفين



التوزيع:
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ١٩٩٩

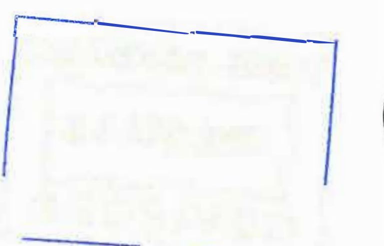
منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٤

دولة لبنان الكبير

(١٩٢٠ - ١٩٩٦)

٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات

مجموعة مؤلفين





التوزيع:
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ١٩٩٩

المحتويات

تقديم عام

د. الياس القطّار

يتكامل مؤتمر «لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات»، مع مؤتمر سبق وعقده قسم التاريخ، كلية الآداب ـ ٢، الجامعة اللبنانية في عام ١٩٩٣ ونشرت أعماله في منشورات الجامعة اللبنانية في عام ١٩٩٦، وكان بعنوان: **اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان**.

وقد تطرق المؤتمر عن الاستقلال، إلى عدة مواضيع هي في صلب دراسة تكوين لبنان الكبير، فجرى الكلام عن مواقف مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، وعن المواقف الاستقلالية في عهد المتصرفية، وعن الهوية اللبنانية، وعن دور البطريرك ـ الياس الحويك ـ في ولادة لبنان الكبير وكذلك عن دور المطران كيرللس مغبغب، وعن تحولات الجغرافيا والديمغرافيا في لبنان منذ ١٨٦٠ وحتى الاستقلال، وأخيراً تمَّ الكلام عن الاطار الدولي لولادة لبنان الكبير.

لذلك، في هذا المؤتمر، القائم حصراً على لبنان الكبير، تحاشينا العودة إلى هذه المواضيع التي تطرقت لقيام لبنان الكبير، كما تحاشينا الغوص في مواضيع كثيرة تصبّ في إطار المؤتمر جرت عليها أبحاث كثيرة مستفيضة سابقاً. كما يلاحظ القارئ أنّ بعض المواضيع التي عرضت في المؤتمر لم يَجرِ نشرها لأسباب متعددة: إما لأنها منشورة جزئياً أو كلياً في مكان ما آخر، أو لأن صاحبها لم يتمكن من تقديم نصّها في الوقت المناسب قبل دفع أعمال المؤتمر إلى الطباعة حسب القوانين المرعية الإجراء في الجامعة اللبنانية.

هذا الواقع لم يحل دون عرضنا لكل ما قيل وعرض في المؤتمر، سواء نشر أم لم ينشر مركزين فقط على الفكرة المحورية في كل بحث من الأبحاث.

في الجلسة الافتتاحية تكلم راعي المؤتمر رئيس الجامعة اللبنانية الوزير السابق د. أسعد دياب، فأثنى على نشاطات كلية الآداب ـ الفرع الثاني، التي تجعل من هذا الفرع مندمجاً في عمل البحث وفي المجتمع، يعمل لا لنفسه فقط بل للكل، بحيث تشارك الطاقات العملية من كل النواحي في نشاطاته: من البقاع والشمال وبيروت والجنوب ومن خارج لبنان، فيتلاقى أصحاب الفكر ليعطوا وينيروا الطريق بدراستهم الماضي والحاضر لنطل على المستقبل. لأن من لا يعرف تاريخه ويبحثه في الماضي لا يمكنه أن يعرفه في الحاضر ولا أن يطل على المستقبل.

الكلمة الثانية كانت لمدير كلية الآداب ـ الفرع الثاني الدكتور جوزيف لبكي (عميد الكلية لاحقاً)، الذي رأى أن مؤتمر «دولة لبنان الكبير» درب سياسة وتاريخ وثقافة وحضارة، كتاب عمر لا يقرأ بالجملة. ولا يفهم بجلسة، بل يتقسّم بنفسه على عدد من السنوات الملاح والأيام السود. فلبنان عائش القساوة وهو في خلقه ليّان، أطفأوا أضواءه فتفجرت في نفسه شموس، غُيّبت معالمه، وضاق ما بين عمده وجباله، لكنه تمكن من أن يبني صرحاً غير عادي، فإذا هو أدب لامع، وفن مدهش، وذوق رهيف وتطور عجيب، يوم كان التخلف قاعدة. لبنان وُلِدَ للبقاء، حمل أعباء العرب كلها... عانى القهر الصهيوني وأسقط أسطورتهم. والضرورات التي أوجبت لبنان مرة، توجب وجوده كل مرة.

الكلمة الأخيرة في جلسة الافتتاح كانت لمنظم المؤتمر والمشرف عليه د. الياس القطّار رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب، وجاء في كلمته: «الأوطان تكبر بأهلها وتصغر أيضاً بأهلها. ولبنان الكبير هو الكبير بمفكريه المستنيرين، بعلمائه المكتشفين، بأدبائه النابغين، بشعرائه الملهمين، بموسيقييه وبرساميه وكل أنواع فنانيه المبدعين، بمؤرخيه الثقاة، بعمّاله التقنيين، وبفلاحيه الطيبين. لبنان الكبير هو الكبير بجامعته الوطنية التي يزهو بها، بالباحثين فيها الذين يشكلون النخبة بالقياس على الجامعة العاملة في لبنان، وحتى في بعض بلدان الشرق».

في جلسات اليوم الأول التي ترأسها كل من د. سركيس الطبر ود. أنطوان قسيس ود. أنطوان ضومط، تكلم أولاً البروفسور دومينيك شفاليه، من جامعة السوربون، مدير مركز تاريخ الإسلام المعاصر في مركز البحوث العلمية الفرنسية، عن «لبنان والعمل السياسي لهنري دو جوفنيل في ١٩٢٦».

وذكر أنّ دو جوفنيل قبل أن يغادر باريس إلى بيروت اتصل بشكيب أرسلان، ليقف على إحدى وجهات نظر الحركة الوطنية التي كانت تقضّ مضاجع الفرنسيين في سورية، وهو باتصاله بممثلين من عائلات الأعيان ومن الطوائف، كان يسعى إلى رصد الوجدان الجمعي الذي يحرك دولة لبنان الكبير والسلطات العربية الأخرى بعد تفكيك السلطنة العثمانية. وضمن إطار «سورية الطبيعية» كان لبنان يتأكد وجوده بعد إقرار الدستور في ١٩٢٦، ومنذ ذلك التاريخ كان هنري دو جوفنيل يؤسس لاستبدال الانتداب بمعاهدة.

المحاضر الفرنسي الآخر كان بيار فورنيه حافظ الأرشيف في وزارة الخارجية الفرنسية «كي دورسيه»، تكلم عن الصور الفوتوغرافية التي تحتفظ بها محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية والعائدة لفترة الانتداب من ١٩١٩ إلى ١٩٢٦، وهي صور طلبتها أجهزة الانتداب وصوّرت على يد مصورين محليين لتلميع صورة الانتداب.

الدكتور برجيس الجميّل درس دور حزب الاتحاد اللبناني في التهيئة للبنان الكبير منذ ١٩٠٨. ودرست الدكتورة دعد بو ملهب عطاالله الاهتمام الجيوسياسي بالمجال الذي ينطلق، في آن، من علاقة الشعب بالأرض ومن تفاعل الكيان ككل مع الظروف المحيطة. ومن هنا يأتي الكلام عن مسألة علاقة اللبناني المعاصر بجغرافية موطنه. فصفة «الكبير» ذات مغزى جيوسياسي.

ودعا الدكتور مسعود ضاهر في دراسته للمواقف الأيديولوجية من ولادة دولة لبنان الكبير إلى تفكيك الخطاب الأيديولوجي. حول أدلجة صيغة لبنان الكبير مقابل لبنان الصغير، لبنان اللبناني مقابل لبنان في محيطه القومي السوري أو العربي الخ. فلبنان دولة حديثة ارتبطت ولادتها كما ارتبط تطورها بحركة الصراع ما بين الدول الأخرى التي انشئت في المشرق العربي.

الدكتور جوزف لبكي درس مراحل وأُسس التجنّس في لبنان ونتائجه وملابساته، أما الدكتور جان شرف فطرح في موضوع «السلطة والديموغرافية» مشكلة العلاقة بين السلطة والديموغرافيا في مفارقة دستورية تعلن المساواة وتنقضها بما احتفظت به الطوائف من خصائص مجتمعية.

في اليوم الثاني الذي ترأس جلستيه د. نور الدين أحمد ود. أحمد حطيط، قارن د. حسن يحيى وضع لبنان في ظل الانتداب بوضعية جبل لبنان في ظل المتصرفية وتطرق د. عبدالله سعيد لمسألة تحديث التشريع العقاري باهتمام من سلطات الانتداب التي سعت لترسيخ الملكية العقارية الفردية وتنظيم الأملاك العامة الحكومية وأصدرت تشريعات أهمها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠.

وعالج د. عبدالله الملاح موقف الاغتراب اللبناني من لبنان الكبير إذ انقسم اللبنانيون في الأرجنتين نموذجاً، بين التيار اللبناني والتيار السوري والتيار الاستقلالي وقدّم د. اميل كعدي دراسة عن الواقع الجديد للمهن في ظل لبنان الكبير من خلال نموذج زحلة، في ظل التحولات التي فرضها الواقع الجديد على الصناعة. وتوقف الدكتور كرم رزق عند ثورة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ وأثرها في لبنان محللاً عناصر ذلك على ضوء الأرشيف البريطاني والفرنسي ومعلومات الصحف. وحاول د. اميل معكرون دراسة دور لبنان في المسائل العربية من خلال نموذج العدوان الثلاثي على قناة السويس، في ظل الحرب الباردة، ومحاولة لبنان انتهاج سياسة مستقلة.

د. عبد الرؤوف سنو تناول الصراع بين الالمانيتين على الساحة اللبنانية في محاولة من المانيا الاتحادية لحصر التمثيل الالماني فيها ومحاولة المانيا الديموقراطية لتطبيع العلاقات مع لبنان. وانتهى اليوم الثاني للمؤتمر بدراسة وعرض للتشكيلات العسكرية لدولة لبنان الكبير من قبل الجنرال د. سامي ريحانا.

اليوم الثالث كان جردة حساب لثلاثة أرباع القرن من تاريخ لبنان منذ ١٩٢٠، وقد ترأس جلستي اليوم الأخير د. نقولا زيادة ود. مطانيوس الحلبي مدير عام وزارة الثقافة والتعليم العالي.

فقوّم د. جورج شرف المتحولات الدستورية للبنى السياسية في لبنان وللسلطة التنفيذية التي مرّت من حكم الفرد المتمثل برئيس الجمهورية في ١٩٢٦ إلى الممارسة الثنائية (رئيسا الجمهورية والحكومة في ١٩٤٣) إلى «الترويكا» منذ اتفاق الطائف. ورأى د. أنطوان الغصين أن الحكم الاقطاعي لا يزال قائماً في لبنان وهذا ما يجعل الحكم شخصانياً لا مؤسساتي. د. نقولا زيدان عرض لمسألة صراع الحركة النقابية مع السلطة والمحطات التي مرت بها هذه الحركة. الأستاذ سمير فرنجية أبرز أن علاقة لبنان بالعالم العربي بقيت محكومة باعتبارات أربعة هي: التصارع ما بين قادة لبنان، وصراع الدول العربية حول دورها في قيادة المجموعة العربية، ونشوء دولة إسرائيل، وسوء تفاهم العلاقة اللبنانية ـ السورية منذ تحقيق الاستقلال. العميد د. ساسين عساف درس وتتبع مسألة الحداثة في الشعر في لبنان، والدكتور انطوان سيف رصد تطور مصطلح الوطن، والدكتور رفيق شيخاني أعطى نماذج من الكُتّاب الناطقين بالفرنسية وكيفية فهمهم للبنان ومن أبرزهم: ميشال شيحا، وجورج نقاش والرئيس شارل حلو.

وانتهى المؤتمر بتوصيات تركز على الإيمان بلبنان وطناً ودولة حرة مستقلة وسيدة ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

كلمة رئيس الجامعة اللبنانيّة

د. أسعد دياب

في كل مرّة نأتي إلى هذا الفرع نأتي لنتشارك ونشارك في نشاط علمي وهذه ميزة نلمسُها ونفرح بها لأن الفرح هو نتيجة العطاء، هذا العطاء المستمر والمتتالي وبالتالي الذي يدل على مدى اندماج هذا الفرع في البحث وفي المجتمع في نفس الوقت. وليس ذلك وحسب، وإنّما الميزة الثانية التي أتحفنا بها هذا الفرع أنّه لي لنفسه وإنما هو للكلّ، ومن هنا نرى الطاقات العلميّة تأتي من كل نواحي هذه الكليّة إن كان في البقاع أو في الشمال أو في بيروت أو في الجنوب، وهذه ميزة أخرى بات يتلاقى أصحاب الفكر فيها حتى يعطوا، وبالتالي يُنيروا الطريق أمامنا على تاريخنا الماضي والحاضر لنطلّ فيه على المستقبل. لأنه من لا يعرف تاريخه ويبحثه في الماضي لا يمكنه أن يعرفه في الحاضر وأن يطل عليه أطلالة صريحة على المستقبل. ومن هنا، إن أهميّة هذه الأبحاث وهذه المؤتمرات، هو أن تعطينا الوعي لحقيقة أمرنا، لأن التاريخ ليس مادة أدبيّة إنشائية فحسب، وإنما هو عمليّة موضوعيّة يُقاس فيها، كما يقيس القاضي أحكامه، ونقيس الوقائع بتجرد وموضوعية. وبمدى ما يكون فكرنا قد انصبّ على أن ندرس الأحداث دراسة مجرّدة بعيدة عن العاطفة وعن الميل، بقدر ما نُعطي تاريخاً صحيحاً، وبقدر ما نعطي للمجتمع القواعد والأسس التي يجب أن يبنى عليها.

وكثيراً ما نعود أحياناً إلى كتابات تاريخية، وهذه الكتابات بدل أن تدلّنا وتنير أمامنا الطريق الصحيح نتطلع إليها فنرى الميل والشخصانية، هي التي تحدّد معالمها وليس الموضوعية والتجرّد. وهذا من شأنه أن يحرفنا عن الحقيقة

ويبعدنا بالتالي عن الواقع. وكم من حالات في الكتابات التاريخية أصبحت كأنها مسلّمات ولكنها بالواقع ليست كذلك.

وإنما يجب إعادة النظر فيها، إن كان ذلك في لبنان أو في العالم العربي، حتى نبني قواعدنا ونبني سياستنا وحتى تاريخنا، على قواعد تكون صحيحة تدلّنا على الطريق الصحيح لنبني حاضراً ونبني مستقبلاً، فمن لا يعرف ماضيه بحقيقة واقعه لا يمكنه أن يعرف حاضره بتجرّد وبعين بصيرة، ولا يمكنه، بالتالي، أن يحدد مستقبله بشكل سليم، من هنا نتطلع إلى أبحاث ودراسات، تشكّل قاعدة لكل من يتعامل سياسياً أو أكاديمياً مع تاريخ لبنان، لتكون منطلقاً لنا لنضع بناءاتٍ سليمة تحدّد لنا مسار بلدنا.

إنّ هذه الفترة التي تأخذونها للدرس والتمحيص هي فترة غنيّة من تاريخ وطننا، وفترة، قيل فيها الكثير، واختلف عليها الكثير، ولكن على أهل الجامعة أن يحددوا الأطر وأن يحددوا القواعد لبني بناءً سليماً. إنني أتمنى أن تحذو كافة الكليّات في الجامعة اللبنانيّة، حذو كليّة الآداب في هذا الجمع للطاقات الفكريّة من كل أبنائها، وفي هذه المنهجيّة المستمرّة التي لم تتوقف أبداً في الدراسة والتمحيص؛ وأتمنى أن يكون تاريخ لبنان، ككل، موضوع منهجيّة متكاملة نأخذه من القديم إلى العصر الحديث وإلى المستقبل، حتى يكون لنا دراسات متكاملة نعطي فيها لكل مجتمعنا حقيقة وضعنا وحقيقة مستقبلنا. وبذلك، يتكامل العقد، وبذلك، تكون الجامعة اللبنانية وكليّة الآداب فيها، قد أعطت صورة كاملة عن كامل تاريخنا، ما قبل القديم، والقديم، والحديث، والمستقبل، وهكذا، نقدّم خدمة كبيرة لأنفسنا، ولطلاّبنا، ولأعضاء الهيئة الأكاديميّة فيها، ولمجتمعنا فيما بعد.

نتمنى لأبحاثكم، كما نعرف، أن تكون بالمستوى الذي يليق بنا، وبكم، وأن تقدم خدمة كبرى لمجتمعنا؛ وأكرر شكري للقيميّن على هذا الفرع وللمساهمين في هذا المؤتمر وأكرر شكري للصديق «دومنيك شفالييه» صديق الجامعة اللبنانية، وصديق لبنان، بحضوره المميّز.

عشتم وعاشت الجامعة اللبنانية.

كلمة عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانية

د. جوزيف لبكي

حضرة الرئيس،

أيّتها النّخبة، أيها المؤتمرون،

طلاّبي الأحبّاء.

مؤتمر «دولة لبنان الكبير: خمسة وسبعون عاماً من التاريخ والانجازات»، درب سياسة وتاريخ وثقافة وحضارة. كتاب عمر لا يقرَأ بالجملة، ولا يُفهم بجلسة، بل يتقسّم بنفسه على عدد من السنوات المِلاح والأيام السود.

قلّما تمرّ بك صفحة من هذا المؤتمر ولا يصل من التاريخ إليك خبر. ويعرف المنتدون كيف يفيدون من سالف الأحداث فيربطونها بالحاضر، ويستخلصون ما تقتضيه الحال من عِبَر، ويُطِلّون على كلّ معرفة، وهم ذاهبون دوماً في الاستقصاء من دون انكفاء.

إنهم لمدركون حقائق تاريخ لبنان الكبير ومحيطون إحاطة المتعمّق، السابر خفايا الأسباب وقواعد النتائج، حتى أضحت عناوين مقالاتهم بحوثاً ووصفة شهية تنتظر من يحسن تطبيقها بمعرفة وحكمة.

أيها الكرام،

لبنان هذا، عاش القساوة وهو في خلقه ليّان.

عمّ التّجهُّم أيامه وما كان يوماً قطوباً.

مهما امتدّت شهرته تظل حقيقته أثبت.

لبنان هذا أحاط به جفاف، وما أكثر طلاوته.

توالت عليه الأوصاب فتندّب.

أطفأوا أضواءه فتفجّرت في نفسه شموس.

عُيّنت معالمه، وضاق ما بين عمده وجباله، لكنه تمكّن من أن يبني صرحاً غير عادي، فإذا هو أدب لامع، وفنّ مدهش، وذوق رهيف، وتطوّر عجيب، يوم كان التخلّف قاعدة.

أطلّ على وطنية ناهضة، أُسُها الجهد والمثابرة واعتماد النفس والعودة إلى الطبيعة المعلم الأكبر.

جمع الفضيلة إلى النبوغ، فإذا في الفضيلة إغراء، وإذا التهافت على الخير دعوة.

معلّمي لبنان،

خمسة وسبعون عاماً والقدوة خمسة آلاف، ما كنت دامياً ولا متحجّراً بل مجالاً إنسانياً معافى ونبوغاً مطمئناً.

أي حق لك وطني يعلن يوم يصنّف أهل الحقّ على الزمان؟

أيها الشرفاء،

المراحل العظيمة في التاريخ هي مراحل الجهاد والحرمان والمحن. وأزمنة الرخاء لا تذكر. والسياسة هي حقائق وجرأة ومصارحة وموقف، لذلك فإنّ زمن الحبائل والمصانعة سيوأد؛ فمن حقّ الأجيال الطالعة أن تعيد النظر في غير مفهوم ومعرفة.

أكثر الذين تولّوا لبنان أمانة لم يكونوا الجديرين بصون تلك الأمانة، ولا بتسليمها إلى الأجيال الآتية. التخصّص في الوصول غير التخصّص في الحكم، لذلك فإنّ هيئة الحكم فيه انبثقت عن قصد أو مصادفة، والمؤهل

للحكم لايفسح له مجال الوصول. ومن يصل، فهو غير أهل لذلك، حتى إنّ حكم النخبة هو خروج عن القاعدة.

لم يكن هناك حكمة في الحكم، ولا محبة ولا طموح ولا رؤية ولا تخطيط ولا منطق ولا حتى حدس، ولا بالطبع مثل عليا.

والمتفرجون على الفساد من أهل الرعية وخارجها يضحكون في أعبابهم ولا يقدمون على إصلاح أو تصويب للذّة ما في نفوسهم أو لضعف.

أيّها السادة،

لبنان ولد للبقاء، ولد كالدعوة التي لا تنطفئ.

حمل أعباء العرب كلّها. وهي أحمال ثقيلة.

عانى القهر الصهيونيّ وأسقط أسطورته.

وطني وجودك أبدي.

استمرارك سرمدي.

عودتك محتّمة

ديمومتك زمان

وشخصيتك متميّزة

الضرورات التي أوجبت لبنان مرة، توجب وجوده كل مرة.

لأنها دائماً موجودة.

لأنها دائماً ضرورة.

هذا هو الأمل الذي يتجلّى لنا في مجاهل اليأس وهذه هي النعمة

لبنان حاجة للمنطقة.

للحضارة.

للمظلومين.

للمضطهدين.

للطامحين.

للموهوبين.

للمُلهَمين.

هو حاجة للحياة الحلوة، للوحدة البشرية وللسلام.

أسباب كبوته أنّ أهله لم يقدّروا نعمته وأنّه لم يوفّق بالحكّام

يا مرحباً بأثقالنا!

يا مرحباً بصبرنا على أن يصان خَلق ويمنع!

أيها السادة!

دعوتنا اليوم إعادة البلد السعيد إلى شعبه المنهوك، إلى أصدقائه المتيّمين.

لنلتق عفويا، لنتفاهم على المبادلة، لنتصارح.

فما يصيبك يا أخي يصيبني.

تلك هي رسالتنا.

ولنُعِدِ البلد إلى أبنائنا وأحفادنا.

لنُعِدْه إلى الدنيا، إلى قلب الحضارة، بوحدة وعنفوان وحرّيّة واستقلال وكرامة وشمخة.

أيها الحفل الكريم!

لن أزيد تاركاً للمؤتمرين أن يجولوا جولات موفّقة، شاكراً حضوركم ومثنيا على قسم التاريخ في كلية الآداب (الفرع الثاني) ورئيسه النشيط الدكتور الياس القطار. لنستمع إليهم، ولنقرأ بحوثهم، فما أكثر مواضيعها وأوفر تنوعها! وشكرنا الخاصّ إلى المشاركين الأجانب، وهم علماء، مميّزون في علومهم.

وإني أشكر رئيس الجامعة اللبنانية، الدكتور أسعد دياب على دعمه لهذا

المؤتمر، مؤكّداً له أنّ التاريخ في كلية الآداب (الفرع الثاني) قد أخرجناه من حال التمزّق وأعدناه إلى الحياة، فدبّت الحياة في أوصاله.

لبنان الخالد نحبّه كما لو غاب ولم يخلد.

عشتم،

وعاشت الجامعة اللبنانية،

وعاشت كلية الآداب

وعاش لبنان

كلمة مُعدّ المؤتمر ـ رئيس قسم التاريخ (٢)
كلية الآداب ــ الجامعة اللبنانية

د الياس القطّار

الأوطان تكبر بأهلها وتصغر أيضاً بأهلها.

ولبنان الكبير، هو الكبير بمفكريه المستنيرين، بعلمائه المكتشفين، بأدبائه النابغين، بشعرائه الملهمين، بموسيقييه وبرساميه وكل أنواع فنانيه المبدعين، بمؤرخية الثقاة، بعمّاله التقنيين، وبفلاحيه الطيبين.

لبنان الكبير، هو الكبير بجامعته الوطنية التي يزهو بها، بالباحثين فيها الذين يشكلون النخبة بالقياس على الجامعات العاملة في لبنان، وحتى في بعض بلدان الشرق. لبنان كبير لأنه يحمل رسالة، هي علّة كيانه، برغم ما تلحق به هذه الرسالة من هزات دموية؛ فهذا البلد هو المختبر الحقّ الذي تتحاور فيه الديانات والأعراق، ولذلك، فهو أقلّ البلدان تعصباً وأصولية دينية وقومية، بالقياس على الشرق والغرب، الذين لا نعتقد أنهما يقويان، كلبنان، على الوقوف بوجه زلزال يشبه الزلزال الذي ضربه طيلة عشرين سنة.

لبنان الكبير، هو الكبير بمواطنيه المشرئبة عيونهم إلى المستقبل بأبعاده الحضارية والتكنولوجية والعلمية والفكرية، لا لبنان القابع فقط في الماضي، يحاكيه ولا يقدر أن يتجاوزه، دون أن يعني ذلك التنكر للتراث وللأرث الحضاري الذي ينتمي إليه لبنان.

الويل ثم الويل لوطن تقتل كل ذكرى وطنية فيه.

ومع هذا، لقد مرّت ذكرى الجلاء وكأن الجلاء لم يكن، ومرّت سنة على

الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء لبنان الكبير، وكأن قيام لبنان الكبير لم يكن. ولقد مرّت مناسبات وستمرّ أخرى كثيرة، وكأنّ شيئاً لم يكن.

كان حريّ، بالعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية، أن تستغل المناسبة فتقيم المهرجانات والندوات لتغرس في نفوس المواطنين، كباراً وصغاراً، وتبلور في عقولهم، معاني المواطنية الحقة. ولكن أي شيء من هذا لم يقم. لهذا، وتحسساً بالمسؤولية الوطنية، سعينا في قسم التاريخ، في الفرع الثاني، لأحياء اليوبيل الماسي لأنشاء لبنان الكبير، لا بالخطابات والأشعار الطنانة الرنانة، بل بمؤتمر علمي يدرس ويحلل هذه الذكرى، فيشرح ظروفها التاريخية ويرصد مسارها ويقييم نتائجها ومنجزاتها.

لقد كان قسم التاريخ في كلية الآداب ـ الفرع الثاني السباق، دائماً، إلى مرافقة العديد من المناسبات الوطنية والفكرية بمؤتمرات وندوات، كان لي شرف تنسيق وإدارة غالبيتها: فمن مؤتمر أسد رستم المؤرخ والإنسان، إلى مؤتمر القرية اللبنانية بالتعاون مع قسم الجغرافيا، إلى ذكرى ابن العبري بالتعاون مع قسمي الآثار والأدب العربي، إلى مؤتمر السكن بالتعاون مع قسمي الآثار والجغرافيا، إلى مؤتمري أرشيف تاريخ لبنان، إلى الذكرى المئوية الرابعة لتأسيس مدرسة روما المارونية، إلى اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، إلى الذكرى الألفية الأولى للحروب الصليبية، والآن مع الذكرى ال ٧٥ لإنشاء لبنان الكبير، يكون قسم التاريخ ومعه الجامعة اللبنانية، قد برهن على أن هذه الجامعة الوطنية هي حقاً جامعة البحث العلمي وجامعة الوطن.

لبنان، هذا الوطن الصغير، بجباله التي ينكسر عليها النور وتنكسر عندها الظلمة، وبسهوله وهضابه التي يتدفق منها الخير، وتلفظ، ببسمة، كلَّ نقمة، كلُّ حبة تراب فيه أغلى وأهمّ من عشرات الأميال المربعة.

هذا الوطن كان كبيراً وسيظل كبيراً.

كلمة عريف المؤتمر

د. فؤاد بوسابا

ـ نفتتح المؤتمر بالنشيد الوطني اللبناني وبنشيد الجامعة اللبنانية ـ معالي رئيس الجامعة اللبنانية...

لم يَمضِ فَصلٌ جامعي إلاّ وقام قسمُ التاريخ في كلية الآداب، الفَرْعُ الثاني يعقد مؤتمرٍ تاريخيٍّ لبحثِ مواضيعَ علميةٍ مهمَّة وفي كلِّ مَرَّة يشتركُ نخبةٌ من الإساتذة الأخصائيين من كافة الفروع والجامعات في الوطن وخارجه، وهؤلاء الاساتذة يتحلُّون بالمعرفة والخبرةِ ويتمتعون بالمقدرة العلمية والمنهجية الاكاديمية. بحيثُ أصبَحَ هذا القسمُ وغيرُه من الأقسام في هذه الكليّة يشكّلون ورشَةَ عَمَلٍ مستمرة بغية معالجة ما استعصى من مواضيع علمية كثيرة.

فبدت هذه الكليّة خزّاناً للمعرفة ومنهلاً للثوابتِ العلمية المعتمدة والفضلُ في ذلك يعودُ لنهجِ إدارتها وجُهدِ أساتذتها المُنكبين على البحثِ والمعالجة.

وبعد أن وقف هذا القسمُ عند محطاتِ تاريخيةٍ بارزة وعالجَ مواضيعَ عديدة حولها، وانسجاماً مع الرغبة على الوقوفِ عند جميع المفاصِلَ التاريخية المُؤثِرة. إزاء ذلك أختار قسم التاريخ عنواناً لهذا المؤتمر «لبنان الكبير (١٩٢٠ ـ ١٩٩٦)، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات». لعلّنا في ذلك نستطيع كَشْفَ النقابِ عن الكثير من الحقائق التاريخية التي تَتَعَلّقُ بهذا الحَدَثِ الوطني المُميَّز. وكُلّنا آذانٌ صاغية لسماعِ مختلفِ الآراء والاستنتاجاتِ من خلال أبحاثِ أساتذة كبار يمثلون مختلف الايديولوجيات والتيارات الفكرية. وقصدُنا من ذلك تحصين كيانَ هذا الوطن وإبراز الحقائق التاريخية التي تزيده منعةً وثبات.

ولا يسعنا إلاّ أن نفخرَ بجامعتنا الوطنية التي استطاعت النهوض بفضل

الخطّة الشاملة التي وضع أُسُسَها رَئيسُها معالي الدكتور أسعد دياب، فهو العينُ الساهرة على كُلِّ نشاطاتِها، والقلبُ النابضُ كل حركة علمية مثمرة فيها. وهو الربّان الحكيم والعادل الأمين. فنحن مع معاليه لسماع كلمته القيمة، فالتفضَّلْ.

نكر ذاتَه فأحياها.

تَفانى في خدمةِ كُليتِهِ ورافق كُلَّ إفرادِها أساتذةً وطلاباً وموظفين. تجرَّأ على أخذِ المبادراتِ والإجراءاتِ المبنيَّةِ على أُسُسِ الحق والعدالةِ والمساواة.

اعتمدَ على التفاهم والتوافق في أخذِ القرارات مَتجنباً التناحُرَ والصدامات. علماً أنَّه بقي حازماً وقاطعاً حِيالَ الأمور التي تتعلَّقُ بالقانون والنِظام إنه الأكاديمي الناجح والإداري البارع مدير هذه الكلّية الدكتور جوزيف لبكي، فالتفضل.

باحِث أصيلٌ، شاركَ في مؤتمراتٍ علميةٍ عديدة داخِلَ الوطنِ وخَارجه.

سَهِرَ الليالي الطِوالِ مُنكباً على البحث والتحليل والصياغة. جَرِيءٌ في إعلانِ الحقائِقَ التاريخية التي هي برأيِ بعضِ المؤرخين مُخالِفَة لما يعتبرونَهُ من الثوابت والمسلَّمات غَطَّتْ أبحاثُهُ ومُؤلفَاتُهُ دورَ الكُتُبِ ومكَتَباتِ الجامعات وهو الذي وضع أولَّ مدماكٍ لهذا القسم منذ أواخر السبعينات، ليعودَ اليومَ يَبْعَثُ فيهِ رُوْحَ الاستمراريةِ والنشاط.

إنَّه الدكتور الياس القَطّار.

ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦

د انطوان الحكيم*

لقد أثارت نشأة دستور ١٩٢٦ جدلاً بين رجال السياسة وبين المؤرّخين اللبنانيين إذ اعتبر بعضهم أن هذا الدستور قد أعدّته السلطة المنتدبة وأنه نسخة عن دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، بينما رأى آخرون أنه، بالعكس، نتاجٌ لبناني محض وأنه حصيلةُ الجهد الذي بذلته اللجنة المنبثقة عن المجلس التمثيلي والذي بذله بنوع خاص أحدُ أعضائها البارزين، ميشال شيحا.

لقد احتدَم هذا الجدل في السبعينات ولفت في حينه انتباهي فقرّرتُ، منذ ذلك التاريخ، الخوضَ في الموضوع علّني استطيعُ أن أُلقيَ عليه أضواءَ جديدة تساعد على الإجابة عن السؤال المطروح: مَن وضع الدستور اللبناني؟

انتظرت سنواتٍ عدّة قبل الانطلاق بهذا المشروع وذلك لأنه كان عليّ، في أول الأمر، إن أتفحّصَ عدداً من الملفّات المحفوظة في الأرشيف الفرنسي وفي لبنان. فقصدتُ أرشيف وزارة الخارجيّة في باريس وأرشيف الجيش البرّي في ڤانسين (Vincennes) وأرشيف المفوّضيّة العليا الفرنسيّة في نانت (Nantes) وأرشيف هنري دي جوفنيل (Henry de Jouvenel) في مدينة تول (Tulle) وأرشيف عصبة الأمم في جنيف وأرشيف البطريركية المارونية في بكركي... كما اطلَعتُ على عدد لا يستهان به من المصادر والمراجع. قمت بعد ذلك بإعداد دراسة شاملة عن الموضوع، باللغة الفرنسية، صدرت في بيروت في أواخر العام ١٩٩٦ وهي بعنوان «ولادة دستور لبنان عام ١٩٢٦»[1].

---

* أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثاني، قسم التاريخ.

سأحاول في القسم الأوّل من هذا البحث أن أرسُمَ بإيجاز الإطار التاريخي الذي أعِدَّ فيه الدستور وهو إطار الانتداب الدولي، سأعرض في القسم الثاني المشاريع الأولى للدستور، أو للقانون الأساسي كما كانوا يسمّونه آنذاك، لا سيّما تلك التي وضعت في العامين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ وسأكرّس القسم الثالث للمرحلة الأخيرة وهي مرحلة حكم المفوَّض السامي هنري دي جوفنيل التي امتدّت من تشرين الثاني ١٩٢٥ حتى أيار ١٩٢٦ والتي شهدت ولادة الدستور في صيغته النهائية، أي الصيغة التي صوّت عليها المجلس التمثيلي بالإجماع في تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٣ أيار ١٩٢٦.

١ ـ نظام الانتداب الدولي والقانون الأساسي

وُلد نظام الانتداب الدولي عام ١٩١٩ في الأجواء المتفائلة التي سادت مؤتمر الصلح المنعقد في باريس. وُضِع هذا النظام، بإصرار من الرئيس الأميريكي ولسون، ليُطبَّق على المستعمرات الألمانية السابقة وعلى الولايات التي سُلخت عن السلطنة العثمانية. كان على الدولة المنتَدَبة أن تُمارسَ باسم عصبة الأمم وصايَتَها على الأراضي التي عُهد إليها بها. حُدّدت صلاحياتُها في وثيقةٍ عرفت بصك الانتداب. كانت مُهمَّتُها، من الناحية المبدئيّة، تنحصر في مساعدة السكّان الأصليين على إدارة شؤونهم ريثما يبلغون درجةً من التطوّر تسمح لهم بالانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي. وقد أُعطيَ هؤلاء السكان حقّ الطَعْن بسياستها أمام العصبة.

إن النص الأساسي الذي قام عليه نظام الانتداب هوَ المادةُ الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم الذي تبنّاه مؤتمر الصلح في الثاني والعشرين من نيسان ١٩١٩، وقد ورد في الفِقْرة الأولى من تلك المادة:

«تُطبّق المبادئ التالية (أي مبادئ الانتداب) على المستعمرات والأراضي التي، نتيجة للحرب، لم تعد تخضع لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل، والتي تسكنُها شعوبٌ لا تزال عاجزةً عن إدارة شؤونها بنفسها بسبب الأوضاع الصعبة للعالم المعاصر. إن رفاهية هذه الشعوب وتطوّرها يشكّلان رسالة تحضير

مقدّسة ويجدُرُ بنا أن نُدخِل في هذا الميثاق ضمانات تكفُل تحقيق هذه الرسالة»[٢].

يَعتَبرُ هذا النص إذاً الشعوبَ التي تحرّرت من سيطرة الدول المغلوبة شعوبا قاصرة، عاجزة عن إدارة شؤونها بنفسها، وهيَ بالتالي بحاجة إلى حماية القانون الدولي، كما يَعتَبر أن هذه الحماية هيَ بمثابة «رسالة تحضير مقدّسة»[٣]، وقد أوضحت الفِقْرة الثانية من المادة ٢٢ نفسها أنه سيوكل بتلك الرسالة إلى الأمم المتحضّرة وأكدّت الفقرة الثالثة إن الانتداب سيأخذ بعين الاعتبار مستوى التطوّر الذي بلغه كلّ من الشعوب المعنية ولذلك فإنه سيكون على درجات[٤].

أمّا في ما خصّ الشعوب التي تحرّرت من النير العثماني، فقد ورد بشأنها في الفِقْرَة الرابعة من المادة ٢٢ المذكورة أعلاه مايلي:

«إن بعض المجموعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى السلطنة العثمانية قد بلغَت درجةً من التطوّر تسمح بالاعتراف بها مؤقتاً كأُمم مستقلة، شرط أن يُعهد إلى دولة منتدَبة في تقديم الإرشادات والمساعدة لها في تنظيم إداراتها، إلى حين تصبحُ قادرةً على تنظيمها بنفسها. . . .».

إن المبادئ التي فُرِضَ على الدولة المنتَدبة التقيُّدُ بها حُدّدت، في كلّ حالة، في وثيقة منفردة وافقت عليها عصبة الأمم وعُرفَت، كما ذكرنا سابقاً، بصَك الانتداب. فقد أُلزِمَت فرنسا، بموجَب المادة الأولى من صك الانتداب على لبنان وسوريا، بأن تعدّ نظاماً أساسياً للبلدين في مهلة لا تتعدّى الثلاث سنوات من تاريخ وضع الانتداب موضع التنفيذ. وقد ورد في النص مايلي:

«يُعَدّ النظام الأساسي بالاتفاق مع السلطات المحليّة وتُؤخذ فيه بعين الاعتبار حقوق جميع الشعوب الساكنة في الأراضي المذكورة وكذلك مصالحها ورغباتها [. . .].

«على الدولة المنتدبة أن تشجّع على إنشاء كيانات محلية مستقلّة إدارياً، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف»[٥].

لم يحدّد صك الانتداب مَن المقصود بعبارة «السلطات المحليّة». هل هيَ الزعامات التقليدية؟ هل هم رؤساء الطوائف الدينية؟ هل هوَ المجلس التمثيلي؟ هل هيَ سلطات جديدة منتخبة؟ وكذلك لم يوضح كيف يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات جميع الشعوب التي تسكن لبنان وسوريا لا سيّما إذا ظهر أن هذه الرغبات تتعارض في ما بينها أو تتناقض مع مبدأ الانتداب. إنه أخيراً يحثُّ الدولة المنتدبة على تشجيع الكيانات المحليّة ذات الاستقلال الإداري، ولكنه لا يعطيها توجيهات واضحة بشأن عدد الدول التي يُمكن أن تُنشِئها في المشرق؛ هل كان عليها أن تكتفي بدولتي لبنان وسوريا أم بإمكانها تخطي هذا العدد وتجزئة سوريا إلى عدّة دويلات؟ إن ما ورد في الصك بهذا الشأن يكتنفه الغموض.

هناك سؤال آخر يتعلّق بالمادة الأولى من الصك: ماذا تعني عبارة «النظام الأساسي»؟ هل هذا النظام هوَ مجموعة التشريعات المتنوّعة التي تكون الدولة المنتدبة قد أصدرتها بهدف تنظيم شؤون البلاد السياسية والإدارية أم هوَ نصٌّ دستوري واحد متماسك يصدر عن جمعيّة تأسيسيّة؟

لقد شكّلت كل هذه النقاط موضوع خلاف بين المسؤولين الفرنسيين أنفسهم وبينهم وبين اللبنانيين. وسأتطرّق إلى بعض جوانب هذا الخلاف في القسم الثاني من هذا البحث.

٢ ـ المشاريع الأولى للنظام الأساسي: ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥

لقد صدّق مجلس العصبة على صك الانتداب على سوريا ولبنان في ٢٤ تموز ١٩٢٢، ولكنّ هذا الصك لم يصبح ساريَ المفعول إلاّ في ٢٩ أيلول ١٩٢٣، بعد أن سُوّيَ الخلاف بين فرنسا وإيطاليا بشأن مصير الشرق الأدنى، إذ أن هذه الأخيرة كانت تعتبر أنها لم تحصل على حصتها من تركة الدولة العثمانية، لذا أخذت تطالب لنفسها بالانتداب على سوريا[٦] كان على فرنسا إذاً، بمقتضى صك الانتداب، أن تضَعَ قانوناً أساسياً للبلاد في مهلة لا تتعدّى الثلاث سنوات ابتداءً من أيلول ١٩٢٣. وكان المسؤولون في باريس، في عامي

١٩٢٣ و١٩٢٤، يعتبرون أن إعداد مثل هذا القانون هو عملية سهلة للغاية تقوم على جمع النصوص التشريعيّة التي صدرت حتى هذا التاريخ في كلّ من البلدان الواقعة تحت الانتداب، ثمّ عرضها على المجالس التمثيلية المحليّة للمصادقة عليها وتقديمها بعد ذلك إلى عصبة الأمم باعتبارها تشكّل النظام الأساسي المطلوب. وقد كتب رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية ريمون بوانكاريه (Poincaré)، في كانون الأوّل ١٩٢٣، إلى المفوّض السامي الجنرال ويغان (Weygand) يقول: «دون أن ننتظر انتهاء المهلة التي اعطيت لنا، علينا أن نضبُط جيّداً النصوص التشريعيّة المختلفة التي أصدرتها المفوّضية العليا حتى هذا التاريخ والمتعلّقة بولادة دولة لبنان والدول السورية، وبحدودها وبتنظيم السلطات العامّة والمجالس التمثيليّة فيها، وكذلك النصوص المتعلّقة بالاتحاد الفدرالي السوري وبالعلاقات بين سوريا ولبنان».

يضيف رئيس الوزراء الفرنسي أن السبيل الأكثر ملاءمة للحصول بسرعة على موافقة السكان التي نصّ عليها صك الانتداب، هو الطلبُ من كل من المجالس المحليّة تبنّي مجموعة النصوص هذه واعتبارها النظام الأساسيّ المنتظر. وقد أرفق بوانكاريه (Poincaré) رسالتَه بلائحة للتشريعات التي، برأيه، يجب أن تشكّل منها هذه المجموعة وتَرْكَ الحريّة للمفوّض السامي ليزيد عليها ما يراه ضرورياً[٧].

إن هذه النظرة إلى النظام الأساسي أثارت موجةً من الاحتجاجات في الدول المشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي عبّرت عنها بصراحة الصحافة المحليّة. وقد رفض المجلس التمثيلي اللبناني اقتراح بوانكاريه وطالب بجمعية تأسيسيّة منتخبة لإعداد هذا النظام[٨].

إن الوثائق المحفوظة في الأرشيف الفرنسي تثبتُ أنّ مسألتي موافقة السلطات المحليّة وإمتثال رغبات جميع السكّان اللتين نصّت عليهما المادة الأولى من صك الانتداب ظلّتا، في هذه المرحلة التمهيديّة، تُثيران الشكوك والتساؤلات. كانت السلطات الفرنسيّة تخشى، إن هيَ استشارت الزعماء

المحليين بشأن تنظيم البلاد، أن تجدَ نفسها أمام فيضٍ من المطالب الوطنيّة المُفرِطة[٩].

انتهت هذه المرحلة المتميّزة بالرِّيَب والتردّد في شهر تموز ١٩٢٤ عندما أعدّ موظفو وزارة الخارجيّة الفرنسيّة مشروعاً موحّداً للنظام الأساسي يشمل لبنان الكبير والدول السوريّة الأربعة (دمشق، حلب، دولة العلويين ودولة الدروز). تضمّن هذا النصّ المشترك ٦٣ مادة موزّعة على خمسة أبواب، خصّص الأوّل منها للأحكام العامّة، والثاني للدول السورية الأربع، والثالث لدولة لبنان الكبير والرابع للمصالح المشتركة والخامس للأحكام الانتقالية.

ذكّر هذا المشروع بالحدود الجغرافية لكل دولة من الدول الخاضعة للانتداب الفرنسي وأعلن الأسس التي سيقوم عليها النظام السياسي وكذلك تلك التي ستوجّه اعمالَ السلطات العامّة وأوضَحَ الصلاحيات التي ستحتفظ بها الدولة المنتدبة ونصّ أخيراً على قواعد جديدة لإدارة المصالح المشتركة[١٠].

كانت الدولة المنتدبة، حتى هذا التاريخ، تعتبر أن إعداد النظام الأساسي هوَ من صلاحياتها الحصرية وأنه لا يُعقَل أن تناقشَ مضمونه لا مع الشعوب الواقعة تحت الانتداب ولا حتى مع عصبة الأمم. يحقّ فقط لهذه الأخيرة أن تطلع عليه حين يصبحُ جاهزاً وذلك طبقاً لما ورد في المادة السابعة عشرة من صك الانتداب[١١].

إن هذا المفهوم للنظام الأساسي قد توسّع في عرضه رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجيّة ادوار هريو (Herriot) في رسالة موجّهة إلى المفوّض السامي الجديد الجنرال سرّاي[١٢] (Sarrail) في مطلع العام ١٩٢٥، ركّز فيها على الفكرة القائلة بأن النظام الأساسي هوَ عملٌ تقوم به الدولة المنتدبة من جانب واحد، هوَ مرسومٌ تصدره بنفسها. أمّا استشارة السلطات المحليّة بشأنه، فتنحصر ببعض الوجهاء الذين عليهم أن يعبّروا خطيّاً عن رأيهم دون أية مناقشة. إلى جانب ذلك تعطي رسالة هريو المفوّض السامي توجيهاتٍ هامة تتعلّق بمستقبل الانتداب إذ تؤكدُ أن الهدف الجوهري لهذا النظام هوَ مساعدة السكان

الأصليين حتّى يبلغوا مرحلة الحكم الذاتي، بعيداً عن أية ممارسات ذات طابع استعماري، فيطلب بالتالي رئيس الوزراء من سرّاي بألاّ يَحُلّ مع أجهزة الانتداب محلَّ الحكومات السورية ومحل الحكومة اللبنانية، بل أن يكتفي بدور الموجّه الصالح ذي السلطة الكافية والكلمة المسموعة[١٣].

تعكُسُ إرشادات هريو هذه الروح الجديدة التي سادت في باريس على أثر وصول اتحاد اليسار إلى الحكم عام ١٩٢٤، كما تعكسُ التوجيه الجديد الذي كانت الحكومة المنبثقة عن هذا الاتحاد تحاول أن تعطيَه لنظام الانتداب.

أرفق هريو رسالَته بمشروع للقانون الأساسي هوَ في الواقع النص الذي وُضع في تموز ١٩٢٤ بعد أن أُدخلت عليه وزارة الخارجيّة بعض التعديلات. لكنّ المفوّض السامي في بيروت ومعاونيه اعتبروا أن مشروع هريو والشروحات التي رافقته والتوجيهات الجديدة التي صدرت عن الحكومة الفرنسيّة تَحُدُّ من صلاحيات سلطات الانتداب وتكبّلُها، ممّا يجعلُها عاجزةً عن القيام بالمهام الملقاة على عاتقها بموجب صك الانتداب وبالتالي عاجزة عن الإشراف على إدارة دول المشرق[١٤].

لذا قرّر كبارُ موظفي المفوّضيّة العليا في بيروت، بالاتفاق مع سرّاي، اعداد مشروع مضاد، وقد اعدّوه فعلاً وأرسلوه إلى باريس في ٢٨ آذار ١٩٢٥ وتركوا فيه للمفوّض السامي صلاحيات واسعة تخوّلُه الحلول محلّ السلطات الوطنيّة كلّما اعتبر أن هذه تقصّرُ في الدفاع عن سلامة الأرض أو إنّها تسيءُ إلى المصلحة العامة أو إلى المصالح المشتركة[١٥].

أخذ موظفو وزارة الخارجيّة في باريس بعين الاعتبار هواجسَ سلطات الانتداب في بيروت فأدخلوا تعديلاتٍ على مشروعهم الأوّل وأعدّوا مشروعاً ثانياً قوّوا فيه صلاحيات المفوّض السامي بشكل يسمَح له بالاحتفاظ بزمام الأمور وباتخاذ كل الاجراءاتِ التي يراها ضرورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك[١٦].

في هذا الوقت كانت الصعوبات تتراكم أمام سرّاي في دول المشرق. إن سياستَه المعادية للإكليروس وتدخّلَه غيرَ المُبرَّر في شؤون لبنان دفعا بالأحزاب

وبالصحافة اليمينيّة في فرنسا إلى القيام بحملة ضده، انتقل على أثرها الصراع إلى حَلْبَة البرلمان الفرنسي حيث أثيرَ موضوعُ سرّاي في أكثر من مرّة[١٧]. يضاف إلى ذلك أنّ المفوّض السامي حاول أن يُدخِلَ تعديلات جذرية على قانون الانتخاب اللبناني وأن يُلغيَ التوزيعَ الطائفي لمقاعد المجلس، فاصطدم بوزير الخارجيّة أريستيد بريان (Aristide Briand)، فما كان من هذا الأخير إلاّ أن رفع عنه مسؤولية اعداد القانون الأساسي وأوكل بهذه المهمّة، في حزيران ١٩٢٥، إلى لجنة من الاختصاصيين الفرنسيين يرأسُها النائب جوزف پول ـ بونكور (Joseph Paul - Boncour)[١٨].

درست هذه اللجنة مشاريع القانون الأساسي الثلاثة، أي مشروع وزارة الخارجيّة الأوّل ومشروع سرّاي ومشروع وزارة الخارجيّة الثاني المعدّل. إن العقبة التي واجهتها كانت مسألةُ مشاركة السلطات المحليّة، إذ ظهر خلافٌ حاد بين أعضاء اللجنة حول مستوى هذه المشاركة وطبيعتها.

لقد رأى روبيردي كاي (Robert de Caix)[١٩] أن الخبرة التي اكتسبَتها الدولة المنتدبة تسمح بالقول إنها مطّلعةٌ على أماني السكان وإنه باستطاعتها بالتالي اعدادُ القانون الأساسي دون حاجة إلى استشارة هؤلاء. ثمّ إنه نبّه إلى خطورة اللجوء إلى مثل هذه الاستشارة، لا سيّما إذا أتت نتائجها متناقضة مع بعضها البعض أو صبّت كلُّها في اتجاه لا يمكن أن تقبل به الدولة المنتدبة[٢٠]. أمّا پول بونكور فكان له رأي معاكس وكان يطالب باستشارة شخصيّات منتخبة لا شخصيات تختارها سلطات الانتداب.

في الاجتماع الثاني للجنة في ١٠ تموز ١٩٢٥، اقترح الأمين العام للمفوّضية العليا، فِرشير دي ريفي (Verchère de Reffye)، أن يُقسَمَ موضوعُ القانون الأساسي إلى شقّين: كلُّ ما ينظم العلاقة بين الدولة المنتدبة والشعوب الواقعة تحت الانتداب، أي بين الوصيّ والقاصر، من جهة، وقد أطلق على هذا الشق تسمية «النظام الانتدابي» (le règlement mandataire)، وكل ما ينظم الأوضاع الداخلية للبلاد، في جهة ثانية، وقد سمّيَ الدستور الداخلي (la

constitution intérieure). أكّد ريفي أن التشريعات المتعلّقة بالشقّ الأوّل هيَ من صلاحيات الدولة المنتدبة دون سواها؛ عليها فقط أن تتقيّد بالملاحظات التي قد تُبديها بشأنها عصبة الأمم. أمّا التشريعات المتعلّقة بالشق الثاني والتي سيستمر العملُ بها حتى بعد زوال الانتداب، فيمكن أن يشارك في وضعها ممثلو السكان[٢١]. وكانت المفوّضية العليا في بيروت قد اعدّت لائحة بالشخصيات التي يمكن أن تُستشار، وكان على هذه الشخصيات أن تبدي رأيها خطياً في الموضوع[٢٢].

لم يرض پول ـ بونكور باقتراحات أعضاء اللجنة التي كان يرأسُها فعلّق اجتماعاتها في ٢١ تموز ١٩٢٥ وأخذ يرسلُ التقرير تلو الآخر إلى وزير الخارجيّة مصّراً على أن تشارك في وضع القانون الأساسي هيئات منتخبة لا شخصيّاتٌ يختارها المفوّض السامي. لكنّ مُوَظفي وزارة الخارجية تردّدوا في الأمر متأثّرين بوجهة نظر روبير دي كاي وكان هذا يعتبر خبيراً في شؤون الانتداب.

أعدّ دي كاي في ٨ أيلول ١٩٢٥ تقريراً حول الموضوع جاء فيه:

«إنّ بلداً واقعاً تحت الانتداب لا يمكنه قانونياً أن يشارك في وضع نظامه الأساسي...

«إذا اعتُبرت بعض المجموعات الشرقية غيرَ قادرة على حُكم نفسها دون وصاية دولة منتدبة، فمن الحماقة أن نقبل بأنها تستطيع أن تتخذ هي قرارات بشأن نظام الحكم الذي ستخضع له...».

يضيف دي كاي أن موافقة السلطات المحليّة التي نصّت عليها المادة الأولى من الصك تعني فقط أنه يحق لهذه السلطات، في ظلّ نظام الانتداب، أن تُبديَ وجهه نظرها في الموضوع لا أن تشارك في اتخاذ القرار[٢٣].

إن ما كتبه دي كاي يُظهر بوضوح إن الجدل قد اتخذ منحىً قانونياً بالأضافة إلى المنحى السياسي. إن مفهوم دي كاي للانتداب وللقانون الأساسي

هو الذي كان سائداً في أوساط موظفي وزارة الخارجيّة في باريس وموظفي المفوضيّة العليا في بيروت وكذلك في الأوساط الفرنسيّة في عصبة الأمم. وكان يُقابله مفهوم آخر عبّر عنه بوضوح النائب پول بونكور الذي كان يصرّ على أن تُطبّق مبادئ الديموقراطيّة وألاّ يُعدّ النظام الأساسي إلاّ بمشاركة المجالس المنتخبة في بلدان المشرق الخاضعة للانتداب الفرنسي.

في شهري أيلول وتشرين الأوّل ١٩٢٥ ازداد ضغطُ پول ـ بونكور على الحكومة. إن الوثيقة التي تُعبّر بوضوح عن وجهة نظره هيَ الرسالة التي وجّهها إلى وزير الخارجيّة بريان (Briand) في ٢ تشرين الثاني والتي يؤكّد فيها أن التأخر في تنظيم أوضاع لبنان وسوريا هوَ السببُ الرئيسي للثورة التي تشهدُها سوريا[٢٤] وأنّ أعمال اللجنة التي يرأسُها لا يمكن أن تؤديَ إلى نتيجةٍ إيجابية ما لم يعاد النظر في تركيبة تلك اللجنة وفي نهجها وروحيّتها. ثمّ كتب پول ـ بونكور ما حرفيّته.

«من الواضح جلياً أن هناك في الأساس سوءَ تفاهم جوهرياً. ليس المطلوب منّا أن نحكمَ مستعمرة ولا أن نُنشِئَ محميّة. إن المطلوب هوَ أن نُنظّم الانتداب الذي أوكلت إلينا به عصبة الأمم. هذا الانتداب الذي نمارسه على شعوبٍ، هيَ بدون شك متخلّفة، ولكنّها تنتمي إلى حضارات عريقة، لا يمكن أن يكونَ إلاّ منفتحاً ومبنيّاً على استشارة حقيقيّة للسكان لا على خداع.

«لا شك أن الاقتراحات التي تقدّم بها أمام اللجنة ممثلو وزارتكم لا تتوافق ولا بشكل من الأشكال مع أماني الشعوب المعنيّة. علينا إذاً أن نضَعَ حدّاً لكل ذلك...»

اقترح پول ـ بونكور في آخر رسالته أن يوكَلَ باعداد القانون الأساسي في كلّ دولة إلى لجنة تضمّ الزعماء الطبيعيين للسكان أو شخصيات منتخبة. أمّا الدول التي تملك مجلساً تمثيلياً ومنها لبنان فيجب، بحسب رأيه، أن تنبثق اللجنة فيها عن هذا المجلس[٢٥].

إن موقف پول ـ بونكور الحازم والضغط الذي شكّلته الثورة السوريّة

والانتقادات العلنيّة التي وُجّهت إلى الدولة المنتدبة عبر الصحافة اللبنانية والسورية أرغمت موظفي وزارة الخارجية في باريس على تليين موقفهم. فتبنّى هؤلاء، بشأن القانون الأساسي، التمييز الذي كان قد اقترحه ريفي Reffye بين الشقّ الداخلي والشق المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المنتدب والدولة الواقعة تحت الانتداب، فقبلوا بأن يوكل بالأوّل إلى السلطات المحلية[٢٦].

هكذا انتصرت أفكار پول ـ بونكور. أمّا الجنرال سرّاي، فبعد أن ازدادت النقمةُ عليه استدعته حكومتُه في أيلول ١٩٢٥ وعَيّنت خلفاً له المدني هنري دي جوفنيل، عضو مجلس الشيوخ.

٣ ـ أعداد الدستور اللبناني ـ المرحلة الأخيرة

قبل أن ينتقل إلى بيروت، حاول المفوّض السامي الجدبد أن يعيدَ الحوار بين فرنسا والمعارضة السوريّة ـ اللبنانية، فالتقى عدداً من أركان تلك المعارضة في باريس أوّلاً ثمّ في القاهرة[٢٧] ولم يصل إلى لبنان إلاّ في ٢ كانون الأوّل ١٩٢٥.

في اليوم التالي، وبمناسبة عرض عسكري في ساحة البرج في بيروت، ألقى جوفنيل كلمة أعلن فيها بجُملة مقتضبة المبدأ الأساسي الذي ستقوم عليه سياستُه إذ قال: «السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب»[٢٨]. وفي ٤ كانون الأوّل، زار المفوّض السامي المجلسَ التمثيلي اللبناني حيث صرّح أنه سيطلب من الحاكم ليون كايلا (Léon Cayla) أن يدعوَ هذا المجلس إلى اجتماع استثنائي يوكِلُ إليه خلاله إعدادَ دستور البلاد. بعد يومين من هذا التاريخ أبلغ جوفنيل حكومته أنه سيدعوَ أيضاً العلويين إلى اعداد دستورهم[٢٩].

في الواقع، كان المفوّض السامي يحاول أن يوطّد مركزَ بلاده في المنطقة الساحلية حيث النفوذ الفرنسي لا يزال قوياً. وكان يرغب، بالإضافة إلى ذلك، في أن يُثبتَ للسوريين في المناطق الداخليّة أن مصلحتَهم تقتضي وقف القتال كي يستطيعوا هم أيضاً، كاللبنانيين والعلويين، بناءَ مؤسساتهم الديمقراطية.

اجتمع المجلس التمثيلي اللبناني في ١٠ كانون الأوّل وانتخب لجنة لأعداد الدستور مؤلفة من ١٢ عضواً موزّعين على الشكل التالي: اثنان من الأرثوذكس وهما شبل دمّوس وبترو طراد؛ ثلاثة من الموارنة وهم جورج زوين، روكز أبو نادر وجورج ثابت؛ واثنان من السنّة وهما عمر الداعوق وعبّود عبد الرزّاق؛ اثنان من الشيعة وهما صبحي حيدر ويوسف الزين؛ درزيّ واحد وهو الأمير فؤاد أرسلان الذي استقال لأسباب صحيّة فانتخب مكانه جميل تلحوق[٣٠]، وأخيراً ممثل واحد عن الروم الكاثوليك وهو يوسف سالم وممثل عن الأقليات وهوَ ميشال شيحا. كان على اللجنة أن تعمَلَ تحت إشراف رئيس المجلس التمثيلي، موسى نمّور، لذا عرفت بلجنة الـ ١٣[٣١].

في اليوم نفسه الذي انتخبت فيه لجنة الدستور في لبنان، وجّه جوفنيل نداءً إلى السوريين جاء فيه:

«إني أخاطبُكم كصديق لأقولَ لكم إنّ مصيركم هو بين أيديكم...

«اليوم في العاشر من كانون الأوّل يجتمع المجلس المنتخب من قِبَل إخوانكم في لبنان وقد طلبت منه أن يتداول في موضوع الدستور والنظام السياسي. فلو كانت الدول السورية تتمتّع بنعمة السلام التي يتمتع بها لبنان لجرى فيها ما يجري الآنَ في هذا البلد...»[٣٢].

لم يستجب الثوّار لهذا النداء، بل كثّفوا نشاطاتهم في سهل البقاع وعلى الحدود الجنوبيّة الشرقية للبنان واستنفروا مؤيّدي الوحدة السوريّة لكي يمنعوا الدولة المنتدبة من استعادة المبادرة في الميدانين العسكري والسياسي. في هذه الأجواء، قرّر سُنّةُ المدن الساحلية في لبنان الكبير عدمَ المشاركة في اعداد الدستور[٣٣] وطالبوا مجدّداً بالانضمام إلى سوريا وأبلغوا قرارهم هذا إلى رئيس المجلس التمثيلي وإلى المفوّض السامي، وهكذا فعل المجلس البلدي في بعلبك. فما كان من سلطات الانتداب إلاّ أن قامت بهجوم مضاد، فاصدر الحاكم كايلا قراراً حلَّ بموجبه مجلس بلدية بعلبك ثمّ أتبَعَهُ بتعميم موجّه إلى جميع موظفي دولة لبنان الكبير يحذّرهم فيه من القيام بأيّ نشاط يهدّد وحدة الوطن الذي هم في خدمته[٣٤].

ولكي يضمنعوا عدم انضمام الطائفة الشيعيّة إلى التيار الوحدوي، اتخذ الفرنسيّون بعض الإجراءات التي تصبّ في مصلحة تلك الطائفة، أهمُّها الاعتراف بالمذهب الجعفري وإنشاء محكمة تمييز جعفرية في بيروت[٣٥] بعد موافقة المجلس التمثيلي على ذلك.

في المناطق الداخليّة من سوريا، باستثناء سنجقي دمشق وحوران حيث كان الأمن مضطرباً، نظّم الفرنسيّون انتخاباتٍ عامة. على الصعيد العسكري، طلب جوفنيل امدادات من حكومته ممّا سمح له بحَصر الثورة في مناطق معيّنة. ثمّ إنه عمل على تحسين العلاقات مع تركيا ليمنَعَ أيّ تواطؤ بين السوريين والكماليين، فوقّع بالأحرف الأولى مع حكومة أنقرة، في ١٨ شباط ١٩٢٦، اتفاقية صداقة وحُسن جوار[٣٦]. في هذا الوقت كانت لجنة لـ ١٣ في لبنان قد انكبّت على العمل، فقرّرت اطلاقَ استشارات واسعة تطال ممثلي الجمعيات الاقتصادية والمهن الحرّة ورؤساء الطوائف الدينية والمسؤولين عن النقابات وأعضاء المجالس التمثيلية السابقة... فعَهِدت إلى لجنة مصغّرة مؤلفة من خمسة اشخاص[٣٧] درسَ الصيغة التي يجب اعتمادها في الاستشارات، فعقدت هذه أوّلَ اجتماع لها في ١٦ كانون الأوّل برئاسة موسى نمّور، وأعدّت لائحة بالشخصيات[٣٨] التي سَتَسْتشيرها، وقررّت أن توجّه إلى كلّ منها استمارة تتضمّن اثني عشر سؤالاً تتعلّق بنظام الحكم، بصلاحيات السلطات الثلاث، بتوزيع المقاعد النيابيّة، بقانون الانتخاب إلخ. حصلت اللجنة على ١٣٢ جواباً، فكُلّف شبل دمّوس فرزَها ووضع تقرير عنها[٣٩]. إن الأفكار التي استخلصها هذا الأخير من هذه الاستشارات اعتُمدت كأُسُس لأعداد مشروع الدستور. عهد بهذه المهمّة إلى عضوين من اللجنة الخماسيّة[٤٠]. وقد استعان اللبنانيون في عملهم بعدد من الكتب الفرنسية التي تعالج موضوعي القانون الدستوري والأنظمة السياسية كما استعانوا بنصوص بعض الدساتير كالبلجكي والسويسري والأميريكي والمصري.

لقد شارك عددٌ من موظفي الانتداب، على مستويات مختلفة، في أعمال

اللجنة، نذكر منهم فرشاردي ريفي (Verchère de Reffye)، السكرتير العام للمفوظية العليا، وليون كايلا، حاكم لبنان الكبير، والكولونيل كاترو (Catroux)، رئيس جهاز الاستخبارات، وليون سولومياك (Solomiac)، رئيس مكتب (المفوّض السامي[٤١]. لكنّ ممثّل فرنسا الأساسي كان بول سوشييه (Paul Souchier) وهوَ من مجلس شورى الدولة في فرنسا واختصاصي في القانون الدستوري، وقد استدعاه دي جوفنيل خصيصاً من باريس للمساهمة في اعداد الدستور اللبناني، وقد أرسل إليه برقية جاء فيها: «أطلب منك أن تأتي في أقرب وقت ممكن. أجلب معك نصوص الدساتير التي تجدها وادرس بصورة خاصة الدستور الفدرالي السويسري»[٤٢].

حال وصوله إلى بيروت ألحق سوشييه كخبير باللجنة المكلّفة وضع مشروع الدستور. وقد قُيِّضَ لي أن التقي عام ١٩٩٤[٤٣] آخر فرنسي لا يزال على قيد الحياة من بين الذين شاركوا في أعداد الدستور اللبناني، وهو المحامي جان ـ لويس أوجول (Aujol)، وكان آنذاك من الملحقين بمكتب المفوّض السامي. أكّد لي أوجول أن جوفنيل كان يتابع عن كَثَب موضوع الدستور وقد حدث له، أكثر من مرّة، أن أيقظ سوشييه من نومه، حتى بعد منتصف الليل، ليَبحث معه في صيغة بعض المواد.

في الواقع لقد أُرسل جوفنيل إلى الشرق في مهمّة محدّدة، وبصفته عضواً في مجلس الشيوخ، لم يكن يُسمح له بالتغيّب عن فرنسا أكثرَ من ستة أشهر. كان عليه إذاً أن يعود إلزامياً إلى بلاده في أيار ١٩٢٦ وكان يرغب في إحراز نجاح في موضوع الدستور قبل أن يحين هذا الموعد. هذا ما يفسّر لنا مثابَرَتَه واستعجاله. أمّا اللبنانيون الذين لعبوا دوراً أساسياً في اعداد الدستور فهم موسى نمّور وميشال شيحا وشبل دمّوس. إن شيحا حَسَب شهادة أوجول، كان شديد التمسّك بلبنانيّته، لذا أصرّ بعناد على اعطاء الدستور صبغةً وطنيّة، إن البطريركية المارونية، نقلاً أيضاً عن أوجول، كانت تتابع بصورة منتظمة مراحل العمل الدستوري وقد حرصت على ألاّ يكون لأيّة مادة من مواد الدستور طابعٌ الحادي

أو معادٍ لرجال الدين. إن الوثائق المحفوظة في أرشيف بكركي والمتعلقة بالقانون الأساسي تظهر بوضوح أن قادة الكنيسة المارونية قد ركّزوا في مراسلاتهم مع المفوّض السامي ومع لجنة بونكور ومع لجنة الـ ١٣ على وحدة الوطن وعلى أن يكون الحاكم من التابعيّة اللبنانية وعلى تثبيت التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي وعلى الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصيّة المذهبيّة وعلى المحافظة على حريّة التعليم وعلى الدفاع عن التعليم الديني...[٤٤].

بينما كان اللبنانيون منكبّين على العمل في دستورهم، كانت الدوائر المختصّة في وزارة الخارجيّة الفرنسية تعمل على وضع الشطر الأوّل من القانون الأساسي المُسَمّى «النظام الانتدابي»، وهوَ الذي ينظم العلاقة بين الدولة المنتدبة والدولة الواقعة تحت الانتداب[٤٥].

بعد أن أنهت اللجنة المصغّرة مشروع الدستور بمشاركة الخبير الفرنسي سوشييه (Souchier)، ناقشت لجنة الـ ١٣ النصّ وأدخلت عليه بعض التعديلات ثمّ أُرسل هذا النص إلى باريس[٤٦]. وقد اقترح جوفنيل على وزارة الخارجية أن يرافقَ إعلانَ الدساتير في كلّ من لبنان ودولة العلويين وسنجق الاسكندرونة ذي الحكم الذّاتي توقيعُ معاهدات مع هذه الدول تُحدِّدُ فيها علاقاتُها مع فرنسا. لكن بريان نَصَح المفوّض السامي بالتريّث مؤكداً أن المعاهدات سيكون لها انعكاسات عديدة، لا سيّما من الناحية القانونية، وإنها بالتالي تتطلّب مزيداً من الدرس والتعمّق[٤٧].

في ١٢ أيار أرسل بريان ملاحظاته على مشروع الدستور وقد تناولت بصورة أساسيّة المواد ٩٦ إلى ١٠٠ المدرَجَة في الباب الخامس والمتعلّقة بعصبة الأمم وبالدولة المنتدبة، فاقترح أن تحذف هذه المواد وأن يُستعاضَ عنها باعلانٍ يصدرُ عن كلّ حكومة من الحكومات المعنيّة تتعهّد فيه بالاعتراف بالدول الأخرى وباللجوء إلى تحكيم الدولة المنتدبة عند وقوع أي خلاف بينها وتتعهد أيضاً بالقبول بالصلاحيات التي سيحتفظ بها المنتَدَب داخل كلّ دولة والإقرار بحقّه المطلق في إدارة العلاقات الخارجيّة[٤٨].

عُدّلت بعدَ ذلك بعضُ المواد طِبقاً لملاحظات بريان ثمّ أصدر الحاكمُ كايلا قراراً دعا فيه المجلس التمثيلي إلى جلسة استثنائية لمناقشة الدستور.

أفتتحت هذه الجلسة في ١٩ أيار وقد تمثّلت الدولة المنتدبة بكلٍ من سوشييه وسولومياك (Souchier et Solomiac). بعد أن عَرَضَ دمّوس نتائج الاستشارات تكلّم سوشييه طالباً من المجلس الإسراع في درس بنود الدستور وإقرارها لأن المفوّض السامي ينوي مغادرة لبنان إلى باريس وإنه يرغب في إعلان الدستور قبل سفره. ثمّ أعرب عن أمله في أن يتوصّلَ إلى التفاهم مع أعضاء المجلس على النص النهائي كما فَعَلَ من قبل مع لجنة الـ ١٣. وأخيراً لخّص سوشييه الصلاحيات التي ينوي المفوّض السامي الاحتفاظ بها وهي تتعلّق باستعمال قوّات الجندرمة والبوليس، وبحلّ المجلس وبتنحية رئيس الجمهورية وبالعلاقات الخارجية[٤٩].

بعد هذه المقدّمة بدأت مناقشة الدستور مادةً مادة. وقد تغيّب ميشال شيحا بسبب خلاف حاد كان قد وقع بينه وبين جوفنيل[٥٠] فدافع دمّوس وسوشييه بجرأة عن الدستور. وبعد قراءة المادة الأولى المتعلّقة بالحدود وبالاستقلال، طلب الكلامَ النائبُ عمر الداعوق فَتَلا بياناً باسمه وباسم أربعة من زملائه هم عمر بيهم، نائب بيروت السنّي، وخير الدين عدرا، نائب طرابلس السني، وخالد شهاب، نائب لبنان الجنوبي السني، وصبحي حيدر، نائب البقاع الشيعي، يحتجُّ فيه الخمسة على الباب الأوّل من الدستور وعلى الحاق المناطق التي يمثّلون بجبل لبنان ويطالبون بإعادة فصلها وبإعطاها استقلالاً ذاتياً على أن تشكّل لاحقاً اتحاداً مع لبنان بحدوده السابقة ومع سوريا.

ثمّ تكلّم صبحي حيدر وأضاف إلى الاحتاج السابق ماحرفيّته: «على أنه، تحاشياً للأضرار التي قد تَلْحَق بأهالي البلاد الملحقة وريثما نتخلّص من هذا الإلحاق، فإننا ندخل بالبحث في هذا الدستور محتفظين باحتجاجاتنا».

بعد هذه المداخلات بدأت المناقشة الجديّة. إن محاضر الجلسات تظهر بوضوح أن دمّوس وسوشييه دافعا بشجاعة عن الدستور الذي شاركا في وضعه.

إنّ الأحكام المتعلّقة بالانتداب كانت مدرجة، كما ذكرنا، في الباب الخامس. ولكن في جلسة ٢٢ أيار الثانية أعلن سوشييه أن هذه الأحكام قد أُلغِيَت ووزّع على أعضاء المجلس نصاً جديداً يبدأ بالمادة ٩٠ وقد جاء فيها:

«إن السلطات المقرّرة بمقتضى هذا الدستور يُعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والواجبات الناتجة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وعن صك الانتداب».

إن الصلاحيات التي احتفظت بها الدولة المنتدبة بموجب المادة ٩٠ فصّلها سوشييه في بيان قرأه بعد أن أنهى المجلس مناقشة الدستور. فأعلن سوشييه آنذاك ما حرفيّته: «سيُتلى عليكم بالعربيّة نصّ الصلاحيات التي تحتفظ بها الدولة المنتدبة. فاطلب منكم أن تُصغوا إليه بانتباه. أنا لا أطلب منكم أن تصادقوا عليه أو أن تناقشوه وتصوّتوا عليه كما ناقشتم بنود دستوركم وصَوّتتم عليها. إنّي أطلب منكم فقط أن تأخذوا علماً به. قد انتدبني حضرة المفوّض السامي لأشترك معكم في أعداد دستوركم ولكي تضعوا أنتم هذا الدستور بالاتفاق مع الدولة المنتدبة[٥١]. أمّا الآن وقد وصلتُم في عملكم إلى مرحلة النهاية، فقد حان الوقت كي أبلّغكم التحفّظات التي ترى الدولة المنتدبة أنه من واجبها القيام بها. أطلبُ منكم أن تقولوا لي إذا كنتم توافقون على هذه النقاط كما سبق لي وأبلغتُكم أننا متّفِقون معكم على مواد دستوركم»[٥٢].

بعد هذا التصريح قُرئ نصّ التحفّظات وهوَ يتضمّن أربع مواد. تتعلّق الأولى بحق الرقابة الذي ستمارسه الدولة المنتدبة بواسطة مستشارين فرنسيين يوزّعون على الإدارات العامة ويتلقّونَ أجورَهم من الخزينة اللبنانية. تضع المادة الثانية تحت تصرُّف المفوّض السامي قوى الأمن الداخلي وتعترف بسلطته المطلقة على القوى المسلّحة الفرنسيّة التي تحتاج إليها الدولة المنتدبة لتطبيق الانتداب وللدفاع عن الحدود ولوضع القانون الأساسي موضع التنفيذ. تخوّل المادة الثالثة المفوّض السامي استعمالَ حق الفيتو أو النقض ضد القوانين والقرارات التي يعتبرها مضرّة بالانتداب وبمصلحة لبنان ومناقضة للالتزامات

الدولية. وقد أخضعت المادة نفسُها حلَّ المجلس وعزلَ رئيس الجمهورية لموافقة المفوّض السامي. أمّا المادة الرابعة والأخيرة فقد نصّت على أن العلاقات الخارجيّة وقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب هي حصراً من صلاحيات الدولة المنتدبة[٥٣].

بعد ذلك صوّت المجلس بالإجماع على نصّ الدستور المعدّل ورُفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح ٢٣ أيار.

في اليوم نفسه زار جوفنيل مقرَّ المجلس التمثيلي حيث وضع الدستور موضع التنفيذ وأعلن ولادة الجمهورية اللبنانية.

في ٢٥ أيار، طبقاً لما ورد في المادة ٩٨ من الدستور، عيّن المفوّض السامي أعضاء مجلس الشيوخ الستة عشر وفي ٢٦ أيار اجتمع المجلسان وانتخبا شارل الدبّاس أوّل رئيس للجمهورية اللبنانية[٥٤].

نُشر نص الدستور في الجريدة الرسميّة في ١٢ تشرين الأوّل ١٩٢٦ كما نُشِرَ كملحق في التقرير الذي أرسلته الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم عن العام ١٩٢٦[٥٥]. ثمّ أعادت نشرة عصبة الأمم معدّلاً[٥٦]، عام ١٩٣٠، مع النصوص الدستورية الأخرى المتعلّقة بالدول المشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وهذه النصوص هيَ: الدستور السوري، النظام الأساسي لسنجق الاسكندرونة، النظام الأساسي لدولة العلويين، النظام الأساسي لدولة جبل الدروز والنظام الأساسي لمجلس المصالح المشتركة[٥٧].

غادر جوفنيل لبنان إلى فرنسا حاملاً معه نصّ الدستور اللبناني، وذلك في ٢٧ أيار ١٩٢٦، على الباخرة نفسها (Le Sphinx) التي أقلّته من مرسيليا إلى بيروت قبل ستة أشهر من هذا التاريخ.

نستخلص من هذه الدراسة أن نصّ الدستور اللبناني هو نتيجة عمل جماعي قام به اللبنانيون بمشاركة الفرنسيين. لقد أبرزت الاستشارات الواسعة، التي نظمها المجلس التمثيلي والتي لخصها دمّوس في تقريره، الخيارات الأساسيّة

للفاعليات الوطنية. بعد ذلك تعاون على إعداد مشروع الدستور كلٌّ من شيحا ودمّوس والخبير سوشييه، وذلك تحت رقابة موسى نمّور وتحت إشراف لجنة الـ ١٣. لم تتردّد هذه الأخيرة في فرض التعديلات التي رأتها ضرورية. أمّا اللمسات الأخيرة فوضعها المجلس التمثيلي نفسه خلال الجلسات التي عقدها بين ١٩ و٢٣ أيار ١٩٢٦ والتي كرّسها جميعها لدرس ومناقشة المواد مادةً مادة.

الهوامش

(١) ✻ Antoine HOKAYEM, *La Genèse de la constitution libanaise de 1926*, les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1996 (397 pages).

(٢) راجع النص الإنكليزي للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم في:

J.H. HUREWITZ, *The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record*, 2nd ed., Yale University Press, New Haven and London, 1979, pp. 179 - 180.

راجع أيضاً النص الفرنسي في:

A. HOKAYEM, M.-Cl. BITTAR, *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissances, 1914-1920*, Les Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1981 (Collection *L'Histoire par les Documents*, VI), pp. 304-306.

(٣) يقول النص: «Une mission sacrée de civilisation».

(٤) قسّم الانتداب إلى ثلاث فئات أشير إليها بالأحرف (أ)، (ب) و (ج) (A, B, C). اعتُبرت البلدان التي أخضعت للفئة الأولى مؤهلة للحصول على استقلالها في فترة زمنيّة قصيرة، والتي أُخضعت للفئة (ب) متوسطّة التطوّر والتي أُخضعت للفئة (ج) متخلّفة وغير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها في الأمَد القريب.

(٥) راجع النص الفرنسي لصك الانتداب في:

Archives de la Société des Nations, Genève, série *Mandats*, Carton R 22, 1/22182/42284. Même texte *in* A. HOKAYEM, *La genèse... sup. cit., annexe* nº 2, pp. 310-316.

(٦) راجع حول هذا الموضوع:

Jean PICHON, Le partage du Proche-Orient, Paris, 1938, pp. 254-255 et 347 ss.

(٧) راجع رسالة بوانكاريه إلى ڤيغان في:

Arch. du ministère des Affaires étrangères, Paris, *E-Levant, Syrie - Liban 1918-1940*, V. 217, fol. 82-84; même texte *in* Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 450, dossier *Statut organique 1923-1927*.

(٨) راجع بعض التفاصيل في كتابنا: *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 78-80

(٩) كان حاكم دولة لبنان پريڤا ـ أوبوار (Privat-Aubouard) يعتبر أن استشارة السكان هي مسألة

«دقيقة وخطرة للغاية» وكان ينصح بالتعامل معها «بأقصى درجات الاحتراز». راجع محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية:

E-Levant, Syrie-Liban 1918-1940, Vol. 217, fol. 214-216, note 801/c de Privat-Aubouard au chef du Service des renseignements, Beyrouth, 19 février 1924.

(١٠) راجع النص الكامل لهذا المشروع في المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٢٧ و٢٣٩ ـ ٢٥٩؛ راجع أيضاً:

Archives diplomatiques, Nantes, *Mandats, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 1359, dossier *Statut organique*.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية،

E-Levant, *Syrie-Liban...*, V. 217, fol 98-101, note sur la procédure de mise en vigueur du statut organique, juillet 1924.

(١٢) عُيّن الجنرال سَراي مفوّضاً سامياً محل الجنرال ڤيغان Weygand على أثر فوز اتحاد اليسار في الانتخابات النيابية في فرنسا في أيّار ١٩٢٤، فوصل إلى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥.

(١٣) راجع نص رسالة هريو في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية،

E.Levant, Syrie-Liban..., vol. 218, fol. 51-76.

(١٤) في رسالة وجّهها إلى وزارة الخارجيّة في باريس حول هذا الموضوع، في ٦ آذار ١٩٢٥، كتب أمين عام المفوّضيّة العليا، ڤرشير دي ريفي (Verchère de Reffye) ما يلي: «لقد درست باهتمام كبير مشروع النظام الأساسي الذي أرسَلَتهُ الوزارة وكذلك الملاحظات المرفقة به. اسمحوا لي بأن أقول لكم أن هذه المشاريع قد سبّبت لي كثيراً في الإحباط لأن المهمّة العظيمة التي باشرنا في تنفيذها هنا لن تكون فقط مُعرّضة للخطر، بل أنها ستتوقّف كليّاً [...]». ثمّ يؤكّد ريفي أنه استشار كبار موظفي الانتداب في المشرق وأنهم جميعاً يعتبرون أنه من الأفضل لفرنسا أن تغادر لبنان وسوريا من أن تخفق كلياً في مهامها ان هيَ طبّقت النظام الأساسي المقترح. راجع النصّ في محفوظات وزارة الخارجيّة الفرنسية،

E-Levant, Syrie-Liban..., vol. 218, fol. 120-132.

(١٥) راجع النص في:

Ibid., fol. 148-160; Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 1359, dossier *Statut organique - Sarrail; ibid.*, cartons 453 et 1361; A. HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, annexe nº 4, pp. 324-331.

(١٦) راجع النص في:

Arch. diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth*, carton 1359; arch. A. E., Paris *E-Levant, Syrie-Liban*, vol. 219, fol. 39-54;

(١٧) راجع التفاصيل في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 170ss.

(١٨) تألفت هذه اللجنة بموجب قرار أصدره وزير الخارجيّة الجديد، أريستيد بريان (Aristide

(Briand) بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٥. فإنها ضمّت، بالإضافة إلى رئيسها النائب جوزف پول - بونكور (Paul-Bancour)، ثمانية أعضاء من كبار موظفي الوزارة أو من رجال القانون.
راجع نص القرار والأسماء في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، *E-Levant, Syrie-Liban,* vol. 218, fol. 194.

(١٩) كان روبير دي كاي آنذاك ممثلاً لبلاده لدى لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في جنيف.

(٢٠) راجع محضر الجلسة الأولى للجنة بونكور في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، Serie *S.D.N,* vol. 576, fol. 123ss; série *E-Levant, Syrie-Liban,* vol. 218, fol. 211-213.

(٢١) راجع محضر الجلسة الثانية في *Ibid.*, vol. 219- fol. 22 - 38

(٢٢) راجع اللائحة التي أعدّها سّراي في شباط ١٩٢٥ والتي تضمّنت أسماء الشخصيّات التي برأيه يجب أن تستشار بشأن النظام الأساسي في:
Antoine HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, annexe n° 6, pp. 340-341.

(٢٣) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، série *S.D.N.*, vol. 576, fol. 254, *Note de M. de Caix,* s.d. (sept. 1925). et fol. 251-253, *Note* (de R. de Caix) *sur l'élaboration du statut organique,* s.d. (sept. 1925).

(٢٤) يعني بها الثورة السورية الكبرى أي ثورة الدروز.

(٢٥) راجع نص رسالة پول - بونكور إلى بريان (Briand) في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، *E-Levant, Syrie-Liban...,* vol. 223, fol. 167-170.

(٢٦) *Ibid., fol. 184-185, Note pour le secrétaire général au sujet de l'organisation mandataire et du statut des Etats,* Paris, 6 nov. 1925.

(٢٧) حول تفاصيل هذه اللقاءات ونتائجها، راجع:
A. HOKAYEM, *La genèse de la constitution..., sup. cit.* pp. 193-204.

(٢٨) راجع نص هذه الخطبة في الصحف اللبنانية، ٤ كانون الأوّل ١٩٢٥ وفي محفوظات وزارة الخارجية الفرنسيّة. E-Levant, Syrie-Liban, vol, 196, fol. 44.

(٢٩) *Ibid.*, fol. 5-8, télégr. n° 596/6-600, Beyrouth, 6 déc. 1925.

(٣٠) تمّ انتخاب تلحوق في جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦.

(٣١) راجع محضر الجلسة التي عقدها المجلس التمثيلي في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 5J/39; Journal officiel du Grand Liban, supplément du n° 1934, Procès-verbaux des séances du Conseil représentatif du jeudi 10 et du vendredi 25 décembre 1925.

(٣٢) راجع النص في الصحافة اللبنانية في ١١ كانون الأوّل ١٩٢٥ وفي محفوظات وزارة الخارجيّة الفرنسية، *Syrie - Liban...,* vol. 196, fol. 85

(٣٣) حول هذه النقطة راجع كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.,* pp. 226-230

(٣٤) نشرت جريدة لوريان (L'Orient) البيروتية القرار والتعميم في ملحق خاص يحمل الرقم ١٠، تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦؛ منهما نسخة في:
Archives départementales de la Corrèze , fonds *Jouvenel,* 5J/40.

(٣٥) تمّ ذلك بموجب القرار ٣٥٠٣ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦؛ راجع النص في **مجموعة المقرّرات لدولة لبنان الكبير**، القسم الثاني من الجزء الثاني (من أوّل كانون الثاني ١٩٢٦ إلى ٢٣ أيار ١٩٢٦)، مطبعة الأدب، بيروت، ١٩٢٧، القسم العربي، ص ٢٧٥ والقسم الفرنسي، ص ٢٥٢؛ جريدة لبنان الرسمية، العدد ١٩٤٦، تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٦.

(٣٦) راجع نص هذه الاتفاقية في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 748;

راجع أيضاً:
République française, ministère des Affaires étrangères, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban,* année 1926, Paris, Imprimerie Nationale, 1927, pp. 41-42.

(٣٧) هم عمر الداعوق، شبل دمّوس، صبحي حيدر، ميشال شيحا وروكز أبو ناضر.

(٣٨) راجع اللائحة في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 53/40, *Rapport journalier sur la situation du Grand Liban,* 15 décembre 1925.

(٣٩) راجع نص التقرير الذي وضعه شبل دمّوس في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique,* carton 453.
راجع أيضاً الملحق رقم ٧ في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.,* pp. 342-353.

(٤٠) الأوّل هوَ ميشال شيحا، أمّا الثاني فلم يرد اسمُه في المصادر التي اطلعنا عليها إذ أنها تكتفي جميعها بالكلام عن «اللجنة الثنائية» دون أي ذكرٍ للاسمين، لكننا نرجّح أنه شبل دمّوس مُقرّر اللجنة وهوَ الذي لّخص مضمون الأجوبة التي نتجت عن الاستشارات وهوَ أيضاً الذي دافع بجرأة عن نصّ الدستور في المجلس التمثيلي بين ١٩ و٢٢ أيار ١٩٢٦، وذلك بغياب ميشال شيحا.

(٤١) راجع التفاصيل في كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.,* pp. 235-248.

(٤٢) إن مسوّدة هذه البرقية محفوظة في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel,* 5J/10.

(٤٣) تمّ هذا اللقاء في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٤ في منزل السيد أوجول في ڤوكريسون (Vaucresson) إلى الشمال من ڤرساي.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل يُمكن مراجعة محفوظات البطريركية المارونية في بكركي، جارور حويّك، ملفات السنتين ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وبنوع خاص الملف رقم ٣١.

(٤٥) راجع حول هذا الموضوع كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, pp. 238-242.

(٤٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ٩، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٩. لقد أرسل جوفنيل هذا النص إلى باريس في ١٨ نيسان ١٩٢٦؛ منه نسخة في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 453.

(٤٧) محفوظات وزارة الخارجيّة، باريس، *Syrie-Liban...*, vol. 224, fol. 97, télégr. n° 282 de Briand à Jouvenel, 5 mai 1926.

(٤٨) المرجع نفسه، fol. 101-106, télégr. no. 295-306 de Briand à Jouvenel, 12 mai 1926

(٤٩) راجع النص الكامل لتصريح سوشييه في محضر الجلسة الأولى من محاضر جلسات المجلس النيابي المتعلّقة بالدستور (المجلس النيابي، العقد الثاني، الدورة الاستثنائية الثانية، محاضر الجلسات الأولى إلى الثامنة، ١٩ ـ ٢٢ أيار ١٩٢٦)، وقد نُشرت هذه في **الجريدة الرسميّة اللبنانية** في قسميها العربي والفرنسي؛ كما أعيد نشرها في **النشرة القضائية اللبنانية**، كانون الثاني ـ شباط ١٩٧٠. منها نسخة كاملة باللغة الفرنسية مطبوعة على الآلة الكاتبة في:
Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 452.

(٥٠) حول تفاصيل هذا الخلاف، راجع كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit*, pp. 251-256.

(٥١) لقد رأينا، في مطلع هذه الدراسة، أن المادة الأولى من صك الانتداب تنصّ على عكس ذلك إذ أنها تؤكد أنه يتوجب على الدولة المنتدبة أن تضع هيَ النظام الأساسي «بالاتفاق مع السلطات المحليّة». إنّ الصيغة التي استعملها سوشييه في تصريحه تعبّر بوضوح عن التحوّل الذي طرأ على الموقف الفرنسي من الانتداب ومن النظام الأساسي خصوصاً بين عامي ١٩٢٤ و١٩٢٦.

(٥٢) إن الترجمة العربية لهذا التصريح المنشورة في محضر الجلسة الثامنة من جلسات المجلس (٢٢ أيار ١٩٢٦) تختلف عن الأصل الفرنسي في عدد من النقاط، لذا آثرنا اعتماد هذا الأصل فنقلناه بنفسنا إلى العربية.

(٥٣) لم ينشر نصّ التحفظات مع محضر الجلسة، لا في اللغة الفرنسيّة ولا في اللغة العربيّة. لقد عثرنا عليه في الأرشيف الفرنسي في نانت، Archives diplomatiques, Nantes, *Mandat, Beyrouth, Cabinet politique*, carton 450, dossier *Statut organique;* carton 453, dossier *Evolution des institutions libanaises* et carton 1359, dossier *statut organique-Jouvenel*.
ولقد نشرنا هذا النص في الملحق رقم ١٢ من كتابنا *La genèse de la constitution..., sup. cit.*, p. 392.

(٥٤) امتعض زعماء الموارنة من انتخاب الدبّاس، وهوَ ارثوذكسي، لأنهم كانوا يعتبرون أن رئاسة الجمهورية تعود حكماً إلى أحد أبناء طائفتهم وهيَ الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحيّة. ولكنّ اختيار الدبّاس في تلك الظروف، وهو شخصيّة مثقّفة ومعتدلة ونزيهة، خفّف من حدّة التوتّر

بين الموارنة المتمسكّين بالكيان اللبناني وبين المنادين بالوحدة السورية، لا سيّما سنّة المدن الساحلية. ولقد دعم الفرنسيون ترشيح الدبّاس المقرّب منهم والمتزوّج من فرنسيّة لأنهم اعتبروه حلاً وسطاً وعامل وفاق وتهدئة. وقد حاولوا، في الوقت نفسه، أن يقنعوا زعماء الموارنة بأنهم ما زالوا يعتبرونهم حلفاءَهم الأساسيين في المنطقة. وإثباتاً لذلك طلب دي جوفنيل من حكومته أن تقلّد اميل اده وساماً رفيعاً، فاعطي هذا الأخير، في ٣٠ آب ١٩٢٦، وسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة فارس. أمّا البطريرك الماروني، فقد رحّب بالدبّاس عندما زاره بعد انتخابه، في بكركي، برفقة بشارة الخوري، وأعلن رضاه عن شخصه، ولكنّه أبدى تحفّظاً مبدئياً بشأن الرئاسة الأولى احتياطاً للمستقبل. **حقائق لبنانية**، الجزء الأوّل، الطبعة الثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٣، ص ١٣٤؛ حول تقليد اده وسام جوقة الشرف، راجع الرسالة التي وجهها وزير الخارجية الفرنسية إلى جوفنيل في ٣٠ آب ١٩٢٦ في:
Archives départementales de la Corrèze, fonds *Jouvenel*, 5J/109.

(٥٥) République française, ministère des Affaires étrangères, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban* (année 1926), Imprimerie Nationale Paris, 1927, annexe n° 1, pp. 199-217.

(٥٦) عدّل الدستور قبل عام ١٩٣٠ مرتين، الأولى في تشرين الأوّل ١٩٢٧ والثانية في أيّار ١٩٢٩.

(٥٧) *Série de publications de la Société des Nations*, VI. A. Mandats, 1930. VI. A. 3 (pp. 5-14 pour la constitution libanaise).

المجال اللبناني من إعلان غورو إلى القرار ٤٢٥
قراءة جيو سياسية

د. دعد بو ملهب عطالله*

ينطلق طرحنا هنا لموضوع المجال من المعطيين الجيوسياسيين الأساسيين: الأول هو كناية عن العلاقة الوثيقة بين الشعب والأرض؛ والثاني يقوم على العلاقة والتفاعل بين الكيانات الدولية والظروف المحيطة.

والكلام عن المجال اللبناني بالذات، بالاعتماد على العلاقة المتعددة الأضلاع بين الشعب والأرض والمحيط، يعتمد على الرقعة الجغرافية التي تحدّد بذاتها المرتكز المحوري للكيان اللبناني ككل في زمن معين. أما الزمن المقصود هنا فهو ذلك الواقع في ظلّ القانون الدولي المعاصر الضابط، مبدئيًا على الأقل، لحركة الكيانات الدولية المعاصرة ولتفاعل هذه الحركة مع مسألة المجال الخاص بكل من هذه الكيانات في عالمنا. إذن، يأتي التعاطي مع مسألة المجال، في هذا البحث، بالنظر إلى العلاقة القائمة على نظرة الشعب إلى أرضه في ظلّ التطورات التي يواجهها الإثنان معاً إن سلبياً أو إيجابياً.

أولاً: الشعب والأرض

أستمرّ موضوع هذه العلاقة في صميم حياة الأمم والدول منذ بداية الحضارة البشرية، أو بالأحرى منذ بداية حياة الحضر والاستقرار، وهو ما زال يشكل معطى أساسياً في الحياة الدولية. من هذا المنطلق شبه البديهي، للوهلة الأولى على الأقل، نحاول طرح مسألة علاقة اللبناني المعاصر بجغرافية موطنه.

* أستاذة في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، الفرع الثاني، الفنار.

أما منهجية هذا الطرح فهي تقع هنا في سياق جيوسياسي يؤكد على ما قد يمكن تسميته بالعربية «حاسّة المجال»[١] للتعبير عن إدراك الإنسان للأرض وعلاقته بها.

١ ـ المجال اللبناني

قد تكون صفة «الكبير» الواردة في إعلان غورو، في أول أيلول ١٩٢٠ (أي إعلان «دولة لبنان الكبير»)، ذات مغزى جيوسياسي محوري. يتأكد هذا المغزى في تحية المسؤول الفرنسي القائلة «بلبنان الكبير» «متجلبباً بالقوة والعظمة من النهر الكبير إلى أبواب فلسطين إلى قمم لبنان الشرقي... ذلك هو لبنان. بجباله حيث يخفق قلب هذه البلاد المضطرم، بسهل البقاع الخصيب...، بمدينة بيروت...، بمدينة طرابلس...، بمدينتي صور وصيدا...، هذا هو الوطن الذي هتفتم له وحيّيتموه»[٢].

لما كانت مسألة تحديد الكيانات الدولية، بحسب القواعد الحديثة المتعارف عليها في أيامنا، مسألة خاضعة لمعايير وظروف دولية وإقليمية عامة وخاصة في آن واحد، لا بدّ من أنها تستتبع بالتالي وضع الأمور في نصابها بالنظر إلى كل حالة على حدى. فعلى الرغم من بروز بوادر تراجع بعض هذه القواعد، أقلّه بالنسبة لبعض العالم، تبقى مسألة الرقعة الجغرافية وكل ما يتعلّق بها مسألة محورية في حياة الشعوب. وكلّما كانت هذه الرقعة صغيرة تزايد التمسّك بها بحيث إن التنازل عن القليل منها أو خسارته يعنيان خسارة مهمة كون المسألة هنا هي نسبية.

إن «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» تمّت، بحسب المؤرّخ فيليب حتّي، بإلحاق المدن والمقاطعات التي «كانت سابقاً جزءاً من لبنان تاريخياً وجغرافياً. وكان يحكمها أحياناً المعنيون وتارة أخرى الشهابيون»[٣]. لا نية في الدخول هنا في منطق الجدل حول مسألة تبعية هذه المناطق في التاريخ...، بل ينحصر الإهتمام في قيمة الرقعة الجغرافية، أو الإقليم، بالنسبة للشعب والدولة وبالتالي الكيان برمّته. فعلى الرغم من التفاعلات المحلية المختلفة مع التأثيرات

والظروف المحيطة يبقى أن لبنان، الدولة المعلن عنها بعيد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الكيان الجامع الأخير في المنطقة (السلطنة العثمانية)، عرف حيوية قصوى في العلاقة بين إنسانه وأرضه.

٢ ـ اللبنانيون والأرض

في الجغرافية السياسية، تفرض مسألة الأرض وحدودها نفسَها كمعطى أساسي لتحديد الهوية والإرتباط للكيان السياسي أرضاً وشعباً. وفي هذا السياق أتى التأكيد على تمسّك الشعوب الصغيرة، والضعيفة خاصة، بأرضها وحدودها كونها عموماً غير قادرة على تحريك هذه الحدود لمصلحتها هي في الوقت الذي تخشى تحريكها من قبل آخرين على حسابها. وهذا يعني، في هذه الحالة، تمسّكاً أكبر برقعة الأرض التي يرتكز عليها الكيان حيث يساهم أي اضطراب في جزء منها، أو ضياع جزء منها، بزعزعة الكيان برمّته.

من هنا يمكن التعاطي مع ارتباط اللبناني بأرضه وهو في آن عاطفي ومادّي وهو يخضع للمعطى المذكور أعلاه أي «حاسّة المجال». في الميدان العاطفي، هنا كما في معظم الكيانات الدولية المعاصرة، إن التعاطف مع المجال عبر الأجيال وتضمينه الذكريات والآمال يخلقان مع مرور الزمن رابطاً عضوياً قوياً يجعل كلاً من طرَفَي العلاقة مطبوعاً بهذا الرابط. وفي الميدان المادي يقوم الرابط الأساسي على نظرة الشعب إلى المصلحة التي تؤمّنها الأرض من معطيات مختلفة كالموقع والثروات الطبيعية ومجالات التعمير والاستثمار كافة.

ففي لبنان، حيث الرقعة ضيقة والطبيعة مجحفة مادّياً ولكنها جذابة وجدانياً وعاطفياً، يبدو التعلّق بالأرض في صراع شبه مستمر بين العاطفة والمصلحة. لكن اللبناني استطاع عامة خلق نوع من التناغم بين الاثنين على الرغم من صعوبة الأمر وعدم دوامه على نمط واحد أو على وتيرة مستقرة.

بنيت هذه العلاقة عبر الأزمنة والتحوّلات كما يفترض أن يكون الأمر بالنسبة لبلد يمتد تاريخه على مدى آلاف السنين. ومما لا شكّ فيه أن الإنسان

الذي عاش في هذه البقعة، وفي هذا الموقع بالذات، عانى الكثير من المصاعب العائدة إلى طبيعة الأرض كما إلى التأثيرات والظروف المحيطة. مثل هذه المعاناة الطويلة طبعت هذا الإنسان بتلك الرابطة العضوية بأرضه التي ترسّخت مع الزمن.

في الفترة الحديثة خاصة (أي في القرون القليلة الماضية)، اعتمدت هذه الرابطة أولاً على العمل الدؤوب لتثمير الأرض وتعميرها بحيث أضحت تثير دهشة وإعجاب القريبين والبعيدين[٤]. ولقد تميّزت العلاقة هنا بأنها كانت نابعة بالأخص عن اهتمام ونشاط الشعب، أفراداً ومجموعات، وليس عن تخطيط مسبق من قبل السلطات العليا (التي كثيراً ما كانت غريبة عن الأرض والشعب). ولهذه الظاهرة مدلول أساسي هنا وهو أن هذه العلاقة لم تأت نتيجة مجرّد تنظيم إداري أو ستراتيجية عليا بل إنها كانت بالأخص نتيجة ذلك الشعور العميق بترابط مصيري بين الإنسان وأرضه.

ليس ما يحول دون الكلام عامة هنا عن «حاسّة المجال» وعن كون «الأرض ليست مجرّد مسرح أو أداة للعمل المشترك، فمنها تأتي خيرات هذا العمل التي تخضع خاصة لاتساعها وخصوبتها». خاصة عندما يتعلّق الأمر بمجتمع زراعي، كما كان جزء منهم من لبنان حتى الأمس القريب على الرغم من عدم اتساع وخصوبة الأرض فيه، لا بدّ من أن يقوى «الإرتباط النفسي» بين الإنسان وأرضه لا بل تقوى «الرابطة الروحية» بالأرض، كما فسّر العلاقة بين الاثنين الألماني فريدريك راتسل مؤسّس الجغرافية السياسية (وقد اعتبر «أبا الجيوسياسة»)[٥].

ولما كان لبنان، منذ القدم، «بلد انطلاق» أو «بلد انكماش»[٦] بحسب الظروف الذاتية وخاصة تلك المحيطة، لا بدّ هنا من طرح مسألة العلاقة المذكورة. أما الانطلاق فهو عائد بالأخص إلى الموقع المنفتح على الآفاق البعيدة. بينما تفسير الانكماش فيمكن اختصاره في ظاهرة البحث عن الملجأ في ظلّ ظروف معادية في المحيط ريثما تتبدّل الأمور... هكذا عرفت هذه الأرض

حركة كثيفة عبر تاريخها بين هجرة إليها ومنها أو فقط تنقّل بينها وبين مناطق أخرى بعيدة أو قريبة.

ترتبط ظاهرة الهجرة بحدّ ذاتها مباشرة بعدم قدرة الكيان على التوسع وتأمين المستلزمات الحيوية في نطاق الإقليم نفسه خاصة عندما تكون مساحة هذا الأخير ضيقة بالنظر إلى حاجات وطموحات الشعب. حتى هجرة مجموعات عن الأرض لا يعني في الأساس التخلّي عنها. فالعودة إلى الكتابات الجغرافية السياسية والجيوسياسية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، توضح حاجات الشعوب في مرحلة معينة من تاريخها إلى التوسع من ضمن التعلّق الكبير بالأرض ومن ضمن «حاسّة المجال».

فهذه الحركة لا تعني بالضرورة انقطاع العلاقة مع الأرض كلّياً. إن الهجرة عن الأرض إلى المدينة أو إلى الآفاق البعيدة ليست ظاهرة تخلٍّ عن العلاقة بالأرض بقدر ما هي نتيجة ضغوطات ضيق الأفق وضيق العيش على الرغم من الجهد. والكلام عن الهجرة اللبنانية عن الأرض لا يعني كون اللبناني يميل بشكل خاص إلى ترك أرضه بل هو يتوق إلى تأمين فرصة للعيش الكريم عندما تضيق الأرض به. وهو لا ينفرد بهذا الميل الطبيعي عند الإنسان عامة إلى أي إقليم أو عرق أو حضارة انتسب.

وإذا اعتمد اللبناني الهجرة، في الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخه، فذلك لأن المتصرّفية ثم الحروب العالمية منها والإقليمية المحلية ضيّقت عليه المجال. فكانت الهجرة إذن نتيجة عدم قدرته على التوسع والاحتلال، من جهة، وإلى ميله إلى التحرّك السلمي كما إلى إرثه من الاستعداد للبحث عن الحاجات في البعيد...، من جهة أخرى. وقد يكون ممكناً الكلام هنا عن توسيع للمجال المحوري سلمياً أو مواربة...

٣ ـ «جيوسياسة القمح»؟

في كل الأحوال، كان للقوى الكبرى عامة التأثير الفعّال في تحديد الرقعة

اللبنانية إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالنظر إلى الظروف المحيطة. تعود هذه الظاهرة بالأخص إلى موقع لبنان الذي كان وما زال له التأثير الغالب في هذا المجال. والكلام في هذا السياق يعيد إلى الأذهان المحطات الأخيرة التي تؤكد هذه التأثيرات كما هي الحال مع لبنان «الصغير» و«الكبير»... فبعد أن فشل المندوب الإنكليزي دَفرون، في اللجنة الدولية في بيروت في سنة ١٨٦١، «في جعل سوريا ولبنان إمارة عثمانية واحدة...» «قاوم دَفرون وزميله العثماني كل محاولة للاحتفاظ بحدود لبنان التاريخية فسلخا عنه البقاع و...»، بحسب قول المؤرخ أسد رستم[٧].

يبقى الأبرز هنا بخصوص توسيع رقعة المتصرفية وإعلان «لبنان الكبير»، فإن هذا التوسيع لم يكن مهيأً تماماً ليؤدي إلى حلّ مسألة الضيق الجغرافي ومعه تأمين الحاجات الاقتصادية. فـ «التوسيع» زاد عدد السكان وبالتالي الحاجات، كما أنه عندما زاد المساحات الزراعية كان من ضمنها «مناطق مهملة ومتأخرة اقتصادياً» ساهم في إبراز فروقات اجتماعية ناشئة عن اختلاف ظروف الحياة بين «الجبل» و«الولايات» عامة. وكذلك، عندما أُتبعت المدن الساحلية الكبرى ومعها المرافئ وما تعنيه من نشاط اقتصادي ساهمت العملية في ضعف التجانس الاجتماعي[٨]. لكن يجب التريّث قبل تفسير بروز الفروقات وضعف التجانس على أنها تعني درجات مختلفة من الارتباط بالأرض. فالرابطة بين طرفَي العلاقة تتعدى مسألة الهوية السياسية في مرحلة معينة من تاريخهما...

وفي كل الأحوال، تبقى علاقة الإنسان بالأرض مرتبطة عضوياً بالإفادة من الأرض اقتصادياً وبالانتماء إليها نفسياً ومعنوياً. فممثلو لبنان المنتمون إلى طوائف مسيحية وإسلامية طالبوا معاً عصبة الأمم، في مطلع سنة ١٩١٩ (١٣ شباط)، بالموافقة على استقلال بلدهم التام و«استرجاع حدوده التاريخية والطبيعية التي سلبها الأتراك منه ظلماً. أما الأراضي التي تضمّها هذه الحدود فإنما هي من لزوميات وجودنا لأنه بدونها لا يكون لنا تجارة ولا زراعة وتظل شعوبنا مضطرة إلى المهاجرة... فضلاً عن أن الأكثرية المطلقة التي تسكن هذه

الأراضي تطلب هي أيضاً الانضمام إلى لبنان...» بحسب قول داود عمّون رئيس الوفد الأول إلى مفاوضات نهاية الحرب[٩].

لقد أعطى البعض تفسيراً اقتصادياً اجتماعياً، وخاصة جيوسياسياً، «لإعلان لبنان الكبير». أما هذا التفسير فيقول بما يسميه «جيوسياسة القمح» إضافة إلى ما يمكن أن نسميه هنا بالجيوسياسة الوظيفية. ويعود مثل هذا التفسير إلى «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» بضم البقاع أي المساحة السهلية الزراعية، والمدن الساحلية، أي المرافئ التي تشكل في آن واحد «منافذ باتجاه أوروبا وأدوات اجتذاب للتجارة السورية»[١٠]. اعتمد هذا التفسير، بالأخص في شقّه الأول، على رسالة المطالب اللبنانية التي توجّه بها البطريرك الياس الحويّك إلى المنتدى الدولي في مفاوضات السلم في فرساي[١١].

ركّز هذا التفسير على الرأي القائل بتجانس الموقفين المسيحي الماروني والفرنسي. إلى أي حدّ كان الفرنسيون يهتمون فعلاً بمصالح المسيحيين، والموارنة منهم بالأخص؟ أليست المصلحة الفرنسية هي التي شكّلت على الدوام، في القرن العشرين كما في القرن التاسع عشر، أساساً للسياسة الفرنسية في المنطقة وإن كانت على حساب هؤلاء الذين وثقوا بها وغالباً ما دفعوا غالياً ثمن تلك الثقة العمياء؟ كما كانت عليه الحال مثلاً، في سنة ١٨٤٠، بالنسبة لإبقاء لبنان في ظلّ الهيمنة المصرية...؟[١٢]. ربما كان مفيداً التذكير هنا بأن فرنسا التي بدت كحامية للمسيحيين هي فرنسا الجمهورية العلمانية «المقاومة للإكليروس»...[١٣]. ولا ضير في الإشارة هنا أيضاً إلى أن هذا الموقف من الاستقلال و«التوسيع» لم يكن، في هذه الحال بالذات، نابعاً في أساسه، كما يريده البعض، عن إرادة ومصلحة فرنسيتين بكامل معنى الكلمتين لأن هاتين المصلحة والإرادة كانتا أصلاً في ضمّ لبنان إلى حكومة فيصل الدمشقية... على كل حال، تبقى القاعدة قائمة على تحقيق مصلحة الفريق القوي.

ثانياً: لبنان والجيوسياسة الأوروبية

نودّ التركيز هنا على أمرين. أولهما يتعلق بالستراتيجية الجغرافية الأوروبية،

وبالتحديد الفرنسية، بخصوص قيام الدولة اللبنانية المعاصرة. وثانيهما يتناول المواقف اللبنانية من مسألة الجغرافية اللبنانية.

١ ـ الجيوسياسة والمصالح الأوروبية

لا بدّ من العودة إلى الظروف والبواعث التي ساهمت في جعل عناصر مختلفة تلتقي مؤثّرة في هذا الحدث البالغ الأهمية ألا وهو «إعادة لبنان الكبير إلى الوجود» بحسب عبارة فيليب حتي. وتعود هذه الظروف والبواعث إلى القرن التاسع عشر حيث تبلورت الحاجات والمصالح القومية الأوروبية المختلفة. ففي أواخر القرن، بدأت بوادر الفكر الجيوسياسي تحتل موقعها في رؤوس الباحثين وبعض المسؤولين الأوروبيين والأميركيين. وما لبث أن أصبحت الجيوسياسة تعبيراً للفكر للقومي وكل ما يعني من حسابات وطموحات وستراتيجيات إقليمية وعالمية...

فقد أتى القرن العشرون بالعمل على توظيف الجيوسياسة بقواعدها وقوانينها ودروسها في السياسة الخارجية والتطلعات الجيوستراتيجية. وكانت الجيوسياسة الناشئة تواكب الوقائع متأثرة بها ومؤثّرة فيها في الوقت عينه. فالحاجات المتزايدة إلى المجال والثروات عند بعض أوروبا وإلى حماية المكتسبات وتدعيمها بأخرى عند البعض الآخر ما لبثت أن تجسّدت حروباً وبالتالي إنعكاسات في معظم أنحاء العالم. وكانت لبلادنا حصتها من هذه التطورات التي لم يكن لها فيها أصلاً يد أو دور.

ويمكن اعتبار اختيار العثمانيين الجانب الألماني عند دخولهم الحرب أول إنجاز بارز للجيوسياسة المعاصرة وبالأخص للجيوسياسة الألمانية (وذلك قبل استنباط المصطلح نفسه). فالحرب ما لبثت أن أصبحت عالمية بنتيجة النفوذ والوجود والمصالح الأوروبية العالمية الأبعاد. وكان على ألمانيا، التي أصبحت مقتنعة بحتمية طبيعة العلاقة بين التاريخ والجغرافية والتي بدأت تلمس حتمية تأمين المدى «الحيوي»، إستغلال الظروف المؤاتية لتحقيق المصالح القومية...

ولما مالت مجريات الحرب لصالح الفريق الثاني في الصراع، أتت إنعكاسات هذه الحرب في أوروبا وخارجها لمصلحة هذا الفريق الذي ما لبث أن فرض إرادته على الخاسرين. في هذا الإطار من المعطيات الدولية كان الإعلان عن دولة لبنان «الكبير». لكن ما هي المعطيات والظروف المباشرة التي أحاطت بهذا الحدث؟

يمكن إيجاز المعطيات في نظرة الأوروبيين إلى جغرافية المنطقة السياسية حيث طرحت مسألة توزيع وتحديد الكيانات انطلاقاً من تصوراتهم وحاجاتهم في آن معاً. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى كون الأوروبيين هم الذين اعتمدوا منذ القديم تسمية سوريا ولم يتوصّل الباحثون بعد حتى اليوم إلى تفسير أصول هذه التسمية بشكل مؤكّد[١٤]. وإدخال لبنان في نطاق سوريا الجغرافية عامة، والإدارية أحياناً، إنما يعود إلى الأوروبيين منذ عهد اليونانيين وخاصة الرومان. وهذا ما لا يتفق مع ما كان وارداً في الحقبات السابقة وما لم يستطع نفيه كلياً حتى الذين يميلون إلى التركيز على النطاق الأوسع.

فعلى سبيل المثال فقط، إن الأب أنطون صالحاني، السوري الأصل، وجد نفسه مضطراً للإشارة إلى كون التوراة تتكلّم عن لبنان بسلسلتيه كوحدة وإلى كون سنحاريب «يسمّي سوريّة باسم لبنان» ويوسيفوس في ذكره «جبل حرمون والجبال المجاورة لدمشق دعاها كلها باسم لبنان». ويرى الأب صالحاني كذلك أن «الكتبة القدماء» «عدّوا من لبنان مدناً ليست منه كدمشق وحمص وحماة حتى تدمر «معتبراً أنهم انطلقوا من «أوهام» «وبقيت هذه الأوهام حتى القرون المتأخرة». هذا مع الإشارة إلى أن صالحاني لم يميّز، في أوائل القرن العشرين، ما بين لبنان الجبل ولبنان الكيان الذي يشمل الجبل باحثاً في ما إذا كانت تسمية لبنان تصح على السلسلتين أم فقط على الغربية منهما[١٥]...

يبقى المهم في الإشارة إلى الدور الأوروبي، منذ التاريخ القديم، في تحديد المواقع والتسميات. وهل يكون الأوروبيون هم المؤهلون فعلاً للفصل، قديماً وحديثاً، في تحديد كيانات تعني غيرهم؟ أوليس هذا الأمر خاضعاً للمنطق

الاستعماري كما كانت عليه الحال في العديد من أنحاء العالم من أميركا إلى أفريقيا. . .؟ لكن، بالاعتماد على هذا المنطق، يبقى على الشعوب، في معظم نواحي العالم، التعامل مع هذه الظاهرة بحسب قاعدة واحدة. وبالتالي، هل يكون مثلاً «لبنان الكبير» معطىً مصطنعاً إستعماري المصدر بينما تكون «سوريا الكبرى» غير ذلك؟

٢ ـ الجيوسياسة الفرنسية والواقع اللبناني

إذا كان الألمان السبّاقين إلى التركيز على أهمية المعطى الجغرافي، في الأبحاث كما في التطلعات الإقليمية، إن الأوروبيين الآخرين لم يكونوا، في أوائل القرن العشرين، أقلّ طموحات في هذا المجال. وهل يمكن في كل الأحوال تناسي قيمة هذا المعطى في السياسة الأوروبية التوسعية عامة؟

منذ مطلع الحرب العالمية الأولى، كانت فرنسا قد تميّزت مع قنصلها في بيروت فرانسوا جورج بيكو، الذي مهر اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة باسمه وخاتمه، بأن تشمل لبنان في إطار ما سمّاه في سنة ١٩١٤ «سوريا الكبرى». بالفعل، إن القنصل الفرنسي لم يأتِ، في ردّه على كلمة وداع من اللبنانيين في الإسكندرية حملت أمنيات هؤلاء بالعزّة وبدعم فرنسا لتحقيقها، على ذكر لبنان بل هو ختم خطابه بالقول: «قريباً تنزل فرنسا في بلادكم فيخفق العلم المثلث على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر»[١٦].

ولم يكن موقف القنصل خاصاً به، إنما كان تعبيراً عن سياسة حكومته وعلى وجه الخصوص وزارة الخارجية. فدعماً لقصدها بخصوص «سوريا الكبرى»، ما لبثت الخارجية الفرنسية أن عملت على استمالة بعض اللبنانيين المقيمين في فرنسا (وبواسطتهم آخرين خاصة في بلدان الاغتراب) للترويج لسوريا فرنسية تشمل لبنان، في الوقت الذي كان ممثلوها الدبلوماسيون ينشطون في هذا السبيل[١٧]. فجورج بيكو نفسه، الذي اعترف في سنة ١٩١٨ بأن سلخ بيروت عن لبنان كان «عملاً شائناً»، عمد إلى تبرير الموقف الفرنسي من موضوع «سوريا الكبرى» على أساس أن وجود فرنسا في المنطقة كفيل بإزالة

الحاجة إلى استقلال لبنان وامتيازاته التي كانت ضرورية في العهد العثماني لأنه بهذا الوجود الفرنسي تنتفي حاجة اللبنانيين للدفاع ضدّ أحد[١٨].

وفي هذا السياق يمكن الكلام عن نية فرنسية في تتبيع سوريا إلى لبنان وليس العكس وإن تحت إسم سوريا. لكن بالطبع تبقى النتيجة واحدة أي جمع هذه البقعة في كيان واحد بحيث تسهل على فرنسا المطالبة بالمنطقة التي تمتد من «جبال طوروس في الشمال إلى عريش مصر. . .»، وحيث تديرها كوحدة إدارية عند تنظيم إرث السلطنة العثمانية الذي كان الأوروبيون ينتظرونه ويسعون إليه جاهدين منذ فجر القرن التاسع عشر. وكان من الطبيعي أن يفكر الفرنسيون بهذه المنطقة من خلال نظرتهم إلى مستعمراتهم ومناطق نفوذهم وطريقة التعامل معها وتنظيمها. فمنذ خريف ١٩١٥، كان الفرنسيون يؤكّدون بأنهم «يتصوّرون أن سوريا تعود إليهم. وهذا ناتج عن تقاليد قديمة جداً من حيث إنشاء أولى القنصليات والإرساليات فيها على يد الفرنسيين وإستمرار العلاقات الدائمة خلال قرون. أخيراً، بالنسبة للرأي الفرنسي، سوريا أرض فرنسية، يجب عدم المسّ بها»[١٩].

في الواقع، مثل هذا القول[٢٠] الصادر عن السفير الفرنسي في لندن والموجّه إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسي يدلّ بوضوح على أن الكلام عن سوريا يعني لبنان (أو جبل لبنان) حيث قِدم العلاقات ونشأة المؤسسات والإرساليات و«التقاليد الفرنسية». . . وكذلك يمكن الإستئناس هنا بموقف بعض المراكز الاقتصادية الفرنسية كغرفتي التجارة في ليون ومارسيليا حيث الكلام عن «سوريا هذه الأرض التي طبعناها بطابعنا منذ عدّة قرون إلى حدّ باتت تسمى فيه فرنسا المشرق، مع التذكير بالروابط التي تجمع فرنسا هذه بفرنسا الكبرى في أوروبا. . .»[٢١]. هكذا إن الفرنسيين، عندما كانوا يتكلمون عن سوريا، التي يودّون أو ينوون وضعها تحت نفوذهم، إنما كانوا ينطلقون من لبنان شاملين سوريا ضمن نظرتهم إلى لبنان وتقاليدهم فيه. وهذا طبعاً بغض النظر دوماً عن واقع كل من لبنان وسوريا الإداري والدولي في ظلّ العثمانيين.

فعلى سبيل المثال، نذكّر مع المؤرخ كمال الصليبي بأن المسؤول النمساوي الشهير مترنيخ تكلم، في أربعينات القرن التاسع عشر، عن لبنان كبلد قائم بذاته[٢٢]. بينما استمر الفرنسيون بالكلام عن «سوريا» هذه بحسب تصورهم أو بالأحرى مصلحتهم...

ومن الجانب اللبناني، اللبنانيون الذين كانوا على اتفاق مع السياسة الفرنسية بخصوص «سوريا الكبرى» كانت إرادة التخلّص من الحكم العثماني أساس موقفهم. وكان من أبرزهم ندره المطران الذي يتكلم عن «سوريا» و«السوريين» وهو في الواقع يعني «لبنان» و«اللبنانيين». إن مقدّمة كتابه «سوريا الغد» المنشور بالفرنسية، في باريس، في سنة ١٩١٦، هي الدليل الواضح على ذلك على الرغم من كون الكتاب تضمّن دراسة شاملة عن المناطق التي كان يطالب بها الفرنسيون. ففي هذه المقدّمة نقرأ ما فحواه: «لا نسمح بأن يفهم الفرنسيون أن السوريين يعارضون تدخلهم في سوريا، أو أن سوريا غير جديرة بمساعدة الفرنسيين لها. نحن متمسّكين بإثبات تقديرنا قيمة الاهتمام الذي أولانا إياه فرانسوا الأول ولويس الرابع عشر ولويس السادس عشر والجمعية التأسيسية ونابوليون الأول ونابوليون الثالث... حتى الحكومة الحالية»[٢٣]. هل كان هذا الاهتمام يعني غير اللبنانيين إن لم يكن حتى بعضهم؟

على كلٍ، يضاف في هذا السياق التقليد الفرنسي في إدارة شؤون المستعمرات ومناطق النفوذ والحماية في آسيا كما في أفريقيا. فالعودة إلى التقاليد الفرنسية في هذا المجال تدلّ على أن الفرنسيين كانوا يعتمدون عامة سياسة جمع الكيانات الأصيلة في مجموعات إقليمية بحيث تسهل إدارة شؤونها وتخفّ الأعباء، ويكون بالتالي المردود أوفر...[٢٤]. هذا مع العلم أن الفرنسيين ما لبثوا أن انتهجوا نقيض ذلك عندما ارتأوا أن في التجزئة فوائد فكانت الدويلات...

يبقى المهم هنا أن الفرنسيين أرادوا، لوقت من الأوقات، دمج لبنان وسوريا في إطار «سوريا كبرى» تسهيلاً لمهمتهم وتأميناً لمصالحهم علماً بأن

بعضهم لم يكن متأكداً من قيمة تلك المصالح وكان يعزوها إلى مجرد ذكريات ماضية وحماية أقليات... في كل الأحوال ومهما اختلفت المواقف، كان اتفاق باريس، في سنة ١٩١٨، مع الأمير فيصل على أمر الدمج مقابل اعترافه بالإنتداب الفرنسي[٢٥]. لكن المواقف تبدّلت، في سنة ١٩٢٠، خاصة بنتيجة خيبة الأمل الفرنسية من موقف السوريين السوريين هذه المرة الذين رفضوا الإنتداب، وبالتالي التأكّد من أن الإتفاق مع فيصل «لم يجدهم نفعاً بل زاد من كراهية السوريين لهم فعادوا إلى أصدقائهم القدماء وأخذوا يمنونهم باستقلال ناجز ومستقبل باهر إذا هم لجأوا إليهم ووضعوا ثقتهم بهم» بحسب المؤرخ يوسف مزهر[٢٦].

ثالثاً: اللبنانيون والمجال اللبناني

المقصود هنا بالمجال اللبناني فقط ما يتفق مع مساحة الحيّز الجغرافي أي الإقليم للدولة اللبنانية المعاصرة. شملت هذه المساحة جغرافية متصرفية جبل لبنان ولواء بيروت (ومن ضمنه أقضية صيدا وصور ومرجعيون) ولواء طرابلس (مع قضاء عكار) والأقضية الأربعة (البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا). من المعروف أن الموقف لم يكن موحّداً في البداية تجاه حدود ١٩٢٠ كما أنه لم يستمر الأمر على حاله بعد قيام الدولة اللبنانية.

يمكن في مايلي التوقف قليلاً عند ثلاث محطات توضح موقف (أو مواقف) اللبنانيين من هذا المجال. أما المحطات المختارة هنا فهي: الأولى تتفق مع نهاية الحرب العالمية الأولى و«إعلان غورو»؛ والثانية تتعلّق بالوضع بُعيد الاستقلال وغداة الحرب العالمية الثانية؛ والثالثة تهتم بأواخر القرن العشرين في ظلّ الصراعات والتعدّيات المختلفة.

١ ـ غداة الحرب العالمية الأولى

لا نودّ العودة هنا إلى عرض المواقف وبالتخصيص الموقفين المعروفين من المساحة والكيان اللبنانيين. إنّما نكتفي بالتوقّف عند تفسير سريع لهذين الموقفين.

الموقف الأول هو ذلك المطالب بمساحة لبنان على أساس «إرجاعه إلى حدوده التي يثبتها التاريخ وخارطة مجلس أركان الحرب الفرنساوي...» وهو موقف «الأكثرية الكبرى من سكان الأراضي التي يطلب لبنان إرجاعها إليه قد صرّحوا بطلب ضمّ هذه الأراضي إلى لبنان واختاروا الجنسية اللبنانية التي كانت على الدوام أمنية هذه الشعوب التي كلها تقريبًا في الأصل لبنانية»، بحسب المؤرخ يوسف مزهر[٢٧].

الموقف الثاني كان ذلك المطالب بالوحدة السورية. أتى هذا الموقف في تيّارين متناقضين:

- بالنسبة للتيّار الأول، لقد بدأ الأمر هنا باكراً (منذ بداية الحرب) مع فريق مقرّب من فرنسا وبتأثير مباشر من الدوائر الفرنسية في باريس وبالأخص، كما سبق وذكرنا أعلاه، من وزارة الخارجية الفرنسية. ويتفق هذا الموقف في أساسه مع التوجّه الفرنسي القائل بسوريا موحّدة في ظلّ الانتداب الفرنسي.

- والتيّار الثاني هو ذلك الذي قام عملياً في إطار «المؤتمر السوري» في ربيع سنة ١٩٢٠. وكان موقف هذا التيّار ينادي باستقلال لبنان (بحدوده لما قبل الحرب) كمقاطعة من ضمن سوريا المستقلة بحدودها «الطبيعية» استقلالاً تاماً على أن تراعى «أماني اللبنانيين في كيفية إدارة مقاطعتهم» وذلك «بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي»[٢٨]. ولقد انطلق هذا التيّار من الفكر الوحدوي القائل بوحدة الأمة العربية التي «تشكّل الوحدةُ السورية نواتَها»[٢٩].

يمكن القول إن سكان المتصرّفية كانوا بل شكّ أهل الرأي والموقف القائلين بلبنان المستقل في حدوده التاريخية في ظلّ حماية فرنسا. وفي حال كان تضارب بين الاستقلال والحماية فللإستقلال بعيداً عن هذه الحماية. يدلّ على ذلك موقف مجلس إدارة جبل لبنان، في تموز ١٩٢٠، من السلطات الفرنسية المحتلة. فإن هذا الموقف يتجلّى خاصة في تلك المضبطة الشهيرة التي نصّت

على «الاستقلال المطلق» و«الحياد السياسي» و«إعادة المسلوخ منه سابقاً»...[٣٠].

أما، بخصوص أهالي المناطق والمدن التي تقرّر ضمّها إلى مساحة المتصرفية، فإنه كان من الطبيعي أن يكون موقفهم من مسألة الجغرافية اللبنانية ومن موقعهم فيها متأثراً بعوامل جذب سلبية. نتوقف هنا بالأخص عند عدد من العوامل الأساسية مثل كلٍ من العامل الإداري، والثقافي، والديني، والاقتصادي... فبإيجاز يمكن القول إن هؤلاء الأهالي، الذي اعتادوا لمدة طويلة على تقاسم ظروف العيش مع الجوار خارج نظام الجبل والمتصرفية حيث الظروف المعيشية والثقافية والإدارية كانت مختلفة، لم يكونوا مستعدين لتلك التجربة. ولا بدّ من التأكيد على كون المعاناة المعيشية في الجبل خلال سنوات الحرب لم تكن تشجع على المشاركة غداة الحرب... ومما لا شكّ فيه أنه كان للحافز الديني من حيث القرابة مع الجوار السوري، كما مع الداخل عامة، بالغ التأثير سلباً من مسألة الإنضمام إلى دولة لبنان. هكذا يبدو من الطبيعي أن يكون موقف نسبة مهمة منهم، عند نهاية الحرب، سلبياً من توسيع الجغرافية اللبنانية بضمّ مناطقهم (أو إعادة ضمّها) إليها في ظلّ إنتداب فرنسي... خاصة وأنه كان هناك بالمقابل أمل باستقلال سوري...

٢ ـ غداة الحرب العالمية الثانية

ربما كان التذكير بحدث بارز حصل غداة الحرب يصلح مدخلاً للدلالة على وضع جغرافية المجال اللبناني بُعيد الإستقلال. يكمن هذا الحدث في تغطية رئيس الجمهورية كافة المناطق اللبنانية بزيارات تفقدية على مدى أسابيع متوالية عشية الإحتفال بعيد الإستقلال الأول لما بعد الحرب.

مما لا شكّ فيه أن لتلك الزيارات مدلولاً جغرافياً سياسياً على صعيد المسؤولين في الدولة خاصة من أبناء تلك المناطق وقد انضووا منذ زمن تحت لواء الدولة الحديثة مؤكدين بذلك انضمام مناطقهم إلى الجغرافية اللبنانية.

فحيثما كانت زيارة، كان على رأس المستقبلين المحلّيين «زعماء» ومسؤولون كبار في جهاز الدولة.

ففي خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من سنة ١٩٤٥، زار الرئيس بشارة الخوري كلاً من طرابلس ومنطقة الشمال، وصيدا وصور ومنطقة الجنوب، وزحلة وبعلبك ومنطقة البقاع. إن تتبّع خريطة هذه الزيارات المنطلقة كلها من بيروت يوضح بشكل خاص خريطة المناطق التي شملتها جغرافية الدولة المستقلة، كما أنه كان لها في حينه معانٍ وأبعادٌ مهمة. توزعت هذه الزيارات على ثلاث جولات. شملت كلّ منها محطات عدة حيث كان تعبير عن الاجتماع والتعاون والوحدة وتصفية القلوب وخاصة تأكيد على وحدة الأرض والشعب.

- كانت أولى هذه الجولات إلى الشمال حيث بدأت في طرابلس لتغطي بعد ذلك كلاً من الديمان وبشرّي وإهدن... وصولاً إلى عكار حيث شملت الزيارة كلاً من كرم سدّه وبَينو وحلبا والقبيّات؛
- وبعد الشمال كان دور الجنوب فكانت جولة على المدن والمحلات ذات الموقع الجغرافي السياسي الخاص، فمن صيدا والنبطية ومرجعيون إلى الطَيبة وحاصبيّا والقاسمية ثم إلى صور وبعدها إلى جزّين؛
- وكانت الجولة الأخيرة في البقاع بدءاً من زحلة ومنها التوجّه إلى جنوب البقاع أي إلى جب جنّين ومشغرة، ثم كان الإتجاه شمالاً مروراً بأبلح وصولاً إلى شمال البقاع أي إلى بعلبك والهرمل...، وكان الختام بالعودة إلى وسط البقاع أي بالتوقف في بر الياس وشتوره وفيما بعد في رياق. أما راشيا فتوافقت زيارتها مع ذكرى الاعتقال قبيل نهاية الجولة البقاعية[٣١].

من الملاحظ أن الزيارة الرئاسية إلى المناطق اللبنانية لم تخصّ معظم أنحاء الجبل عامة باهتمام ملحوظ. وبالتالي لا بدّ من التساؤل حول مغزى ذلك. هل أن عدم زيارة مدن وقرى مهمة في الشوف أو المتن أو كسروان يعني أنه لم تكن هناك حاجة لتثبيت العلاقة بين السلطة والشعب في هذه المناطق أو بين مركز

الدولة وهذه المناطق بالذات؟ وهل كانت بالتالي الحاجة ضرورية للتأكد من ارتباط أهالي المناطق الطرَفية مع هذا المركز؟ أم أن القصد كان بالأخص إثبات متانة هذه العلاقة للقاصي والداني في وقت كان كلام في المنطقة حول إحياء مشروع «سوريا الكبرى»؟

والبارز في هذه الجولات يبقى في موقف أهالي المدن والقرى التي توقف أو مرّ فيها رئيس الجمهورية. أولاً، إن ممثلي المناطق في السلطة، وخاصة تلك التي «ضُمّت» في سنة ١٩٢٠، هم الذين ساهموا في تنظيم الاستقبالات ورافقوا رئيس الجمهورية، أو هم كانوا على رأس المرحِّبين. وهذا طبيعي كونهم أصبحوا في صلب النظام وبالتالي هم أصبحوا من صلب الكيان الجغرافي السياسي. قد يفسَّر هذا الموقع على أنه موقف أفراد طمعوا في مراكز فخانوا مواقع أصيلة من أجل كراسٍ ومغانم... ثانياً، ماذا عن استقبال الأهالي كمواطنين لبنانيين يحتفلون برئيس بلادهم؟ إن مذكرات بشارة الخوري تنوّه بحماس الاستقبالات الشعبية وباستفادة أهالي القرى من المناسبة للتقدم من زائرهم الكبير بمطالب إنمائية حيوية.

في كل الأحوال، لا بدّ من التذكير بأنه في الوقت الذي كان كل شيء يدلّ على أن لبنان يسير إلى الأمام بمشاركة أبناء مناطقه المختلفة، وبجغرافيته المثبتة في النصوص الإقليمية والدولية، كان كلام في الخارج عن سوريا كبرى احتجّ عليه اللبنانيون. وكان أول المستنكرين لفكرة زعزعة الاستقلال اللبناني أحد أبناء الجنوب، أي رياض الصلح، قائلاً: «... عندما أخذنا عهداً على أنفسنا بأن نكون مع إخواننا للبنان بحدوده الحاضرة لم نكن تحت تأثير أي قوة، هذه كلمتي قلتها في المحافظة على لبنان وحدوده. وقد صرّح بذلك مراراً زميلي دولة عبد الحميد كرامي ولن نرجع عنها، وأكرّر قولي: إنه لا توجد قوة في العالم تحملنا على تغيير رأينا أو الرجوع عما قلناه بشأن لبنان واستقلال لبنان، وهو أن لبنان عربي مستقل بحدوده الحاضرة»، بحسب ما نقل مؤرخ ل «الحركة الوحدوية في لبنان» سعيد مراد[٣٢].

بالفعل، لا بدّ من الإشارة إلى أمر أساسي في هذا السياق ألا وهو تطور

المواقف في سوريا كما في لبنان من مسألة الوحدة. فمنذ سنة ١٩٣٦، ظهر تطور واضح في المواقف. إن مؤتمر الساحل نفسه أكّد حينذاك عدم وجود إجماع في مواقف المجتمعين كما أن المعاهدة الفرنسية السورية وموقف القيادات السورية نفسها سدّا الطريق أمام التيّار الوحدوي في لبنان[٣٣].

٣ ـ في أواخر القرن العشرين

في الربع الأخير من القرن العشرين، عانى الكيان برمّته الكثير من المصاعب والتعدّيات. وبدت العلاقة بين الإنسان والأرض، بغضّ النظر عن بعض الظواهر، مترسّخة على الرغم من كونها أصبحت أحياناً مهدّدة بالعديد من الأخطار ذات المصادر المختلفة.

هنا، يمكن اعتبار مفهوم «التراب الوطني» المفهوم الأبرز والأعمق على السواء في ذهن اللبنانيين عامة وربما على لسان المسؤولين خاصة. وأما مضمون هذا المفهوم فهو يترادف مع المجال جغرافياً وسياسياً وبشرياً ووجدانياً. فالتأكيد على التمسّك بـ «كامل» التراب يعني الخريطة الجغرافية ضمن «الحدود المعترف بها دولياً» مساحة للكيان. لكن بحسب المعايير المعاصرة، لم يعد التراب والأرض مرادفين للمجال الوطني بحيث تشمل هذه المساحة المجال بكل أبعاده براً وبحراً وهواء. . .

ولما سمحت الظروف الإقليمية والمحلية باستباحة هذا المجال في كل أبعاده بأشكال مختلفة بما فيها الإحتلال العسكري، كان لا بدّ من أن تسيطر مسألة الأرض على الأذهان عامة. لكن اللبناني المنشغل لسنوات طويلة بالعديد من المخاوف والحسابات بدا أحياناً وكأنه يقدّم أموراً أخرى على هذه المسألة. أما حيوية العلاقة بين الإنسان والأرض فلم تسقط وإن هي فسحت في المجال أمام مستحقات آنية لتبرز إلى واجهة الاهتمام.

لقد ساعدت الظروف المحلية والإقليمية والدولية معاً على تواجد قوى متعددة غير لبنانية على الساحة اللبنانية. أما تفسير هذه الظاهرة فيكمن، بكل بساطة، في انتهاك المجال اللبناني في كل أبعاده بكل الوسائل والأساليب

والأشكال. وتبقى عملية الليطاني، في الرابع عشر من آذار ١٩٧٨، على سبيل المثال، المنطلق الأبرز لمحطة جديدة قامت على أساس اجتزاء بعض الأرض من قبل دولة معادية. فبداية مسألة المنطقة الجنوبية، التي احتلّها الإسرائيليون بنتيجة إحدى العمليات العسكرية الموجّهة أصلاً ضد الفلسطينيين في المجال اللبناني، كانت المناسبة لقرار دولي خاص بالمجال اللبناني يحرّم المسّ به. . .

إن قرار مجلس الأمن الدولي، رقم ٤٢٥ الشهير[٣٤]، الذي اعتمد على مبدأ احترام «سلامة الأرض والسيادة والاستقلال السياسي للبنان ضمن حدوده المعترف بها دولياً» أكّد، بحسب القواعد المعاصرة، على حق الشعب اللبناني الكامل في المجال الوطني جغرافياً وسياسياً. . . لكن القرار الدولي بانسحاب القوات المحتلة من الجزء المحتلّ لم ينفّذ على الرغم من إعلان الإسرائيليين بعدم وجود نيّة لديهم بضم أرض لبنانية إلى المجال الإسرائيلي. وبالتالي، على الرغم من استمرار التواجد الدولي (القوات الدولية في جنوب لبنان)، يبقى المجال اللبناني، بالأخص هنا، موضوع انتهاك وتعدٍّ باستمرار.

وفي المقابل، يبقى اللبنانيون، عند نهاية القرن العشرين، يتطلّعون إلى اليوم الذي تعود فيه علاقتهم مع كامل أرضهم على مساحة مجالهم، الضيّق أصلاً، إلى طبيعتها. وهذا يعني بالأخص استعادة السلطة، على كافة المستويات وفي مختلف مجالات النشاط، على كل نقطة من المجال في كامل أبعاده. . .

والنداء اللبناني المزدوج الموجّه إلى العالم والقائل، منذ سنة ١٩٧٨ بالذات، «أعيدوا لنا أرضنا»، و«دعوا شعبنا يعيش»[٣٥]، مع السفير غسان تويني، إنما هو يعني بالضبط هذه العلاقة الوثيقة بين الشعب والأرض: أي بين كل الشعب وكامل الأرض. هنا، يمكن الإشارة إلى كون المفاهيم الجيوسياسية الأساسية، التي اهتمت بمسألة المجال، أولت اهتماماً كبيراً للمناطق الطرَفية من هذا المجال. فهي قد اعتَبرت أن أي جزء من المجال يؤثّر، في ما يتعرض له، على الكيان برمّته. فكيف إذا كان هذا الكيان، مثل لبنان، صغير الرقعة؟

ربما أمكن أخيراً الاعتماد على ظاهرة توظيف ذكرى احتلال الجنوب (أي

ذكرى ١٤ آذار)، في أواسط التسعينات، للتأكيد على هذه العلاقة الوثيقة. فالكلام عن «الجنوب والبقاع الغربي» لا يمكن أن يكون مجرّد وسيلة سياسية، إن إصابة جزء من الكيان وإن لم يكن حدَثاً مميتاً يبقى معيقاً...

خاتمة

ختاماً، لا بدّ من إبداء ملاحظتين بهدف توضيح الحدود الموضوعة للبحث والتي قد تثير بعض التساؤلات. أولاً، نودّ التوقف عند أمر قد يكون لفَت الإنتباه وهو التركيز على المجال اللبناني بحدود جغرافية الدولة اللبنانية المعاصرة من ضمن النصوص الدولية المعترف بها. فموضوع البحث ينحصر أصلاً بهذه المرحلة من تطور هذا المجال وبهذا الإطار القانوني بالذات. ثانياً، إن العمل على الاهتمام بمفهوم المجال اللبناني من خلال مضمونه الواسع الذي يعني الإنسان اللبناني والمصلحة اللبنانية يتعدى هنا الهدف الأساسي لهذا البحث نظرياً وعملياً. مفهوم المجال بالمطلق لا يمكن أن ينحصر، خاصة في هذه الحقبة من تاريخ البشرية حيث كثافة الإتصال والمواصلات والتفاعلات...، ضمن الحدود التي التزمناها في هذا البحث على صعوبة الأمر.

الهوامش

(١) الأصل هو مفهوم Raumsin الألماني وترجمته الفرنسية هي Sens de l'espace.

(٢) عن النص الكامل المترجم عن الفرنسية المثبت في: مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، من دون تاريخ أو دار نشر، المجلّد الثاني، ص ٩٤٠ ـ ٩٤٣.

(٣) حتّي، فيليب، **لبنان في التاريخ**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩، ص ٥٩٦ و٥٩٧.

(٤) هذا صحيح عامة منذ القدم وحتى الفترة الحديثة حيث يمكن العودة مثلاً إلى شهادات الرحّالة الأوروبيين في القرون الماضية التي تؤكد هذا الواقع وهذا الإعجاب معاً. راجع على سبيل الاستئناس مقالتنا «شهادات بيئوية في الريف اللبناني في القرون الماضية» في **أعمال المؤتمر الأول لتاريخ لبنان الريفي**، منشورات فيلون، لبنان، ١٩٩٧.

(٥) إنه الألماني فريدريك راتسل. يمكن العودة إلى مؤلّفه الشهير عن الجغرافية السياسية الذي نُشر قسم مهم منه بالفرنسية: Ratzel, Friedrich, *Géographie politique*, Paris, Economica, 1988, pp. 22 et 23.

(٦) هاتان العبارتان مأخوذتان من محاضرة لإميل لَحود تحت عنوان «لبنان وطن وأمّة» ألقيت في ١٧/١١/١٩٥٢ وهي منشورة في **إميل لَحود للكلمة... للوطن** نشره أمجد إسكندر وجوزيف رعيدي، بيروت، ١٩٩٦.

(٧) رستم، أسد، **لبنان في عهد المتصرفية**، بيروت، دار النهار، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٨) حتّي، فيليب، المرجع نفسه، ص ٥٩٧ و٥٩٨.

(٩) من كلمة رئيس الوفد اللبناني الأول داود عمون بترجمتها الحرفية إلى العربية في: مزهر، يوسف المذكور أعلاه، المجلّد الثاني، ص ٨٧٦. وتتفق هذه الكلمة مع روح قرار المجلس الإداري الأول المؤرّخ في ٩ تشرين الأول ١٩١٨، ومع قرار المجلس المؤرّخ في ٣٠ أيار ١٩١٩ الوارد في كتاب السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، بيروت، ١٩٦٧، حيث يبدأ أول المطالب بال «المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل فصلها عنه...»، وحيث ورد قبل تواقيع الرئيس وبقية الأعضاء موقف محمد محسن الحاج وهو: «أطلب توسيع الحدود جنوباً إلى عكا»، ص ١٧٨ و١٨٨.

(١٠) نجد مثل هذا التفسير واضحاً في كتاب جيوساسة فرنسي مهم: Foucher, Michel, *fronts et frontières, un tour du monde géopolitique*, Fayard, Paris, 2ème édition 1991, pp. 349, 350.

(١١) وهو يتفق في الواقع مع مختلف القرارات والعرائض الموضوعة من قِبل مجلس الإدارة والمبعوثين اللبنانيين بغرض الإستقلال و«التوسيع».

(١٢) يمكن مراجعة كتابنا الموضوع بالفرنسية: Bou Malhab Atallah, Daad, *Le liban, guerre civile ou conflit international?*, Liban, Beyrouth, 1980.

(١٣) أنظر إلى تفسير فرنسي مقتضب لهذه الظاهرة في: Kalisky, René, *Le monde arabe à l'heure actuelle*, Paris, Marabout université, 1974, pp. 86, 87.

(١٤) أنظر على سبيل المثال إلى دراسة بالفرنسية حول «أصل تسمية سوريا»:
Cannuyer, christian, «A propos de l'origine du nom de la Syrie» in journal of Near Eastern Studies, university of Chicago, vol. 44, Jan - Oct., 1985.

(١٥) صالحاني، الأب أنطون، «وصف لبنان الطبيعي» في: **لبنان مباحث علمية واجتماعية**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٩، ص ٣ ـ ٣٤.

(١٦) ورد هذا الموقف مع تفاصيل هذه المناسبة في كتاب السودا، يوسف، وهو الذي ألقى خطاب الوداع حينها. ولقد علّق المؤلّف على كلام القنصل وتناسيه أمر لبنان بشكل كلّي بأن الحاضرين فوجئوا «مفاجأة أليمة» وأن سياسة «سوريا الكبرى من طوروس إلى العريش ليس فيها مركز خاص بلبنان، وإن هو إلا جبل من الجبال العالية القائمة في سوريا. . .». راجع: **في سبيل الإستقلال**، بيروت، ١٩٦٧، ج ١، ص ٦٨ ـ ٧٠.

(١٧) Karam, Georges A., *L'Opinion publique libanaise et la question du liban (1918 - 1920*, Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1981, pp. 183 - 186.

وربما كانت العودة إلى بعض ما نشر في تلك الحقبة على يد بعض اللبنانيين أو على يد بعض المسيحيين السوريين بالأخص تعطي فكرة واضحة عن الأمر. نذكر من تلك المنشورات أبرز كتابين: Moutran, Nadra, *La Syrie de demain*, Plon, Paris, 3ème éd. 1916; et Samné, Georges, *la Syrie*, Bossard, Paris, 1920.

ونذكر على سبيل المثال موقف شكري غانم، رئيس اللجنة السورية المركزية في باريس، في قوله في آذار ١٩١٨: «إن لبنان يؤلّف جزءاً من سوريا كما أن بريتانيا وأوفرنية تؤلفان جزءاً من فرنسا ومن يعين الكل فهو ليس بحاجة إلى تعداد كل جزء من أجزائه. قدر لبنان أن يعدّ نفسه في معزل عن سوريا عندما كان يتمتع ببعض امتيازات خصوصية». نجد هذا الكلام مذكوراً في: السودا، يوسف، **في سبيل الاستقلال**، المذكور أعلاه، ص ١٣١.

(١٨) ورد هذا الموقف في لقاء بين فرانسوا جورج بيكو ويوسف السودا في أوائل شهر كانون الثاني سنة ١٩١٨ في القاهرة وهو مذكور في كتاب السودا، **في سبيل الاستقلال**، المذكور أعلاه، ص ١١٦ و١١٧.

(١٩) من رسالة السفير بول كامبون إلى رئيس حكومته وزير الخارجية أريتسيد بريان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩١٥، عن نص الرسالة المنشورة في: Hokayem, A. et Bittar, M. Cl. *L'Empire Ottoman, Les Arabes et les grandes puissances 1914 - 1920*, Editions Universitaires du Liban, Beyrouth, 1981, pp. 19 - 21.

(٢٠) يأتي هذا القول هنا على سبيل المثال لا أكثر لأن هناك غيره الكثير.

(٢١) عن محفوظات الخارجية الفرنسية، راجع: مراد، سعيد، **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٦**، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.

(٢٢) على الرغم من كون الأمر لم يكن شائعاً، كان «كليمنس مترنيخ مستشار الأمبراطورية النمساوية يتحدّث عن «لبنان» وكأنه بلد قائمٌ بذاته، منفصل ومميز عن بقية أرجاء الشام باستثناء كونه تابعاً للدولة العثمانية». ومع اعتماد نظام المتصرفية «للمرة الأولى في التاريخ، توقّف إسم «لبنان عن كونه مجرّد تعبير جغرافي، وأصبح الإسم الرسمي والمعترف به دولياً لأراض ذات طابع إداري خاص داخل بلاد الشام». وحصل هذا قبل ثلاث سنوات من اعتماد إسم «سورية» كتسمية سياسية رسمية للمرة الأولى منذ عهد الرومان، وذلك عندما صارت ولاية دمشق العثمانية تسمّى رسمياً «ولاية سورية». وأنه «. . . صارت ولاية دمشق تسمّى بولاية سورية في العام ١٨٦٤، مستعيرة هذا الإسم من الإستعمال الأوروبي والمسيحي العربي». أنظر إلى الصيلبي، كمال، **بيت بمنازل كثيرة**، بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩٠، ص ٩٦ و٩٧ و١٧١.

(٢٣) من مقدّمة الكتاب المذكور أعلاه.

(٢٤) على غرار الهند الصينية أو أفريقيا الغربية أو أفريقيا الوسطى.

(٢٥) مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، المذكور أعلاه، ص ٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٩٧ و٨٩٨ و٩٠٠ و٩٠٤ و٩١٧ و٩١٩، حيث يجد القارئ مواقف وملاحظات وتصريحات بهذا المعنى.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٨٨٤.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ٨٩٢ و٨٩٣.

(٢٨) مراد سعيد، **الحركة الوحدوية في لبنان**. . .، المذكور أعلاه، ص ١٢٩ و١٣٠ حيث يؤكد الباحث على كون هذا القرار أتى «تلبية لرغبة شعبية عامة تجلّت أثناء قدوم لجنة كنغ ـ كراين».

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٩٩ و١٠٠.

(٣٠) نجد نص المضبطة كما الظروف التي أحاطت بوضعها مع التركيز على السياسة الفرنسية في لبنان في: مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، المذكور أعلاه، ص ٩٢٠ ـ ٩٢٩؛ ونجد عرضاً لمسألة المضبطة وظروفها مع ربطها بتجاوب لبناني مع المؤتمر السوري في مراد، سعيد، **الحركة الوحدوية**. . . المذكور أعلاه، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

(٣١) يمكن متابعة خط هذه الجولات من خلال الخطب التي ألقاها رئيس الجمهورية في كل موقع حطّ فيه أثناء المآدب والاحتفالات التي تخلّلت والتي ميّزت كلاً من محطاتها. يمكن العودة إلى خطب بشارة خليل الخوري: **مجموعة خطب، أيلول ١٩٤٣ ـ كانون الأول ١٩٥١**، طبعة ثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٤ ـ ١٠٩، أو بالعودة إلى مذكراته المنشورة تحت عنوان: **حقائق لبنانية**، طبعة ثانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، الجزء الثاني، ص ١٥٩ ـ ١٨٩.

(٣٢) المصدر نفسه، حقائق لبنانية، ص ١٩١.

(٣٣) يمكن العودة إلى عرض مفصّل للمواقف في المرجع المذكور أعلاه، **الحركة الوحدوية**. . .، ص ٢٣٦ ـ ٢٧٤.

(٣٤) الموضوع في ١٩ آذار ١٩٧٨، أي بعد أيام قليلة من حصول الاجتياح، وهو أتى على أساس اقتراح المندوب الأميركي. لقد كان لهذا الأمر مبررات إقليمية ودولية وبالتالي تفسيرات تتخطى المجال اللبناني بحدّ ذاته. يمكن الإشارة هنا إلى أحد التفسيرات وهو وارد في كتاب:
Pakradouni, Karim, *la paix manquée*, FMA, Beyrouth, 1983, pp. 140 et 141.

(٣٥) العبارتان تعودان إلى مندوب لبنان إلى الأمم المتحدة في تلك الحقبة وهو السفير غسان التويني. يمكن العودة إلى مداخلاته في المنظمة الدولية حيث يتكرّر هذا النداء على غرار ما هو وارد في خطابيه أمام مجلس الأمن الدولي في ١٧ آذار (ص ٣٤) وفي ٨ كانون الأول (ص ٥٠):
Tuéni, Ghassan, *Laissez vivre mon peuple*, Jean Maisonneuve, Paris, 1984.

المجالس التمثيلية في دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦: تركيبتها، أدوارها والتوازنات

د. فيغان العلم*

مقدمة: انتخابات موسمية نيابية أمنت التمثيل الشعبي بدون انقطاع منذ بداية القرن العشرين.

القسم الأول: المجالس التمثيلية وظاهرة الانتخاب.

١ ـ مجلس الإدارة أول مجلس تمثيلي منتخب

٢ ـ المجلس التمثيلي للعام ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ هو الأول المنتخب بعد إعلان دولة لبنان الكبير.

٣ ـ مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ يتحول من مجلس تمثيلي إلى أول مجلس نيابي.

القسم الثاني: المجالس التمثيلية وظاهرة الجمع بين التعيين والانتخاب.

١ ـ الهيئة الإدارية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ من إعلان الدولة إلى إقرار مبدأ الانتخاب.

٢ ـ التعيين في المجالس اللاحقة لأقرار الدستور عام ١٩٢٦

القسم الثالث: التوازنات الكبرى

١ ـ التوازن بين التقسيم الإداري والدوائر الانتخابية.

٢ ـ التوازن بين التمثيل الشعبي والتمثيل الطوائفي.

* أستاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب (٢) ـ الجامعة اللبنانية.

مقدمة

فكرة التمثيل الشعبي أو المجالس التمثيلية أي «البرلمانات» حديثة العهد نسبياً، نشأت مع الدول الحديثة وبخاصة بعد الثورة الفرنسية. فالدول وعلى تنوع أنظمتها وأشكال الحكم فيها إجازت قيام مجالس تمثيلية لشعوبها حتى السلطة العثمانية عرفت قبل زوالها «مجلس المبعوثان». ودخلت فكرة التمثيل الشعبي الثقافة السياسية في الشرق عامة وقوّى ساعدها تماثل الحكام والأنظمة مع الغرب «المتطور والمتقدم» وطرحت مسألة وجود المجلس المنتخب في لبنان مطلباً متكرراً ولو أن أرضيته التاريخية هشة.

الواقع موجزه أن بدايات التمثيل الشعبي في لبنان الحديث تعود إلى بداية حكم المتصرفية حيث أقر النظام الأساسي مبدأ تمثيل المواطنين للمشاركة في حكم البلاد، فكان المجلس الأول الذي واكب أعمال الحاكم في إدارته شؤون البلاد والعباد. هنا نشير بداية إلى أن مجلس الإدارة وغيره من المجالس التمثيلية اللاحقة لم تكن مركز قوة ولا منبع سلطة بالضرورة ولكنها موجودة. فجرت انتخابات نيابية موسمية باستمرار وبدون انقطاع باستثناء فترات الظروف الاستثنائية ومنها الحروب. لم تكن الانتخابات مثالية، كذلك لا تساوٍ ولا مساواة في حظوظ المرشحين كما تفرض قوانين اللعبة، فسجلات الناخبين ضعيفة وناقصة ومتلاعباً فيها. ورغم ذلك جرت انتخابات وجاءت مجالس «تمثيلية» ونيابية، لو كان شكلاً خارجياً فقط كما يغمز البعض لمّا اضطر حاكم لحل مجلس كما جرى غالباً في تاريخ لبنان المعاصر، ولما أرغمته المطالبات المتكررة على إجراء انتخابات ولكان اكتفى بالحكم المطلق. هكذا عاش لبنان فعلاً في ظل برلمانات منتخبة ولفترة طويلة. ويبرر غسان سلام قيام مثل هذه الديمقراطية بالقول «أنها ما كانت لتنشأ لو لم تكن الطوائف في تنافس، فجاء المجلس يشكل نقطة التقاء ضرورية لها ومكان تعاون وتنافس في آنٍ»[١].

فالمجالس التمثيلية إذاً لم تكن مؤسسات ديكور كما يحلو للبعض وصفها، بل مجالس تجتمع دورياً، فيتناقش أعضاؤها، يقترحون، يعارضون، ينقسمون فيما بينهم، ينتخبون الرئيس، يمنحون الثقة ويسقطونها وقد فعلوا ذلك أكثر من مرة في ظل الانتداب الفرنسي وحملوها أحياناً كثيرة على الاستقالة، كما أنهم يشرّعون ويقرّون الضرائب والرسوم... نعم لم تكن مجالس مثالية ولكنها مجالس حقيقية كذلك لم تكن الانتخابات مثالية ولكنها أيضاً واقعية فحضنت غالباً تنافساً حقيقياً لا شكلياً، تنافساً حاداً أحيانها وداخل كل طائفة وجماعة على الزعامة وأفضلية التمثيل أكثر من التناس بين الطوائف والجماعات ضد بعضها البعض وبمواجهة بعضها البعض. من هنا سنبحث في القسم الأول ظاهرة الانتخاب في المجالس التمثيلية وظاهرةَ الجمع بين التعيين والانتخاب في القسم الثاني أما الثالث فنفرده لموضوع التوازنات وما أكثرها وافعلها في دولة لبنان.

القسم الأول: المجالس التمثيلية وظاهرة الانتخاب

المجالس التمثيلية بعيدة العهد في لبنان بدأت مع مجلس الإدارة زمن المتصرفية الذي استمر زهاء ستين عاماً حتى إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وخلفه في التمثيل الشعبي الهيئة الإدارية المؤقتة المعيّنة سنداً للقرارين ٣٣٦ و٣٦٩ بانتظار إجراء الإحصاء العام وانتهت ولايتها بانتهاء عملية إحصاء السكان الأولى سنة ١٩٢٢ وخلفها المجلس التمثيلي الأول من سنة ١٩٢٣ حتى ١٩٢٥ بموجب القرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠. لم يكمل المجلس الأول ولايته فحلّه المندوب السامي ساراي مستنداً إلى قراراته الإصلاحية وخاصة القرار ٣١٥٥ ولكنه فشل في إقناع باريس والفعّاليات اللبنانية بمشروعه فتراجع عنه لصالح القرارات السابقة التي جرت على أساسها انتخابات ١٩٢٣ واكتمل عقد المجلس التمثيلي الثاني بانتخاب ثلاثين عضواً. مهمات هذا المجلس جسيمة أبرزها اقرار الدستور سنة ١٩٢٦ وعلى أثره أعلنت «الجمهورية اللبنانية» بدل «لبنان الكبير» فتحوّل حكماً من مجلس تمثيلي إلى مجلس نيابي هو الأول في تاريخ الجمهورية وارتفع عدد أعضائه من ثلاثين إلى ستة وأربعين عضواً

بينهم ستة عشر مُعيّناً. بعد اقرار الدستور جاءت كل المجالس النيابية اللاحقة سنداً لأحكام الدستور ولم يطرأ عليها أي تعديل جوهري باستثناء عدد الأعضاء الذي ارتفع أو تراجع مع كل من هذه المجالس.

١ ـ مجلس الإدارة: أول مجلس تمثيلي منتخب

تأسس هذا المجلس سنداً للمادة الثانية من النظام الأساسي وسُمي «مجلس إدارة كبير» مؤلف من اثني عشر عضواً[٢] أنيطت به مهمة توزيع التكاليف (الضرائب) والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل وبيان رأيه كهيئة شورى فيما يعرضه عليه المتصرّف من المسائل. أما طريقة اختيار أعضائه فجاءت وفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي التي تقول بإجراء الانتخابات على مرحلتين أو درجتين: الأولى اختيار المندوبين أي مشايخ القرى مباشرة من الشعب في إطار القرية أو المحلة وهؤلاء المشايخ يختارون بدورهم مندوب أو مندوبي القضاء كأعضاء في مجلس الإدارة تحت نظر القائمقام وفي مركز الدائرة. وبعيداً عن النص القانوني وبحكم الواقع وميزان القوى داخل النظام، يلتمس المنتخبون أمر تعيينهم من المتصرف الذي يستجيب ويعلن فوزهم رسمياً فيصبحون بالتالي أعضاء في مجلس الإدارة الكبير[٣]. هذا المجلس لم يكن البرلمان الأمثل ولا يجوز مقارنته مع المجالس الفرنسية بعد الثورة الفرنسية أو البرلمان البريطاني لافي الصلاحيات ولا في الدور ولكنه سجّل علامة فارقة بارزة في تاريخ المنطقة في تلك الحقبة فكان المجلس اليتيم المنتخب من الشعب في أرجاء السلطنة العثمانية وهذا ما ميّز متصرفية جبل لبنان عن سائر الولايات والسناجق في إطار السلطنة العثمانية[٤].

مجلس الإدارة استمر طيلة فترة المتصرفية وتوقف بعد أن حلّه الحاكم العسكري جمال باشا واستعاد نشاطه مع إعادة أحيائه من الحاكم الفرنسي العام الكولونيل دي بابياب De Pièpape فعاد يمارس دوره الاستشاري كما في السابق حتى أنه تخطاه أحياناً ليلعب دوراً بارزاً وهكذا أُعتبر مفيداً للبنانيين والفرنسيين. طالب باستقلال لبنان الإداري بمساعدة فرنسا وإرشادها[٥]. كما اهتم بمسألة

الترويج للدعاية الفرنسية[٦] بمعنى المطالبة بالانتداب الفرنسي دون البريطاني لا بل تسفيهه ورفض أشكال الانضمام والاتحاد والوحدة مع الكيانات المجاورة وبخاصة السورية. وتدرَّجت مطالبه أواخر ١٩١٨ لتطال مسألة الحدود وإعادتها إلى سابق عهدها أيام الإمارة مع دون إغفال الاستقلال ومنح البلاد مجلساً نيابياً على قاعدة التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية ووضع مسألة المساعدة الفرنسية وعونها وأرشادها في المرتبة الثاني. لتحقيق هذه المطالب أوفد بعض أعضائه لعرض الطلبات المذكورة أمام مؤتمر الصلح في باريس وهذا ما عُرف باسم «الوفد الأول»[٧]. ولمّا عجز عن تحقيق مطالبه كانت الحاجة إلى ايفاد وفد آخر أكثر تأثيراً وفعالية في الداخل والخارج وله الوقع المدويّ لكي تستجيب الحكومة الفرنسية للمطالب فكان الوفد الثاني إلى مؤتمر الصلح برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك[٨].

٢ ـ تحول التمثيل الشعبي إلى المجلس التمثيلي الأول المنتخب بعد إعلان دولة لبنان (١٩٢٢ ـ ١٩٢٥)

الأساس القانوني الذي ارتكز عليه المجلس التمثيلي الأول هو مجموعة من القرارات عددها ثلاثة: ١٣٠٤ مكرر تاريخ ١٨ آذار ١٩٢٢، ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ و١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢[٩]. بعدما أصدر السكرتير العام روبير دي كاي (De Caix) القرار ١٣٠٤ القاضي بحل الهيئة الإدارية واستبدالها وفقاً للقرار ١٣٠٤ مكرر بهيئة منتخبة تلقب «بالمجلس النيابي للبنان الكبير» ولايتها أربع سنوات[١٠]. يُعين أعضاء هذا المجلس بالاقتراع العام وفقاً للقرار اللاحق الذي عُرف بالقرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢، الذي ينظم العملية الانتخابية. أن القرار ١٣٠٤ مكرر يرسم حدود السلطتين التنفيذية في الفصل الأول والمجلس التمثيلي في الفصل الثاني كما ينظم أصول عمله وصلاحياته وأدواره في خمسين مادة. صحيح أن هذا اقرار رسم حدود المؤسسات الدستورية ولكنه لم يعط المجلس التمثيلي صلاحياته الطبيعية أي سلطة التشريع والمراقبة قياساً على سائر الأنظمة الديمقراطية في العالم. فالسلطة التنفيذية احتكرها المفوض

السامي الذي أوكل بها إلى الحاكم العام[١١]. كما هدف القرار المذكور إلى تذكير الجميع بمن فيهم أعضاء المجلس التمثيلي أن التشريع كسلطة هي من اختصاص سلطات الانتداب متمثلة بالمفوض السامي والحاكم وممثليهما فيما ينحصر دور المجلس كالهيئة السابقة مع إضافة عبارة «تمثيل الطوائف اللبنانية»[١٢]. إذاً، وخلافاً للهيئة الإدارية المعيّنة فإن المجلس التمثيلي منتخب ويتم اختيار أعضائه بالاقتراح العام وفقاً للمادة الثالثة من القرار ١٣٠٧ الذي استمر حتى الاستقلال. ينظم القرار المذكور العملية الانتخابية طبقاً لمبدأ الاقتراع العام على درجتين مع احترام قاعدة التوزيع الطائفي التي سنعود إليها لاحقاً في الباب الثالث من هذا البحث. يقترع المواطنون لجميع ممثلي الدائرة الانتخابية وليس لممثلي الدائرة الانتخابية وليس لممثلي طائفتهم فقط، فتتحقق إذ ذاك مشاركة المواطنين وعلى صعيدين: الأول باختيار جميع أعضاء المجلس التمثيلي والثاني عبر ممثليهم العضويين (Representation organique) من خلال تشكيلهم الطائفي[١٣]. طبعاً عززت المادة الرابعة من القرار ١٣٠٤ مكرر التناغم اللغوي بين العربية والفرنسية فاعتبرت اللغتين رسميتين بلا تمييز بينهما تستعملان في مناقشات المجلس النيابي كما أن جميع الأوراق الرسمية إدارية كانت أم قضائية فتكتب باللغتين.

يرسم الفصل الثالث من القرار ١٣٠٤ مكرر أصول عمل المجلس ويحدد جلساته بفصلين عاديين في العام بتواريخ ثابتة مع إمكانية عقد فصول غير عادية أو استثنائية[١٤]، وأصول عقد الجلسات[١٥] وبيان موضوعاتها[١٦] وإدارتها وتنظيم محاضر رسمية بالاجتماعات[١٧]، أما اختصاصات المجلس وميزانية الدولة فجاءت في الفصل الرابع، المادة الأولى ذكرت أصول تعيين اللجان وعددها أربع[١٨] وأصول تشكيلها وتوزيعها وتمثيلها للمدن المستقلة والألوية بنسبة عدد الأعضاء في المجلس المذكور كما ورد في المادة الرابعة والعشرين.

اختصاصات المجلس طالت موضوع الميزانية أي النفقات أولاً وهي على نوعين: الإلزامية[١٩] وغير اللازمية[٢٠] والضرائب[٢١] ثانياً. أما ابداء الرأي

فيشمل: الأحوال الشخصية، أهلية الأشخاص، تنظيم القضاء، تحديد المخالفات والعقوبات، إيجاد دخل دائم (رسوم) وبيع العقارات الأميرية وتعديل المناطق الإدارية[٢٢]. أما الموضوعات التي يفصل فيها نهائياً فتشمل فتح الطرقات المحلية وصيانتها وأعمال البناء والأمور الثانوية مثل التقاعد، بعض أنواع الإعانات، معالجة المرضى في المستشفيات، قبول الهبات[٢٣].

الأساس القانوني لمجلس التمثيلي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ انتهى بالقرار ١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢ ووُزعت بموجبه الكراسي داخل المجلس على المناطق والمدن أولاً: بيروت ٥ مقاعد، طرابلس مقعد واحد، لواء جبل لبنان ثمانية مقاعد، لواء لبنان الشمالي ٤ مقاعد، لواء لبنان الجنوبي ٦ مقاعد، لواء البقاع ٦ مقاعد[٢٤] كما خصصت هذه الكراسي لكل مدينة مستقلة إدارياً ولكل لواء وفقاً للنسبة العددية بين الطوائف المتنوعة[٢٥]. بصدور هذا القرار أصبح بوسع حاكم لبنان الكبير تعميم القوائم الانتخابية في مراكز البلديات والقائمقاميات وعند المتخارين وشيوخ الصلح يطّلع عليها المواطنون بغية تنقيحها قبل ١٢ نيسان ١٩٢٢[٢٦].

بالرغم من المظهر الليبرالي الذي ظهر به القرار ١٣٠٤ مكرر فقد قلص من نفوذ وسلطة المجلس التمثيلي وأعطى بالمقابل صلاحيات واسعة للحاكم. فالمجلس لم يفز بأية سلطة تنفيذية بمعنى السلطة التقريرية والتشريعية كما هي مهمة المجالس البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية، بل كان في الواقع مجلساً استشارياً. ففي المسائل الأساسية بقي حق القرار في يد الحاكم الذي يستطيع تجاوز قرارات المجلس ورأيه، فحق التشريع منوط بالحاكم أو بالمندوب السامي وكذلك أقرار الموازنة حتى مع معارضة المجلس المبدئية وإبطال قراراته وحله عند الضرورة[٢٧]. رافق إعلان هذه القرارات موجة من الاحتجاجات بين اللبنانيين، فالكثير منهم اعتبر إنشاء مجلس تشريعي مستقل هو تعبير عن وجود لبنان المستقبل. واتهموا فرنسا بمعاملتهم معاملة المستعمرات ناقضة بذلك واجباتها كسلطة انتداب ووعودها بمساعدتهم على تشكيل حكومة وطنية. وأدّعى

الكثيرون منهم أن لبنان تمتّع بحريات أكبر في عهد المتصرفية مما يقدم لهم لبنان الكبير حالياً في ظل الانتداب الفرنسي. في طليعة المحتجّين ظهر اللبنانيون المهاجرون إلى مصروالذين قاموا بحملة واسعة في الصحافة والرأي العام مطالبين بتعديل القرار. أما في الداخل فكانت البرقيات والمذكّرات الاحتجاجية إلى المندوب السامي والحكومة الفرنسية والخارجية والمجلس والصحافة في فرنسا[٢٨]. وتعاون المسلمون مع المسيحيين ولأول مرة في معارضة هذا القرار وتُوجت المذكرات بتوقيع المسيحيين وإلى جانبهم بعض وجهاء السنة كما توجّهت وفود مشتركة منهم إلى البطريرك الماروني ومفتي بيروت السني مطالبة بالتدخل في أجل الحصول على سلطات اشمل وأوسع للمجلس في المستقبل.

هذه الاحتجاجات الواسعة حملت حاكم دولة لبنان على توجيه الدعوة لأعيان البلاد ورجال الصحافة وأهل الفكر والقلم لشرح الغامض من القرار ١٣٠٤ مكرر وتوضيح نية الانتداب الفرنسي حول هذا الموضوع. وقد استعان بكتاب السكرتير العام روبير دي كاي إليه مبدياً له الملاحظات والارشادات لتهون عليه مهمّة إقناع المجتمعين بصوابية رأي السلطات التي يمثل. ومما قاله في كتابه: «تشير مخاوف اللبنانيين أن يكون القرار المشكو منه آخر ما تنتهي إليه حقوق التمثيل النيابي في لبنان الكبير. فليكن الجواب واضحاً: أن القرار المذكور هو بداية العمل لا نهايته والقصد من إصداره إعطاء دولة لبنان مجلساً تمثيلياً منتخباً يتمكن من الاشتراك بالعمل مع الدولة المنتدبة. أن القرار ١٣٠٤ مكرر يتيح أمام المجلس إمكانية البتّ في جميع المسائل التي تهم الدولة ما عدا العلاقات الدولية». وختم دي كاي إلى ترابو يقول: «يمكن للمجلس أن يجزم في المسائل التي لا يحق له مبدئياً سوى إبداء تمنياته فيا إذا عرف أن يدعمها بقوة الإقناع. وفي كل الأحوال، الاستعمال انجع من النص لإنشاء الوضعيات السياسية والقول الفصل يعود للمجلس ولنهجه المستقبلين ومعه ستظهر تطورات لبنان الكبير السياسية[٢٩].

أما فيما يتعلق بالقرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ الذي حدد الدوائر

الانتخابية فقد سبقه نقاش مكثّف بين المسؤولين الفرنسيين واللبنانيين حول تحديد خريطة الدوائر الانتخابية وعددها وخاصة أن طريقة تقسيمها تؤثر بشكل بارز على نوعية المجلس التمثيلي في المستقبل. فتباينت الآراء حول الدوائر الكبيرة (السنجق واللواء والمدينة المستقلة إدارياً) والدوائر الصغرى (القضاء أو المديريات). وقد سعت سلطات الانتداب للتأكد من ولاء المجلس التمثيلي المقبل لها وضمان دخول أكبر عدد من ممثلي الطوائف الموالين لها علماً أن عدد أعضاء المجلس لا يتغير بتغير مساحة الدوائر الانتخابية. وقد رجحت كفة الفرنسيين بالموضوع وقد أعلنها روبر دي كاي أكثر من مرة ومفادها أن الدائرة الانتخابية القائمة على أساس السنجق هي أكثر فائدة لفرنسا وللمرشحين الموالين لها من جميع الطوائف. ففي هذه الدائرة الفضفاضة تتمكن سلطات الانتداب بسهولة من منع انتخاب مرشحين معادين لها بينما يصعب الأمر حتى يستحيل أحياناً في الدوائر الصغرى حيث يحوز فيها المرشح الذي يحظى بدعم قوي من الناخبين بالفوز رغماً عن الفرنسيين. ففي هذه الدائرة الصغيرة يصعب الضغط على الناخبين إضافة إلى تدني نسبة تجيير الأحداث المفترعة وينعدم الدور الفرنسي في تشكيل اللوائح أو القوائم الانتخابية وهي مفتاح مهم جداً في الانتخابات وفي النتائج فضلاً عن التحالفات المفروضة بين المرشحين الذين لا يوافقون معظم الأحيان عليها إلا مرغمين ومكرهين. يقول دي كاي أن الهدف من الدوائر الكبيرة حمل المرشحين المختلفي الانتماءات المذهبية للتعاون فيما بينهم. هذا القول سليم نظرياً وساقط عملياً لأن التعاون لا يتحقق بالتحالفات الانتخابية وحسب، فغالباً ما تسقط بعد الانتهاء من عمليات الاقتراع في حين أن التحالفات الحقيقية تقوم على الخيارات السياسية والمبادئ الواضحة والمصالح المتبادلة غالب الأحيان. لقد استطاعت سلطات الانتداب من إقرار الدوائر التي ترغب رغم اعتراض المعارضين وأجرت الانتخابات في ٢٢ أيار ١٩٢٢ وتمَّ اختيار أعضاء المجلس التمثيلي سنداً للقرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠[٣٠]. أن الكثير من الخصائص التي ظهرت في حينها، كالتدخل من القوى السلطوية الفاعلة وهي سلطات الانتداب وانعدام فعالية الأحزاب السياسية

والتنافس بين أبناء الطوائف ووجهاء المناطق و«أبناء البيوت» فضلاً عن الطموحات الشخصية والمقاطعة شبه الشاملة لشريحة كبيرة من المسلمين[٣١] والسير بالانتخابات بمن حضر وعدم التوقف عند المطالب والشكاوى للنظر في أحقيتها وجدواها... كل هذه الخصائص أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام الانتخابي القائم منذ العشرين حتى تاريخه.

استمر المجلس التمثيلي (٢٢ أيار ١٩٢٢ - ١٣ ك٢ ١٩٢٥) حتى حلّه المفوض السامي ساراي بالقرار رقم ٧ (S) تاريخ ١٣ ك ٢ ١٩٢٥ وهكذا يكون قد عمّر حوالي السنتين والنصف تقريباً وبلغت عدد جلساته حوالي ٢٢٤ جلسة توزعت ٦١ جلسة سنة ١٩٢٢ و٨٧ سنة ١٩٢٣ و٧٥ سنة ١٩٢٤ وجلسة يتيمة سببت إقالته سنة ١٩٢٥ أما الدورات التي عقدها المجلس فثلاثة: الأولى في ٦ حزيران ١٩٢٢ الثانية في ٢٠ آذار ١٩٢٣ والثالثة في ١٨ آذاء ١٩٢٤. اللجان تباين عددها وفقاً لحاجات المجلس ففي الدورة الأولى سنة ١٩٢٢ نرى ست لجان: القانون الداخلي، المالية الاشغال العمومية، العدلية والإدارة، الصحة والمعارف ودرس صك الانتداب. إما في دورة ١٩٢٣ فلم يبق سوى خمس هي: المالية والأشغال والزراعة، العدلية والإدارة، الصحة والمعارف وأضيفت لجنة جديدة هي لمكتبة المجلس. أما في دورة آذار ١٩٢٤ فتدنّى العدد من جديد إلى أربع بإلغاء لجنة المكتبة[٣٢].

رغم السلطات الدستورية القانونية للمجلس التمثيلي الأول، نشهد بداية انتشار نفوذه تدريجاً فتبنى مواقف مستقلة أكثر مما أراد الفرنسيون وأصبح إلى حدٍ بعيد مسرحاً للتهجم والمعارضة للسلطات الفرنسية وعارض بشدة أية مسؤولية للبنان بالنسبة للديون العثمانية العامة وطالب بإلحاح وعناد بإيقاف الامتيازات الأجنبية والرسوم على التبغ كما رفض إصدار حقوق استثمار الشركات الأجنبية في لبنان كما حاول مراراً وتكراراً تحديد موقع وسلطة المستشارين الفرنسيين والمسؤولين العاملين في الإدارات اللبنانية رافعاً صوت ومطالب الجمهور الذي انتخبه في كل مناسبة. وجاءت قمة مشاكسة هذا

المجلس لسلطات الانتداب عندما رفض بشكل مطلق الانصياع لإرادة المفوض السامي وتزكية ترشيح ليون كايلا الذي عينه كحالم لدولة لبنان الكبير خاصة وأن المفوض المذكور وعد اللبنانيين قبل أيام بتأييد ترشيح حاكم من أبناء البلاد ولكنه تراجع عن وعده وطلب من المجلس التمثيلي التصويت لصالح كايلا فرفض المجلس واقترح رئيسه أميل اده لهذا المنصب[٣٣] ولكن المفوض السامي أصر على المجلس للتصويت لصالح كايلا رغم عدم اقتناع أعضائه بالأمر وهددهم بحلّه ولكنهم لم يتراجعوا أمام تهديداته فاضطر إلى حله[٣٤].

٣ ـ المجلس التمثيلي الثاني يتحوّل مجلساً نيابياً بعد إقرار الدستور (١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)

رافقت ولادة هذا المجلس نزاعاً بين السلطات المنتدبة متمثلة بالمفوض السامي ساراي وحاكم دولة لبنان الكبير كايلا من جهة والفعاليات الوطنية من كل الطوائف والاتجاهات السياسية من جهة ثانية. بدايات هذا النزع تجلّت بحلّ المجلس التمثيلي الأول وأقرار مشروع تقسيم دوائر انتخابية جديد وهي قرارات متسرّعة أصيبت بالفشل ولم تحقق الغاية المرجوة منها. فخلال النصف الأول من سنة ١٩٢٥ قام المفوض السامي ساراي والحاكم العام كايلا بوضع برنامج إصلاحي طموح قائم بفرض أساليب غربية بعيدة عن عادات اللبنانيين وتقاليدهم، بعض هذه الإصلاحات صادق ويهدف إلى بناء دولة متطورة وبعضها الآخر بهدف انتقامي من الفريق المؤيد للمفوضين الساميين السابقين. فالمحاولات لتوحيد النظام الضرائبي في جبل لبنان والمناطق التي ضُمت إليه كانت لمصلحة لبنان واللبنانيين على المدى البعيد ولكن بعض الإصلاحات الأخرى مثل إصلاح النظام التعليمي، الإصلاح الإداري، التقسيم الإداري الجديد، تقسيم الدوائر الانتخابية والقانون الانتخابي، كلها إصلاحات جيدة بحدّ ذاتها ولكنها لا تنطبق على ذلك الزمان من جهة ولا على الشعب اللبناني الذي أجمع وللمرة الأولى على رفضها وكانت مناسبة لتلتقي فيها جميع الفعاليات من كل الطوائف والمذاهب على القول لا لقرارات ساراي وكايلا.

وفي ٢٨ حزيران ١٩٢٥ جرت المرحلة الأولى من الانتخابات وتبعتها بعد أسبوعين المرحلة الثانية. ورغم ادعاء السلطات الفرنسية بالتزام الحياد التام حيالها ألاّ أن الوقائع تثبت تلاعبهم بنتائجها كما فعلوا قبل ثلاث سنوات. فقد اهتم المفوض السامي أن يحظى بمجلس تمثيلي يتعاطف مع سياسته وخاصة كي يواجه المسألة الحاسمة وهي رسم دستور البلاد خلال الفترة القانونية التي حددها صك الانتداب وفي فترة ثلاث سنوات ابتداء من منتصف العام ١٩٢٣ وتمتد حتى ١٩٢٦. كما كانت لكايلا مصلحة كبيرة للحصول على مجلس تمثيلي متعاطف معه كي يضمن فوزه بمنصب الحاكم في الانتخابات القادمة. وكانت نشاطات كايلا قد بلغت الذروة إلى درجة أن دي ريفي (De Reffey) اشتكى في رسالة خاصة إلى الخارجية الفرنسية يقول: «إن الضغط الرسمي لم يبلغ أبداً مثل هذا الحد». وطالبه بوضع حدِ لهذا التدخل المشين محذراً: «بواسطة هذا المجلس الهزيل، المنتخب بدون حرية، والذي أبعد زعماء البلاد الأساسيين عنه، يستحيل علينا تشكيل الدستور»[٣٥].

وأيضاً تشير بعض المراجع ومنها بشارة الخوري «أن من نتائج تغيير وجهة نظر الخارجية الفرنسية في السياسة اللادينية في لبنان وسوريا كان إيعاز المفوض السامي ساراي إلى الحاكم كايلا وجوب حصر اهتمامه بالشؤون الإدارية دون سواها على أن يتولى السيد ديمون مندوب المفوض السامي للشؤون السياسية وفي رأسها الإشراف على الانتخابات المقبلة. فهبطت أسهم الحاكم الأصيل وصارت المندوبية مطمح الانظار ومحط الرحال[٣٦]. نتائج التدخل الفرنسي لم تتأخر في الظهور إذ نجحت لوائح السلطة في كل البلاد باستثناء بيروت حيث أثرت مشاركة المسلمين في الانتخابات بعكس السابقة حيث كانت المقاطعة شاملة وفازت لائحة ترضى عنها فرنسا ولكنها تفضل عليها اللائحة الأولى. وهكذا عاد ثلاثة عشر عضواً من أعضاء المجلس القديم وتم استبعاد معظم زعماء البلاد ووجهائها حتى أميل اده الزعيم الشعبي والمقرب من الدوائر الفرنسية فشل في ضمان إعادة انتخابه في بيروت لمعارضته سياسة ساراي

وكايلا[٣٧]. هذه الانتخابات جرت كما السابقة سنداً للقرارين ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧، بعد رفض اللبنانين وسلطات باريس القرارات الجديدة للانتخابات واضطرار ساراي للتراجع عنها. هذا المجلس الأطول عمراً في عهد الانتداب لعب أدواراً متناقضة ومتباينة وفي اتجاهات مختلفة نوجزها باثنتين: علاقته بسلطات الانتداب ودوره بإقرار دستور ١٩٢٦.

أ ـ علاقة مجلس ١٩٢٥ بسلطات الانتداب

في اجتماعه الأول في ١٦ تموز ١٩٢٥، انتخب المجلس الجديد موسى نمّور، ماروني من زحلة، رئيساً وعمر الداعوق، سني في بيروت، نائباً للرئيس، وشبل دمّوس روم أرثوذكس ويوسف الزعني شيعي كاميني سر. باكورة أعماله جاءت بياناً يعبّر عن تأييد مطلق السياسة ساراي وسلطة الانتداب. عملياً، تُرجم خضوع المجلس لإرادة سلطات الانتداب بشكل حسي عندما تمنّى أعضاؤه قراراً يُجدد فيه لكايلا كحاكم لدولة لبنان الكبير وذلك حتى إعلان الدستور ولم يطالبوا ساراي بتنفيذ وعده القاضي باختيار حاكم لبناني[٣٨]. أدى قرار التجديد لكايلا وموافقة ساراي عليه إلى استياء الخارجية الفرنسية من التفاف المفوّض السامي وموظفيه على القرارات السابقة التي طلبت باريس إلغاءها[٣٩]. هذا النهج الذي سلكه ساراي جعل العلاقات بينه وبين اللبنانيين حذرة إلى أن انتهت بالتأزم وبخاصة مع الموارنة. فقد افتقد هؤلاء الثقة في سياسة ساراي وإصلاحاته بكل أشكالها ووجوهها من ضرائبية وإدارية وإصلاحية وتعليمية واعتبروها موجهة أساساً ضدهم للانتقام منهم لتأييدهم سلفه الجنرال غورو. وهكذا نتيجة لتأزم العلاقات بينه وبين الموارنة تحسّنت علاقته بالمسلمين اللبنانيين العرب في سوريا الذين اعتقدوا أن مواقف ساراي الليبرالية تجاههم ستترجم تجاوباً عملياً مع مطالبهم في الوحدة بين لبنان وسوريا أو أقله إعادة الأقضية الأربعة وبعض مدن الساحل إلى سوريا على هذا الأساس كانوا في غاية الاستعداد للتعاون مع الانتداب الفرنسي رغم استياءهم المطلق من الكيان اللبناني الجديد ورفضهم له وتحاشي الانخراط في مشروعه. ولكن هذه الآمال تبخّرت

بعد أشهر قليلة واجتاحت لبنان وسوريا عدوى الثورة الدرزية التي صدمت الانتداب في الصميم وارغمت فرنسا على إعادة النظر في كل سياساتها السابقة في المنطقة.

ب ـ مجلس ١٩٢٥ ودستور ١٩٢٦

هذا المجلس الذي وُصف بأبشع النعوت بعد انتخابه أقر الدستور اللبناني في ٢٤ أيار ١٩٢٦ وهو الحدث الأبرز في تاريخه الحديث الذي يضاهي بأهميته إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وتوقيع الميثاق الوطني عام ١٩٢٣. حدَّد الدستور طبيعة لبنان الحديث وضمن نظاماً برلمانياً و«ديمقراطياً» وسمح نظامه الفريد من تمثيل جميع طوائفه وعائلاته الروحية من جهة واندماجهم التدريجي في الدولة وبخاصة المسلمين وعلى مراحل... صحيح أن الدستور أقر بتاريخ ٢٤ أيار في المجلس النيابي ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الدستور عرف مراحل متعددة ومحطات مختلفة قبل أن يصبح رمزاً من رموز استقلال لبنان. ففي أول جلسة عقدها المجلس بعد انتخابه، طالب نائب كسروان، الشيخ يوسف الخازن في ١٦ حزيران بتحضير الدستور بأسرع وقت ممكن. وفي ٤ آب قدم سؤالاً خطياً إلى المندوب السامي مطالباً بالإسراع بوضع الدستور ومطابقته للأسس الليبرالية المعروفة في ذلك العصر. ثم جاءت الثورة الدرزية لتحدث تغييراً جذرياً في سياسة فرنسا من الثورة ومن مسألة رسم الدستور، وأستجد في لبنان وضع جديد أن انتشرت المشاعر القومية لدى المسيحيين والمسلمين على السواء وكلها تطالب بالمجمع الدستوري. لقد التقت الجماعتان ولكن لأسباب مختلفة المسيحيون لأنهم فقدوا الثقة بساراي وبالتالي فهم مهتمون برؤية الدستور بتحقق وقد ضمن وجود لبنان كدولة مستقلة، بينما أراد المسلمون، الذين زادت الثورة الدرزية من مشاعرهم القومية المعادية لفرنسا، رغبوا بتحقيق أحد مطالب أخوانهم في سوريا بتشكيل مجامع دستورية. وهكذا في اجتماع ١٧ تشرين الأول التقى النواب من الموارنة والسنّة على المطالبة بأن يأخذ المجلس مبادرة وضع الدستور على عاتقه وأرسلوا هذا الطلب إلى لجنة الدستور في باريس عبر رئيس المجلس موسى نمّور[٤٠].

مع المفوض السامي الجديد دي جوفينل، تسرّعت الخطى باتجاه إقرار الدستور. فقد طلب المفوض السامي الجديد وبعد يومين من وصوله إلى مركز عمله في بيروت من الحاكم الفرنسي كايلا «افتتاح جلسة استثنائية للمجلس التمثيلي ليضع بين يديه مسألة النقاش ودرس الدستور والمجلس بدوره يدعو لاحقاً الوجهاء وممثلين عن كل الطوائف والاختصاصات لمساندته في اللجان المشتركة وهكذا تستطيعون تكريس الاستقلال الوطني للبنان الكبير»[٤١]. وفي الفترة اللاحقة دأب المجلس على تنفيذ المهمة التي حددها له دي جوفينل، ففي ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ وخلال اجتماع المجلس في دورته الاستثنائية، أكّد المندوب الفرنسي أمام النواب «حق المجلس بوضع الدستور بغض النظر عن المسّ بسلطة الانتداب» ويحق للمجلس بكامل حريته «أن يقرر دستوراً»[٤٢] ولهذه الغاية انتخب المجلس لجنة خاصة من اثني عشر[٤٣] عضواً لوضع القانون الأساسي للبلاد. راعت اللجنة في تشكيلها التوزيع الطائفي والتمثيل المناطقي والشعبي مع تحديد مهمتها التي تقتصر على رسم بنود الدستور الجديد. اختير شبل دمّوس رئيساً وانبثقت عنها لجنة فرعية[٤٤] لتستأنس بآراء الفعاليات. قررت اللجنة إرسال أسئلة[٤٥] إلى ممثلي مختلف المناطق والطوائف والوجهاء البارزين وأصحاب الاختصاص وكبار الموظفين[٤٦].

بتحليل الأجوبة وجدت اللجنة أن أكثرية الذين استشيروا حول موضوع أشكال الدستور يفضلون نظاماً جمهورياً برلمانياً مؤلفاً من مجلسين يكون الوزراء مسؤولين افرادياً أمام البرلمان وكذلك أيّدوا وبدون استثناء نظاماً سياسياً قائماً على التمثيل الطائفي. هذا الاقتراح بالتمثيل الطائفي دعمته الأغلبية المطلقة (١٢١ من أصل ١٣٢ إجابة). واهتم دي جوفنيل شخصياً بأمر الانتهاء من وضع الدستور والموافقة عليه قبل عودته إلى باريس في ٢٧ أيار بهدف إظهار نجاح سياسته الليبرالية. عقد المجلس في ١٨ أيار سلسلة اجتماعات مفتوحة مستمعاً إلى تقرير شبل دمّوس حول عمل اللجنة وناقش المجلس مسودّة الدستور ووافق عليها وأقرها في ٢٢ أيار ١٩٢٦. وأعلن دي جوفنيل بدء العمل بالدستور

الجديد فوراً رغم أنه لم يُنشر وفقاً للأصول إلاّ عهد خلفه المفوض السامي بونسو في ٤ أيار ١٩٣٠ وهذه سابقة لا مثيل لها في دساتير الأمم في التاريخ الحديث كما يقول الحقوقي أدمون ربّاط[٤٧].

القسم الثاني: المجالس التمثيلية وعملية الجمع بين ظاهرتي التعيين والانتخاب

أ ـ انتقال التمثيل الشعبي إلى الهيئة الإدارية المعينة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٢).

رافق إعلان دولة لبنان الكبير حلَّ المجلس الإداري بتاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠[٤٨] وصدور القرار التنظيمي ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول ١٩٢٠[٤٩] الذي يعطي الدولة تنظيماً إدارياً وفقاً لرغبات الأهالي متوجاً بلجنة إدارية ترث صلاحية مجلس الإدارة القديم وذات صفة استشارية. رسم هذا القرار في مواده ١٦ حتى ٢٤ أصول تعيين الأعضاء لهذه الهيئة، صلاحياتها، طريقة عملها، صفتها التمثيلية المزدوجة للطوائف والمناطق[٥٠]. فالمادة ١٦ سمّت المجلس الجديد «باللجنة الإدارية» وحددت عدد الأعضاء بخمسة عشر عضواً مالبث أن ارتفع إلى سبعة عشر عضواً تحقيقاً لشروط التوازن والانتظام العام في البلاد[٥١]. صلاحيات اللجنة هي إذاً استشارية شبيهة إلى حدٍ بعيد بصلاحيات مجلس الإدارة حسبما جاء في النظام الأساسي. ولكن القرار ٣٣٦ حدّد دورها في المسائل المتعلقة «بالأمور التشريعية وبالميزانية وإقرار الضرائب والرسوم ومنح الامتيازات[٥٢]. كما برّر القرار المذكور تسمية الأعضاء من قبل المفوض السامي خلافاً لما حصل مع مجلس الإدارة المنتخب من الشعب ووصف ذلك «بالمؤقت ريثما يتم الانتهاء من إحصاء النفوس في البلاد»[٥٣].

مسألة التمثيل لا تقتصر فقط على التوازنات الدقيقة المناطقية ـ الشخصانية ـ المذهبية بل تتعداها إلى الدور الذي يلعبه هؤلاء على صعيد ترجمة مشاعر ومطالب الشعب في المحافل التي يشكلّون. من هذه الزاوية نرى أن اللجنة الإدارية المعينة من سلطات الانتداب فاقت وفي مجالات متنوعة وأدوار عديدة

ما قامت به الهيئات المنتخبة. وهكذا نكشف النقاب عن بعض الصفحات البيضاء المشرقة التي تثبت تحرر الهيئة الإدارية عن السلطة التي عينتها.

* استقالة حبيب باشا السعد من عضوية الهيئة الإدارية

في جلسة انتخاب رئيس الهيئة، تقدم حبيب السعد، ذات الصلة الوثيقة بالفرنسيين وكما وصفه الشيخ بشارة الخوري برجل الفرنسيين الأول في لبنان، باستقالته من عضوية الهيئة وقبل المباشرة بانتخاب الرئيس والسبب يعود إلى تدخل الفرنسيين، كما أفاد شبل دمّوس، لمصلحة داوود عمّون[٥٤].

* الإحصاء ودائرة النفوس

في جلسة ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠ وخلال مناقشة موضوع الإحصاء برز موقفان متباينان داخل اللجنة: الأول يقول بمماشاة السلطات الفرنسية في إجراءاتها وقراراتها بدون مشاكل وتعديل ما أمكن والثاني يدعو للتروي والتبصر قبل الموافقة وبالتالي ضرورة النقاش والتعديل لتحقيق مطالب الجمهور وأمنياته. فالأول قبل بالموافقة على مشروع الإحصاء بعد تلاوته لأنه مشروع بسيط برأيه وقد اهتمّ به ولاة الأمر منذ زمن طويل وهو يتعلّق بأمور فنية يعرفها الأخصائيون من واضعي المشروع أكثر من الأعضاء[٥٥].

الفريق الثاني قال بالبحث بأمعان لما يقدّم للهيئة من مشاريع ولا داعي لسلقها وبالتالي ضرورة التقيد بالأصول فلا تناقش المشاريع داخل الهيئة إلا بعد أن تقدم نسخاً لها قبل أيام للدراسة والاطلاع خاصة أن بعض الأعضاء لا يتقنون الفرنسية وهي اللغة التي تستخدم لتقديم المشاريع. وأن من ينتظر أشهراً لتحضير مشروع نظراً لأهميته لا يفرغ صبره إذا انتظر أياماً لأقراره والتصديق عليه بعد التعديل والنقاش عند الحاجة خاصة أن معظم مشاريع القوانين لا تتعلق بأمور فنية بحتة بل أيضاً تطال أموراً حقوقية وإدارية وجزائية[٥٦].

وهكذا وافقت الهيئة العامة بالإجماع على مبدأ إجراء الأحصاء العام ولكنها اختلفت على بنوده التفصيلية فاضطرت لتأجيله وإعادة درسه أسابيع حتى توفقت

إلى إقراره بعد تعديلات[٥٧] أساسية عليه وقد حظي موافقة إجماعية لمعظم بنوده بعد أن بقي قيد الدرس زهاء خمسة أشهر وأقرّته الهيئة الإدارية في جلستها بتاريخ ٢١ آذار ١٩٢١.

* مسألة التمغة

وهي ضريبة «تشاطر الحكومة المنتجين من زراع وصناع وتجار في نتاج زراعاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم بجزء من هذا النتاج». هذه المسألة أحدثت نقاشاً عاصفاً بين الأعضاء وبين الحكومة يثبت مرة ثانية عن حيوية أعضاء هذه اللجنة وعن دفاعهم عن معتقداتهم ومصالح المناطق التي يمثّلون. فأثاروا قضايا بارزة وأهمها يسأل عن المرجع لهذا الرسم، فهل يصب في صندوق إدارة الديون العامة فأعضاء اللجنة مجتمعين يعارضون هذا الإجراء بكل قوة وعناد وإذا كان مرجعه حكومة لبنان الكبير فهذا شأن آخر يستأهل البحث. ورغم ذلك نرى يوسف الخازن ومعه توفيق أرسلان يعترضان على الرسم الجديد ويطالبان بإبقاء القديم على قدمه. قال الخازن: «أن كل ما جناه لبنان الصغير القديم من تحويله إلى لبنان الكبير، أنما هو إبطال نظامه السابق حيث له فائدة من إبقائه، وأبقاه حيث الفائدة في أبطاله أو تعديله. إن ولاة الأمور ما عمدوا إلى مساواتنا بالولايات إلاّ في ما يترتبّ عليه الغرم لا الغنم. فإذا كان في الولايات ضريبة لا تلحق بنا بموجب نظامنا، أبطلوا هذا النظام وقالوا هاتوا نصيبكم منها. وإذا كان هناك رسم فئة في الولاية أعلى من فئته في لبنان، رفعوا الفئة اللبنانية. وإذا قلنا لهم أن الأموال تُجبى في لبنان على وجه لا يتفق مع العدل إذ أن البلدة التي كان يبلغ عدد سكانها ألفاً لا يبلغون الآن ربع ذلك العدد، فمن الحيف والغبن أن يُستوفى مال الأعناق منها طبقاً للعدد السابق، قالوا لنا هذا نظامكم وهو يقضي بمثل هذه المعاملة»[٥٨]. وطبعاً جاء الرد عليه من مقرر الجنة الفرعية نعّوم اللبكي ففند أقوال الخازن وأوضح أن خزينة لبنان أعطيت من ربع جمرك بيروت وغيرها من النقاط. انتهى النقاش بتوضيح حاكم دولة لبنان أن مرجع الرسم هو خزينة لبنان لا إدارة الديون وأن التمغة في لبنان سيكون لها إدارة

خاصة غير إدارة التمغة في سائر الأقاليم ورغم ذلك عارض الخازن وأرسلان[٥٩].

*** الميزانية وفروعها**

طرح رئيس الهيئة في جلسة ١٤ شباط ما بلغه من المفوضية العليا عن بعض فروع الميزانية التي ترى أبقاؤها تحت إدارتها مباشرة لأن النفقات المقررة فيها عائدة لكل مناطق الانتداب. وهذه الفروع تطال ميزانية الجمارك والبريد والبرق والمحاجر الصحية والطرقات ذات المنفعة العمومية والمعارف ودور المعلمين ومحكمة التمييز العليا...

وجاء في مطالعة اللجنة الفرعية التي ترأسها نعوم اللبكي: أنه من يوم إعلان لبنان مستقلاً، وجب أن تكون إدارته بيد أبنائه تحت إشراف الدولة المنتدبة. ويجب التمييز بين الإدارات المرتبطة مباشرة بالمصالح اللبنانية البحت كالمعارف والعدلية أما فيما خص المصالح المشتركة بين لبنان وسائر حكومات الداخل فيوضع لها اتفاقات بين لبنان والحكومات المجاروة، ومما لا ريب فيه أن لبنان يراعي مصلحة جاراته»[٦٠]. ورغم هذا التوضيح فقد طلب إبراهيم حيدر اعطاء المجلس مهلة لتدقيق هذه المسألة لأنه يرى أن وراء توحيد فروع الميزانية فكرة توحيد سورية ولبنان... فالبلاد التي قوانينها واحدة وبريدها واحد وإدارة معارفها واحدة لا يمضي وقت إلاّ ويتم توحيدها»[٦١]. التباين في الرأي انتهى عندما أجمع أعضاء الهيئة على تقديم جواب للمفوضية بعكس حقيقة رأي الجمهور الذي يمثلونه في هذه الهيئة والقاضي بطلب جعل حكومة لبنان التابعة «للمفوضية العليا» مرجعاً للأدارات المختلفة في لبنان. أما المصالح المشتركة بين لبنان والداخلية فتقر باتفاقات تعقد بين الفريقين بإشراف الدولة المنتدبة وتمَّ اقتراح عمر الداعوق رئيساً للجنة فرعية تتولى صياغة هذا النص بحلته النهائية[٦٢]. ولم تكتف اللجنة بهذه التوصية بل أصدرت قراراً بتاريخ الأول من آذار ١٩٢١ رفضت فيه توحيد الميزانية لبعض الإدارات كما عرضته المفوضية العليا وهذا نص القرار: «أن مفوض الجمهورية الفرنسية العالي بمذكرة تاريخها

١٤ كانون الثاني ١٩٢١ يرى إنشاء دائرة مالية واحدة بميزانية عامة لحكومات سورية ولبنان في مصالحها الآتي ذكرها: ١ ـ مصلحة الجمارك، ٢ مصلحة البريد والبرق، ٣ ـ مصلحة المحاجر الصحية، ٤ ـ إدارة النافعة، ٥ إدارة المعارف العامة، ٦ إدارة العدلية... هذا المشروع معارض بالصراحة لاستقلال لبنان الكبير فلذلك لا ترى لجنتنا بدأً من الاحتجاج عليه وتؤيد احتجاجاتها بالحجج التالية:

«أن حكومة لبنان الكبير المستقل بذاته عن كل مجموع وطني آخر حقيقة تتولى بنفسها في أراضيها المصالح المتقدم ذكرها، ولا سيما ثغور لبنان الكبير والجمارك التي تتصل بها حكماً. وليس لحكومات الداخلية أن تدّعي بأي حقٍ فيها لا من قبيل الملكية ولا من قبيل الإدارة. فإذا أديرت هذه الموانئ والجمارك على الوجه الذي تراه المفوضية العليا، كان في ذلك شيء من الاعتراف لحكومة الداخلية بحق الملكية والإدارة في هذه المصالح، حال لا تملك هذا الحق، ولا نحن نعترف لها به».

«نعم أن للداخلية حق انتفاع بما يترتّب لها من ريع الجمرك وينبغي إذا اتفاق دولي مؤقت بين لبنان الكبير وحكومات الداخلية لتعيين حصتها فيتفاوض لذلك الفريقان برعاية المفوضية العليا ويرجعان إلى حكمها عند الحاجة. وعلى هذا المنوال تبرم العهود الدولية بين لبنان الكبير والحكومات المجاورة في شأن سائر المصالح، المشتركة والمنفعة كالبريد والبرق والمحاجر الصحية والطرق العامة»...[٦٣].

*** مشروع الضرائب الموّقدة**

توحيد الرسوم والضرائب كشفت مرة جديدة صحة تمثيل أعضاء الهيئة الإدارية بالدفاع عن مصالح الجمهور الذي يمثلون. فاضطر حاكم دولة لبنان أن يوضح: «أنه لا يمكن لابن الجبل الذي ينحت الصخر أن يدفع ما يدفعه ابن السهل. وأشار إلى أنه لم يقل يوماً أنه مع المساواة في المطلق بين ابن السهل وابن الجبل من ناحية الرسوم بل قلت أن الأعشار هي على الأملاك الأميرية.

ولكي تتم المساواة يجب أن تدفع الأراضي الأميرية مبلغاً سنوياً لتصير ملكاً صرفاً لأصحابها»[٦٤]. هذا الموضوع الشائك أملى على المجتمعين ضرورة تعيين لجنة فرعية تدرسه مؤلفة من حسن بيهم ونعوم اللبكي ورشيد جنبلاط وبطرس كرم وإبراهيم الصراف أعضاء وقد استقال حسن بيهم فأختير بديلاً عنه إبراهيم حيدر[٦٥]. في مسألة الضرائب تكلم طويلاً نعوم اللبكي معارضاً توحيد الضرائب وضرورة فصلها وتحديدها ومما قاله: «أن الشعب كان يأنف عن دفع الضرائب لأنه لم يكن يعرف طرق صرفها لا بل كانت تصرف لضرره في أحيان كثيرة، فتعوّد أن يرى في الحكومة عدواً له، ولذا كان لا يؤدي المال إلاّ مرغماً. فلا بدّ إذاً من توضيح الأمور حتى يقف على الحقيقة ويدفع ما عليه بطيبة خاطر. فينظر إلى الضرائب والرسوم من زاوية الفائدة المتأتية عن النفقة، ولا يكفي أن ننظر إلى تخفيف المصروفات بل علينا أن نرى ما هي النتيجة الحاصلة منها...»[٦٦].

* التمثيل الشعبي للهيئة الإدارية

تركّز النقاش الحاد في موضوع ميزانية العدلية بين ممثل الحكومة المسيو بتي (petty) والأعضاء يوسف الخازن نعوم لبكي وغيرهم... وعندما احتدم الجدال حول موضوع المحاكم المذهبية وإيراداتها طلب ممثل الحكومة إقفال باب النقاش في هذا الباب فطلب الكلام نعوم لبكي فقرر المسيو بتي منعه فأجابه لبكي: «أن مُنعنا عن المناقشة في الموضوع فأننا لا نصدّق ميزانية العدلية». فقاطعه مندوب الحكومة معتبراً أن الحكومة وارثة العهد البائد وهي تدير الأمور حسبما رأتها حين استلامها وبمقتضى القوانين الموجودة. ثم إن صلاحية اللجنة محدودة ولم يعطها الجنرال غورو حق حل مشكلة كهذه وبالتالي فإن مهمتكم وقتية[٦٧] علّق على كلام مندوب الحكومة يوسف الخازن وبصفته الوقتية «ليس للحكومة طريقة من منعنا بالبحث في الميزانية إلاّ باستردادها. أما عدم صلاحيتنا للبحث فيما طرح علينا فهو مردود لأنه، لماذا يُطرح علينا إذا كان لاحق لنا بأبداء الرأي فيه[٦٨]. وطلب انطوان عرب من مندوب الحكومة سحب اقتراحه

تضامناً مع يوسف الخازن[٦٩] وختم رئيس الهيئة داود عمّون بالطلب من اللجنة أن تُصفّق لنعوم لبكي على مداخلته بخصوص المحاكم الشرعية، فصفّق الجميع باستثناء حسن بيهم[٧٠]. أضف إلى ذلك مواقف جد جريئة للهيئة التي أحتجت على القرارات التي تصدرها المفوضية العليا بدون مراجعتها[٧١].

إذا كان من تقويم عام لعمل الهيئة لناحية التمثيل الشعبي نقول أن مجلساً معيّناً من سلطات الانتداب قلّ أن يُظهر من الاستقلال والجرأة والإقدام في المناقشة والاعتراض والاحتجاج وتقديم الاقتراحات وإنجاز التشريعات ما أظهرته غالبية أعضاء هذه الهيئة. وبالرغم من صفتها الوقتية ومن صلاحياتها المحدودة ومن فترتها الزمنية القصيرة نسبياً (١٧ أيلول ١٩٢٠ ـ ٨ آذار ١٩٢٢)[٧٢]، فقد انجزت أكثر بكثير من مجالس نيابية منتخبة من الشعب قبل وبعد الاستقلال. لم ينظر معظم الأعضاء إلى ما يترتّب على كلامهم من النتائج المضرّة بمصلحتهم الشخصية بمقدار ما توخوا خدمة من يمثلون من جمهور لم يشارك مباشرة باختيارهم ولكنه وضع أمله فيهم. ففي الجلسة الأخيرة للهيئة التي عُقدت في ١١ آذار ١٩٢٢ أجاب رئيس الهيئة داوود عمّون على كلمة الحاكم العام بالقول: «كثيراً ما وقع بين اللجنة وبين الحكومة من الاختلاف في النظر إلى المسائل التي طُرحت علينا ولم يكن الدافع عليها ألا القيام بالواجب الوطني وهذا ما يعود بالفخر على اللجنة وعليكم. إنكم لم تتوخوا وجود أشخاص مسخّرين بل رجالاً أحراراً مستقلّين بآرائهم وأنني واثق من أن هذه اللجنة قامت بمهامها خير قيام»[٧٣] وقد علقت الصحف يومها منوهة بوطنية أعضائها وسعيهم وراء ما رأوه نافعاً للبلاد. والواجب يقضي أن نشترك مع دولة الحاكم بشكر الذين قاموا بواجباتهم قياماً حسن. فالحكومة التي انتقت رجالاً أكفاء لطور الانتقال، فعلى الشعب أن يبرهن بتصويته لذوي الأهلية أنه هو أيضاً أصبح ناضجاً للحكم النيابي[٧٤].

٢ ـ التعيين في المجالس اللاحقة لإقرار الدستور عام ١٩٢٦

أ ـ مجلس ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ وتنازع السلطة بين النواب والشيوخ

بلغ عدد أعضائه أربعين عضواً من بينهم ثلاثون نائباً منتخباً وستة عشر شيخاً معيّناً «السبب الظاهر لهذا التعديل الدستوري ودمج المجلسين بمجلس واحد يعود إلى الحالة المتأزمة المستمرة بين المجلسين وانعكست سلباً على العمل الإداري من تأخير بإقرار الموازنة إلى تنازع مباشر على السلطات بين الشيوخ والنواب فجاءت دعوة رئيس الجمهورية شارل دبّاس إلى تعديل الدستور وماشاه الفرنسيون في مطلبه بعد أن «أقنعوا من يجب اقناعهم وإسكات من يجب إسكاتهم» وأرسل المشروع إلى كل من المجلسين لأخذه ودرسه على حدة قبل إحالته إلى المجمع النيابي المؤلف من المجلسين مجتمعين معاً. وجرى التعديل ولم يخالفه سوى سبعة من أصل ستة وأربعين أطلق عليهم في حينه لقب «السبعة الكرام» كما ذكر بشاره الخوري في مذكراته[٧٥]. بعد التعديل «جرت المسائل بشكل عادي في المجلس فيما اختلفت إدارة الجلسات اختلافاً جذرياً. بقدر ما كان موسى نمّور رئيس المجلس قبل ١٩٢٧ يفسح المجال أمام المناقشات بقدر ما سعى الشيخ محمد الجسر إلى اختصارها واختزالها بعد أن انتخب رئيساً للمجلس[٧٦]. فما أن تطرح مسألة للبحث والنقاش حتى يعقبها الاقتراع الفوري ويعلن الشيخ محمد عبارة «قبلت» وهكذا ذهبت «قبلت» موضع المثل في ذلك الحين[٧٧].

ب ـ مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢: ترشيح محمد الحسر للرئاسة الأولى يتسبّب بحلّه

جرت انتخابات هذا المجلس سنداً للقرار ١٣٠٧ الذي حدد عدد الدوائر وطريقة الاقتراع على درجين لثلثي أعضاء المجلس الذي تكوّن من خمس وأربعين عضواً بينهم ثلاثون منتخبون وموزعون وفق القرار ١٢٤٠. أما الثلث المعيَّن فقد جرى تعيينه وفقاً للمرسوم ٥١٩٥ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٩. رافق

هذه الانتخابات تدخل السلطة المنتدبة بشكل مباشر يفوق العادة قابلها هذه المرّة مقاومة شعبية تجلّت بأحداث طرابلس وتطويقها من مسلحي جبة بشري والجوار وزغرتا والجوار بالإضافة إلى اشتباك أهالي إهدن مع القوى الأمنية الفرنسية والمحلية على مشارف البلدة[٧٨]. لم يعمّر هذا المجلس طويلاً إذ فرضت خلافات الكتلتين الوطنية بزعامة أميل اده والدستورية بزعامة بشارة الخوري إلى تعطيل دوره جزئياً وبدت امكانية وصول محمد الجسر لرئاسة الجمهورية ممكنة بعد دعم ميشال زخّور، روكز أبو ناضر، يوسف الخازن، سامي كنعان وقيل يومها إميل اده أيضاً فضلاً عن النواب المسلمين ممّا حمل المفوض السامي على إصدار القرار ٥٥ تاريخ ٩ أيار ١٩٣٢ الذي حلَّ المجلس وعلّق الدستور وإحلال مجلس المديرين بديلاً عن الحكومة والمجلس.

ج ـ مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧: مجلس الإنتخابات المباشرة

حدّد القرار رقم ١ تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ الذي أصدره المفوض السامي دي مارتيل عدد النواب بخمس وعشرين، ١٨ منتخبون و٧ معينون بمرسوم، جديد هذا القرار أنه يترك الباب واسعاً أمام التعيين دون ضوابط أو تقييد بالمنطقة أو الدائرة الانتخابية، فقط يتم الالتزام بالتوزيع الطائفي المتوازن. وجرت الانتخابات المباشرة لأول مرة بدون العبور بالمندوبين الثانويين ، أضف إلى ذلك أن كل الناخبين وإلى أية طائفة انتموا يشتركون في انتخاب مرشحيهم ضمن الدائرة الانتخابية، وهكذا أصبح ومن يومها النائب ممثل الأمة جمعاء يحمل وكالة عامة عن الشعب في كل البلاد وليس منطقته وحسب. لم يتبدل شيء مع مجلس ١٩٣٧ ـ ١٩٤١ ألاّ فقط عدد أعضائه الذي ارتفع إلى ٦٣ بينهم ٢١ معيناً[٧٩].

القسم الثالث: التوازنات

لا يقتصر مبدأ التوازن على النظام اللبناني وحسب بل هو مبدأ معتمد في دول عديدة غربية وشرقية، ليبرالية واشتراكية... فنظام التوازن تمثيل الجماعة

معروف في ألمانيا بنظام (Standsladt) ومعروف أيضاً في علم السياسة بتعبير (Representation corporate). والنظام المصري يقوم على هذا المبدأ وقد قسَّم المجتمع إلى عمّال وفلاحين ومثقفين وجنود ورأسماليين وخصَّ النظام الانتخابي الفلاّحين والعمّال بخمسين بالمئة فنرى في كل دائرة مؤلفة من مقعدين واحد للعمّال والفلاحين والثاني للفئات الأخرى حتى ولو كان معظم سكان الدائرة من الفلاحين والعمّال. من التوازن هناك بين فئات المجتمع الطبقية أو الاجتماعية وهنا بين الطوائف ـ الجماعات، والتوازنات تشمل أيضاً إلى جانب الفئات المكوّنة للمجتمع، المناطق والتقسيمات الإدارية بحيث يقوم تجانس بين هذه المناطق يجمع بين السكان والجغرافيا والتاريخ، وحتماً يوفّق بين المصالح. هذه التوازنات عرفها النظام اللبناني منذ ما قيل قيام «دولة لبنان الكبير» واحترمها لاحقاً وكرّسها في إدارته شؤون البلاد والعباد.

١ ـ التوازنات بين التقسيمات الإدارية والدوائر الانتخابية:

اعتبرت التقسيمات الإدارية على مدى التاريخ الحديث موضوع تجاذب بين المتعاطين بالشأن العام لأن التقسيمات هذه هي باب التمثيل وبالتالي هي المدخل للعبور إلى الندوة البرلمانية أو المجالس التمثيلية. ونادراً ما نرى الفارق بين المناطق الإدارية من ألوية وأقضية ومحافظات وبين الدوائر الانتخابية. فلقد تطابقت إلى حدٍ بعيد هذه التقسيمات والدوائر الانتخابية إلى حد التلازم بينهما، فأصبحت الدائرة الإدارية صورة واقعية عن الدائرة الانتخابية. وهكذا تطابقت عهد المجلس الإداري في ظل المتصرفية، فالأقضية السبعة اعتبرت دوائر انتخابية لكل منها ممثليها. هذه الأقضية شكلت الهيئة الناخبة التي اختارت مندوبيها إلى المجلس الإداري.

ومع المجلس التمثيلي الأول ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ عادت المناطق الإدارية دوائر انتخابية فكانت المتصرفيات الأربع الإدارية دوائر انتخابية بالإضافة إلى المدينتين المستقلتين إدارياً وهما بيروت وطرابلس. أما مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ فتمَّت الدعوة للانتخابات على أساس التقسيمات الإدارية الجديدة وهي إحدى عشرة

محافظة كدوائر انتخابية ولكن المعارضة الشاملة ومن كل الطوائف حملت الجنرال ساراي للعدول عن رأيه والعودة للتقسيمات السابقة أي الألوية أو المتصرفيات الأربعة والمدينتين واعتمادها دوائر انتخابية. أما مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ ورغم إقرار الدستور وإعلان الجمهورية لم يواكب أي تقسيم جديد واعتمدت التقسيمات الإدارية القديمة أي المتصرفيات الأربعة والمدينتين المستقلتين دوائر انتخابية ولم يحصل التغيير إلاّ مع المجلس النيابي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ استناداً للقرارين ١ و٢ تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ عهد المفوض السامي دي مارتيل حيث تم إعادة تقسيم المناطق الإدارية وجعلها خمس محافظات إدارية وحدد المحافظة دائرة انتخابية ورافق هذا التغيير تبدل آخر جوهري فانتقل الانتخاب من درجتين إلى درجة وأصبح انتخاباً مباشراً.

أما المعيّنون في المجالس من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٧ ومن بينهم الهيئة الإدارية للعام ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ فقد راعى التعيين المناطق الإدارية فضلاً عن احترام التوازن بين الجماعات والطوائف.

٢ ـ التوازن بين التمثيل الشعبي والتمثيل الطائفي:

إن الكلام عن التمثيل الشعبي يستتبع حكماً التمثيل الطائفي لأن قوانين الانتخابات والتمثيل في لبنان وقبله في جبل لبنان تعترف بحقوق أبناء كل طائفة أن يمثّلوا في المجالس بنسبة توازي أعداد ناخبيهم. فنرى قوانين الانتخابات قائمة على مبدأين: الاعتراف بشرعية الانتماء الطائفي السياسي، ومبدأ احتواء النزوات الطائفية بإعطاء كل طائفة حقها في المقاعد النيابية مسبقاً وبصورة ثابتة.

هكذا فالتقسيم الطائفي للمقاعد النيابية في لبنان قد ساعد على احتواء السلوك الطائفي بالطرق التالية:

أولاً: قسّم القانون الانتخابي المقاعد التمثيلية ولم يقسّم الناخبين على أساس طائفي لأن كل الدوائر الانتخابية تضم ناخبين من طوائف ومذاهب مختلفة يقترع كل منهم لجميع مرشحي دائرته مهما اختلفت أديانهم أو مذاهبهم

ولا تقتصر عملية اختياره فقط على ممثلي الطائفة التي ينتمي إليها الناخب. وقد تكرّست هذه القاعدة في جميع قوانين الانتخابات المتتابعة أن في بروتوكول ١٨٦٤ أو اللجنة الإدارية (القرار ٣٣٦ وقد تعدّلت بالقرار ٣٦٩)، ومع القرارين ١٢٤٠ و١٣٠٧ سنة ١٩٢٢ أو مع القرار ٣١٥٧ تاريخ ٣ حزيران ١٩٢٥ أو مع دستور ١٩٢٦ الذي اعتمد القرارين ١٣٠٧ و١٢٤٠ السابقين. كل التغيير انحصر بنسبة التمثيل لا بقاعدته ومبدئه.

ثانياً: تحصر القوانين الانتخابية المتعاقبة التنافس على المقعد النيابي أو التمثيلي بين مرشحي الطائفة الواحدة ولا يسمح إطلاقاً لمرشحين من طوائف مختلفة التنافس على المقعد نفسه لأنه مخصص أصلاً وقانوناً لطائفة معينة واحدة:

إ ـ نسب التمثيل الطائفي في المجالس التمثيلية:

هذه نماذج عن القوانين الانتخابية المتعاقبة التي تكرّس حق الطائفة في المقعد دون غيرها.

أ ـ المجلس الإداري في نظام المتصرفية (بروتوكول ١٨٦٤) ـ المادة ٢[٨٠]

	موارنة	دروز	سنة	شيعة	ارتوذكس	كاثوليك	المجموع
كسرون	٢						٢
جزين	١	١	١				٣
المتن	١	١		١	١		٤
الشوف		١					١
الكورة					١		١
زحلة						١	١
المجموع	٤	٣	١	١	٢	١	١٢

ب ـ تنظيم دولة لبنان الكبير: القرار ٣٣٦ تاريخ ٨ أيلول ١٩٢٠ المعدّل بالقرار ٦٣٩. (اللجنة الإدارية)[٨١]

	موارنة	ارتوذكس	كاثوليك	سني	شيعي	درزي	المجموع
بيروت[٨٢]	١	١		٢			٤
طرابلس				١			١
متصرفية لبنان الشمالي	١	٢					٣
متصرفية لبنان الجنوبي	١			١	١	١	٤
متصرفية جبل لبنان	٣		١		١		٥
المجموع	٦	٣	١	٤	٢	١	١٧

ج ـ المجلس التمثيلي الأول ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥

سبق وأشرنا إلى الأساس القانوني بهذا المجلس من خلال القرارات ١٣٠٤ مكرر تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢ و١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ و١٢٤٠ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢. الأول حدّد شكل المجلس وطريقة الانتخابات ومدة ولايته أما الثاني فقسّم الدوائر الانتخابية وحدد أعضاءها والثالث وزّع المقاعد على الطوائف والمناطق الانتخابية[٨٣].

الدائرة الانتخابية	موارنة	أرتوذكس	كاثوليك	أقليات مسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
بيروت	١	١		١	٢			٥
طرابلس					١			١
لبنان الشمالي	٢	١			١			٤
جبل لبنان	٥	١					٢	٨

الدائرة الانتخابية	موارنة	أرتوذكس	كاثوليك	أقليات مسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
لبنان الجنوبي	١		١		١	٣		٦
البقاع	١	١	١		١	٢		٦
	١٠	٤	٢	١	٦	٥	٢	٣٠

*** محاولة ساراي الإصلاحية بالقرار رقم ١٩٥٧ تاريخ ٥ حزيران ١٩٢٥**

حاول ساراي من خلال هذا القرار إعادة توزيع كراسي المجلس التمثيلي على المناطق الانتخابية وطوائف دولة لبنان الكبير إلاّ أن هذه المحاولة فشلت لأسباب سبق وذكرناها في مجال إصلاحات هذا المفوض السامي.

المادة الأولى وزعت الكراسي على المناطق الانتخابية والمادة الثانية طالت توزيع الكراسي العائدة لكل طائفة داخل المنطقة الإنتخابية سنداً للنسبة العددية بين الطوائف المختلفة وذلك وفقاً للجدول الآتي[٨٤].

المناطق الانتخابية	موارنة	أرتوذكس	كاثوليك	الأقليات المسيحية	سنة	شيعة	دروز	المجموع
١ - بيروت الكبرى	٢	١		١	٢			٦
٢ - طرابلس والبترون وزغرتا والكورة	٢	٢			٢			٦
٣ - كسروان والمتن والشوف	٤	١					٢	٧
٤ - صيدا صور ومرجعيون	١		١		١	٣		٦
٥ - زحلة وبعلبك	١		١		١	٢		٥
المجموع	١٠	٤	٢	١	٦	٥	٢	٣٠

د ـ المجلس التمثيلي ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ يتحول مجلساً نيابياً

هذا المجلس تشكل على قاعدة المجلس السابق أي سنداً للقرارات ١٣٠٤ مكرر و١٣٠٧ و١٢٤٠، لذلك جاء صورة مطابقة من ناحية التوزيع المناطي أي الدوائر الانتخابية والتوزيع الطائفي أي ١٧ للمسيحيين (١٠ منهم للموارنة و٥ للأرتوذكس و٢ للكاثوليك و١ للأقليات) و١٣ للمسلمين (٦ للسنة و٥ للشيعة و٢ للدروز). تحوّل مجلس ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ إلى مجمع دستوري انتهى إلى اقرار دستور١٩٢٦ وتحوّل إلى مجلس نيابي هو الأول بتاريخ لبنان، يتشكّل من مجلسين: الشيوخ والنواب أُحترم داخلهما التوازن الطائفي المعمول به سابقاً.

وهكذا نرى كل المجالس اللاحقة من ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ إلى مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٢٧ والمجالس التي واكبت الاستقلال، كل هذه المجالس اعتمدت قاعدة التوزيع الطائفي. النسبة العامة للتوزيع الطائفي بعد إقرار الدستور كانت أولاً ١٣ للمسيحيين مقابل ١٠ للمسلمين ثم التوصل إليها بعد إيجاد مجلس الشيوخ وتعيين أعضائه وتحويل التوزيع من ١٣/١٧ إلى ١٠/١٣. أما في مجلس ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ استمرت قاعدة القرار ١٢٤٠ السابق وجاءت النسبة ٥ للمسيحيين مقابل ٤ للمسلمين. أمّا مع مجلس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧ فكانت ١٤ للمسيحيين مقابل ١١ للمسلمين ومع مجلس ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ عادت النسبة ٥ للمسيحيين مقابل ٤ للمسلمين واستمرت مع الاستقلال وبعده ٥/٦ حتى ١٩٩١ والإصلاحات الدستورية التي أقرّت نسبة ٥ مقابل ٥ للمسيحيين والمسلمين على السواء.

ب ـ ظهور الطائفية في النظام الانتخابي ظاهرة مرضية، أم حلٌّ عملاني للتنوّع بين اللبنانيين

أن حديث الطائفية حديث ممل يدفعنا للكلام عنه اقتناع بعضنا بأن التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية هو عقبة العقبات علماً أن التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية ليس بقضية في زمن تكثر فيه القضايا الملحّة والهامة. فالقضايا الشعبية أو

السياسية لا تنتظر «حل المشاكل الكيانية لمعالجتها لأنه لا يمكن أن تقوم نهضة وإصلاح في الأوضاع على أساس نظرية التجميد فتحتل المسائل الكيانية، مركز الصدارة في العمل السياسي وتجمّد الأعمال السياسية داخل إطار النظام على أساس أنه لا يمكن إصلاح ومعالجة الأمور الفرعية إلأ بعد تغيير القواعد الأساسية. ونظرية التعقيد هذه عقدة شائعة في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية حيث أن مدخل المثقفين عامة إلى السياسة هو مدخل نظري عقائدي أحياناً بعيداً عن تجربة الممارسة الواقعية. لذلك لا بدّ من نظرة جديدة واقعية للمجتمع.

ـ الطائفية ظاهرة اجتماعية ـ سياسية: لا تقتصر هذه الظاهرة على لبنان بل تشمل الكثير من البلدان رغم عراقتها اللبنانية؛ يقول البعض أنها انتاج وطني[٨٥] أصيل «كالكشك والأورما» مهما بلغ بنا التنكر لها والتهرب من المسؤولة بإلقائها على الأجنبي: من تركي إلى فرنسي وبريطاني وأميركي... الحقيقة أن نظام الفصل بين الطوائف الدينية تراث عريق في حضارة الشرق الأوسط لا في العالم العربي وحسب. والتهرّب من مواجهة الحقيقة والواقع لا ينفع ولا هو بالموقف السليم من ناحية الخبرة التاريخية أو النزاهة الفكرية. فالمتعاطي بالشأن العام كائناً من كان يضطر إلى استخدام العوامل الفعلية المؤثرة في سلوك الناس، طائفية كانت أم غير طائفية، فاعترافنا وإقرارنا بأصالة الطائفية في مجتمعاتنا العربية لن يسيء إلى المسعى الجدي للذين يبغون تراجعها في الحياة السياسية لا بل إنها وسيلة للتغلب عليها.

إذاً من الضروري التوقف عن اعتبار الطائفية بكل مظاهرها كمرض اجتماعي فهي من حيث أنها ظاهرة شعبية لا تخلو من الشرعية ولا تختلف عن أي تكتل اجتماعي آخر طبقي أو اثني أو حزبي[٨٦]. فالتكتل السياسي على أساس الشعور بالانتماء الطبقي، عمالي أو حزبي، هو تكتل شرعي من الوجهة السياسية الديمقراطية. وكذلك فإن الانتماء الطائفي هو ظاهرة شعبية لا يزال يتأثر بها قسم كبير من اللبنانيين من مختلف الطوائف فهي تشكل حقاً شرعياً لهؤلاء

شرط أن لا يتعرّض تصرفهم الطائفي لحرية الآخرين. تصبح الطائفية مرضاً اجتماعياً في الوضع نفسه الذي يصبح فيه التكتل الطبقي أو الحزبي أو العمالي مرضاً اجتماعياً أي عند التطرّف والمغالاة إلى درجة الضرر بالآخرين وبالبلاد وعندما يستحيل الجمع بين الانتساب الطائفي والانتساب إلى الوطن. ومن الضرورة بمكان شرح هذه الظاهرة من الناحية السوسيولوجية لا العقائدية كي يتسنى لنا فهم دورها في الحياة السياسية اللبنانية ونيلها المرتبة الأولى في قانون الانتخاب.

المجتمع اللبناني يشكو من تنوع سكانه كمجتمعات عديدة في آسيا وأفريقيا. وخطورة التنوع في التركيب الاجتماعي تقع في أن المزايا الاجتماعية التي تنفرد بها الطوائف الاجتماعية تترادف بشكل يوسّع الشقة بين الجماعات. والترادف في ميزات الطوائف يعني الجمع بين أكثر من صفة اجتماعية عند الجماعة الواحدة. فإذا ما اتصفت طائفة اجتماعية بميزة خاصة كالدين مثلاً فمن المرجح أن تترادف معه صفات مميزة أخرى قد لا تكون أقل أهمية منه مثل الموطن الجغرافي، اللغة، طريقة العيش، التنظيم الاجتماعي. . . والطوائف في لبنان تتصف بخصائص إجتماعية تميزها عن بعضها نسبياً كما يشير معظم المؤرخين[٨٧] الذين كتبوا في تاريخ لبنان.

تمّت معالجة ظاهرة الطائفية المتفشية في هذه البلدان بأحد الموقفين:

الأول: يُفرض التوحيد الاجتماعي القسري المتزمت ويغلب عليه الطابع العقائدي ـ النظري وقد تمثل في دول عديدة أبرزها العراق، حيث حاولت نخبة سياسية تشكل أقلية فرض الانسجام فرضاً على أساس عقائدي موحّد لا يعترف بالطوائف فكانت النتيجة أن استعاضوا بالعنف عن الحرية في تحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك في تركيا مع أتاتورك وفي إيران مع رضا شاه فبنى السلطة المركزية للدولة على الثقافة والعنصر الفارسيين وحطم الطوائف ذات النزعات الاستقلالية.

الثاني: موقف يعترف بشرعية التنوع في التركيبة الاجتماعية ـ السياسية ويغلب عليه طابع التقاليد التاريخية ويشكل لبنان الخط القائم على الواقعية

الاجتماعية والسياسية والاعتراف ليس بوجود الطائفية فحسب بل بشرعيتها كذلك. ولعل هذه الرحابة ناتجة عن قدم المشكلة والخبرة العملية المكتسبة في شؤون العلاقات بين الطوائف فضلاً عن عدم وجود الطائفة الساطية ـ القوية القادرة على استيعاب الآخرين لأن ليس في لبنان أكثرية مطلقة بل مجموعة أقليات. ومهما يكن السبب، فإن الاعتراف بشرعية الطوائف وحق كل منها في التمثيل بمراكز السلطة ومقدرات الدولة أضفى على الأهالي من أبناء الطوائف المختلفة عاملاً من الطمأنينة وأبعد شبح الصراع الطائفي وخفف من وطأة التنافس بين الطوائف وهذا كسب مهم من الخطأ تجاهل أهميته في بناء الدولة والأمة في مجتمع مختلف.

أن الاعتراف الرسمي والعملي بشرعية الطوائف لا يعني تكريس الأمر الواقع إلى الأبد أو تجميد عملية التطور نحو مجتمع تغلب فيه الروح العلمانية والانتماء القومي إنما هو طريقة متمدنة سليمة تفسح المجال الواسع للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والاعلامية لتأخذ مجراها الطبيعي في تحقيق المزيد من التفاعل بين أبناء الطوائف بالإضافة إلى دور الدولة بالتقسيم المسبق للمقاعد النيابية وفي المستقبل بخطوة الزواج المدني والتربية والتقدم الاقتصادي. . . أن الذين أسسوا الدولة على هذا النمط المذكور سابقاً هم لبنانيون يتحلّون بالخبرة السياسية العملية مع الثقافة العالية. أنه من الخطأ بمكان نسب هذا العمل للفرنسيين كما جاء في القرارات إنما هي في الواقع استجابة لمطالب اللبنانيين وفعاليتهم وخاصة أن دورهم في هذا المجال اقتصر على دور الموافق المستحسن. وقد بدأ المشرعون اللبنانيون بمبدأ الاعتراف بشرعية الطوائف ثم استنبطوا المعادلة الانتخابية الكفيلة بتجسيد هذا المبدأ على الصعيد العملي فخصوا كل طائفة بعدد من المقاعد النيابية الثابتة التي لا تتأثر بالخضّات السياسية والاضطراب الذي يرافق التنافس والصراع على السلطة.

ج ـ التوازن الطائفي يبعد شبح الأوطان الطائفية ويخلق التسويات الوطنية

دمج المتصرفية ذات الغلبة المسيحية مع مدن الساحل والأقضية ذات الغلبة

الإسلامية حقق رغبة الفرنسيين من جهة والكثير من اللبنانيين من جهة ثانية. تحققت رغبة «الفرنسيين في إيجاد توازن طائفي في لبنان بدل الوطني المسيحي الذي شكلته المتصرفية بحماية دولية. لم يسعوا إطلاقاً، وكما يظن البعض، لصالح طائفة مسيحية في لبنان، بل خططوا لمصالحهم هم بالذات عبر دولة متوازنة طائفياً تصلح منطلقاً لرساميلهم نحو الداخل الإسلامي»[٨٨]. لقد عبّر الجنرال غورو عن هذه الفكرة منذ العام ١٩٢١ حين قال: «يهمني كثيراً أن تخف حدة المنافسات الطائفية شيئاً فشيئاً لئلا يؤدي استمرارها إلى أضعاف دولة لبنان الكبير»[٨٩] أي إلى أضعاف مصالح فرنسا في الشرق. بالنسبة للفرنسيين، فدولة لبنان الكبير لم تكن دولة طائفية مسيحية أو إسلامية بل كانت دولة لبنانية على أسس رأسمالية حديثة قريبة من الديمقراطيات الغربية في الشكل على الأقل. بالمقابل حققت دولة لبنان الكبير للعديد من المسيحيين اللبنانيين حلماً تاريخياً عمره يزيد عن ثلاثمائة سنة، عرف المد والجزر وانتهى إلى الدولة اللبنانية للعام ١٩٢٠. هذه الدولة الجديدة المتوازنة حمتها فرنسا وحماها اللبنانيون بمعظمهم بإيجاد نوع من التقارب والتآلف والانسجام بين الاتجاهات المتباينة فلو لم يتم هذا التوازن الطائفي الحقيقي سنة ١٩٢٠ عبر ما يسمى باللجنة الإدارية أولاً ثم بالمجلسين التمثيليين الأول والثاني والمشاركة بوضع الدستور والاستفتاء وغيره لكان هناك حتماً دولتان واحدة بأكثرية مسيحية والثانية بأكثرية إسلامية بدل دولة لبنان الكبير المتوازن.

هذا التوزيع الطائفي المتوازن خلق تسويات عديدة بين اللبنانيين. صحيح أن تكبير «جبل لبنان» وتحويله إلى «دولة لبنان الكبير» خلق معضلات سياسية ووطنية حجمّتها إلى حدٍ ما السلطة المنتدبة وعطلتها أحياناً بالإقناع والترغيب وأحياناً بالقوة والترهيب ولكن ذلك لم يكن كافياً لو لم يرافقه تسويات أقدم عليها ممثلو المسيحيين والمسلمين على السواء. هذه التسويات امتدت على طول تاريخ لبنان ووفّقت بين حقوق تاريخية مكتسبة للطوائف وبين صلاحيات الدولة الحديثة وأما بإقامة التوازن بين المسيحيين والمسلمين في توزيع الوظائف

العامة وإما التوفيق بين استقلال لبنان وسيادته وبين انتمائه إلى محيطه الإقليمي والعربي. وقد تجلّت هذه التسويات في أمور عديدة أبرزها:

أ ـ مناقشة وأقرار دستور ١٩٢٦

باستثناء التحفظ المبدئي المتعلق بالحدود فإن ممثلي المسيحيين والمسلمين في المجلس التمثيلي التقوا خلال وضع ومناقشة وأقرار الدستور على نقاط عديدة مشتركة أبرزها:

- إقامة حكم وطني بديلاً عن الحكم الفرنسي المباشر المتمثل بحاكم «دولة لبنان الكبير».
- التوازن الوطني في الحكم والإدارة (الحكومة والمجلس التمثيلي).

فالمادة ٩ من الدستور تنص على أن حرية الاعتقاد مطلقة والدولة ملزمة باحترام جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها. هذه المادة تمّ التصويت عليها بالإجماع. كذلك المادة ٩٥ التي تكرّس تمثيل الطوائف بالعدل في الحكم والإدارة أيدها المسلمون والمسيحيون وبخاصة ممثلي المسلمين شدّدوا عليها لأنها تصون حقوقهم السياسية وتضمنها/ راجع محاضر مناقشات الدستور ومواقف أبرز ممثلي المسلمين عمر الداعوق، صبحي حيدر، خير الدين عدرا جميل تلوق وغيرهم.../ ورغم التشكيك بصحة التمثيل وصدقيته بالنسبة لبعض الطوائف، فإن دستور ١٩٢٦ هو أول وثيقة سياسية ووطنيّة اشترك في التوقيع عليها مسيحيون ومسلمون بعد إنشاء دولة لبنان الكبير كما يقول باسم الجسر[٩٠].

ب ـ إحصاء ١٩٣٢ وامثولاته

وفّرت الحياة الدستورية والبرلمانية للمسلمين المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والإدارية اللبنانية لذلك اشتركوا بكثافة في إحصاء عام ١٩٣٢ لابراز تفوقهم العددي وأقله مساواتهم مع المسيحيين. وبالرغم من التفوق الرسمي الطفيف للمسيحيين عام ١٩٣٢، فإننا تعتبر أن هذا الإحصاء هو تسوية بين

الفريقين يحمل حقيقة هامة واحدة وهي ضرورة المحافظة على المساواة فيما بينهم وكل خلل بهذه المساواة أن على الصعيد السكاني أو على الصعيد السياسي التمثيلي منبع للأزمات.

ج ـ الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ووثيقة أتفاق الطائف ١٩٩٠.

التوازن بين القوى والفعاليات أدى إلى التسويات الكبرى وأبرزها: الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣ ووثيقة الطائف ١٩٩٠. فالميثاق الأول وتسوية الطائف هما عبارة عن «صيغة توازن طائفي ـ وطني»[٩١] أو اتفاق ضمني و«تسوية حياتية» التقى عليها الزعماء والفعاليات الذين لعبوا دوراً بارزاً في تحقيق استقلال لبنان عام ١٩٤٣، ووقف الحرب عام ١٩٩٠. يشير باسم الجسر إلى استخلاص بعض المعادلات من رسم بعض خطوط العلاقة بين العروبة «واللبننة»، بين السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي، بين حقوق الطوائف ومستلزمات الديمقراطية، والتوصل إلى بعض الحقائق وأهمها[٩٢]:

«إن الميثاق الوطني واقع ملموس وراهن بالرغم من عدم تدوينه في نص. أنه ماثل في أذهان اللبنانيين بشكل أقوى من مثول الدستور».

«إن الخروج عن بعض نصوص وثيقة اتفاق الطائف يؤدي إلى اختلال الحكم والتوازن الوطني ـ السياسي ويؤدي بالبلاد إلى مهاوٍ ومندرجات ومطباتٍ هو بغني عنها».

«إن الميثاق كما الاتفاق ليس جامداً ومقدساً كما أراده المسيحيون في السابق ويريده غلاة المسلمين اليوم، ولا هو بالنشاز أو غير الثابت أو العابر كما صوّره بعض السياسيين المسلمين سابقاً ويكرره بعض غلاة المسيحيين اليوم، بل شكّل سابقاً ويشكل اليوم مع الدستور الركيزة الثابتة للحكم ومرجعاً وطنياً وسياسياً يرجع إليهما لمعالجة بعض المواقف الخطرة أو لحلّ بعض القضايا التي لم يلحظ الدستور حلاً لها».

إن المستقبل وحده يثبت ما إذا كان الميثاق الجديد الذي وُلد مؤخراً في أوائل التسعينات سوف يخلق دولة في لبنان يعيش فيها اللبنانيون كشعب واحد،

في ظل ديمقراطية عادلة اجتماعياً وسياسياً أم أن قدر لبنان أن يحيا دائماً في خطر «في ظل توازن طائفي دائم بالمقدار الذي تتيحه النزاعات الاقليمية والدولية».

خاتمة: الاستنتاجات

دراسة دقيقة ومعمّقة لمدى التطابق أو التناقض بين التقسيمات الإدارية والتمثيل الشعبي تثبت وبدون أدنى شك مدى التلازم بين الموضوعين. إذ أن التقسيمات الإدارية هي مفتاح المجالس التمثيلية التي تعكس صحة التمثيل الشعبي أو نفيه. وفي مطلق الأحوال أن أهمية المجالس التمثيلية، قبل الدستور وبعده، ليست لا في مجال سلطاته التشريعية ولا في حجم انجازاته الحقوقية فالسلطة الاشتراعية بقيت من صلاحيات سلطات الانتداب. ولكن الأهم من كل ذلك أن هذه المؤسسة أصبحت رمزاً من رموز استقلال لبنان ووحدته. لقد شكلت المجالس وبحق مسرحاً للتدرّب على الحياة السياسية، في تناسق مع الأفكار الغربية الليبرالية وهيأت البلاد إلى نظام حكم ديمقراطي برلماني. كذلك أدت الحياة السياسية إلى بروز قيادات هي في الأساس طائفية أسهمت في تشكيل التطور السياسي للبنان الحديث.

هذه التوازنات الدقيقة بين التقسيمات الإدارية من جهة وبين الدوائر الانتخابية من جهة مقابلة، وبين التمثيل الشعبي من جانب والتمثيل الطائفي المناطقي من جانب آخر ساعدت على احتواء كل التناقضات والأزمات حتى السلوك الطائفي بالذات بالطرق التالية:

- قسمت التوازنات الدقيقة التنافس على المقعد الواحد بين مرشحي طائفة واحدة فلا يتمكن مرشحون من طوائف عدة التنافس أو التناتش على مقعد معيّن لأنه مخصص بفعل القانون والواقع لطائفة معينة دون سائر الطوائف بخلاف ذلك نرى أن التنافس الحرّ غير المقيّد بحصص الطوائف مسبقاً يؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية والتسابق حتى الاختلاف والإنشاق بهدف أحراز نصر على الطوائف الأخرى[٩٣].

- أن التوازنات الدقيقة داخل نظام الانتخاب الطائفي يساعد على الدمج السياسي ولو الشكلي بين مختلف أبناء الطوائف بسبب اختلاط الناخبين والمقاعد واختلاط مصالحهم معها. فتحديد عدد نواب الطائفة أو حصة كل طائفة يزيل الكثير من الاشكالات والمشاكل والأزمات في علاقات الطوائف ويساعد على حصر امتداد الطائفية وعدم إثارتها في معظم الحالات. فالتوازن في التقسيمات الإدارية وبالتالي في الدوائر انتخابية وفي التقسيم الطائفي للمقاعد النيابية عوامل أضعاف وربما إزالة للسلوك الطائفي بعكس ما يدعي الداعون إلى القضاء على هذا النظام.

ونختم بقول مأثور لغسان سلامة: لم تكن الديمقراطية لتنشأ لو لم تكن الطوائف في تنافس، فجاءت المجالس وعبر التاريخ تشكل نقطة التقاء ضرورية لها ومكان تعاون وتنافس في آن[٩٤]. «فلم تكن مجالس العشرينات ولا الثلاثينات مجالس ـ مؤسسات ديكور كما وصفها البعض بل منتدات حيّة تتحرك وتفعل أكثر من مجالس استقلالية تدّعي وتوصي ولكنها عاجزة».

الهوامش

(١) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص، ١٣٧.

(٢) جاء توزيع الأعضاء داخل المجلس على الشكل التالي: كسروان (عضوان مارونيان) المتن (أربعة أعضاء، ماروني، أرثوذكسي، درزي ومتوالي) الشوف (عضو واحد درزي) جزين (ثلاثة أعضاء ماروني، درزي ومسلم) الكورة (عضو واحد أرثوذكسي) زحلة (عضو واحد كاثوليكي).

(٣) أنطون خير، متصرفية جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، المرجع باللغة الفرنسية ـ ص ١٠٧.

(٤) راجع انطوان خير، المرجع السابق. ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) جورج كرم، قضية لبنان: ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ أصول تاريخية، دار المنهل ١٩٨٥. ص ٣١٠.

(٦) نشرت لسان الحال عن رئيس الوفد داود عمون: «نحن لا نستطيع أن نتقدّم اقتصادياً ونتمتّع بالحرية التامة إلاّ إذا ساعدتنا دولة كبرى لأننا بأشد الحاجة إلى أخصائيين خبيرين وقد تكون فرنسا من عهد بعيد تدافع عن حقوقنا وترشدنا وتعطف علينا أيام عسرنا ولذلك نطلب مساعدتها ضمانة لاستقلالنا...» لسان الحال ٣ شباط ١٩١٩.

(٧) تألف الوفد الأول إلى مؤتمر الصلح على الشكل التالي: داود عمّون رئيساً، محمود جنبلاط، أميل اده، إبراهيم بوخاطر، عبد الحليم حجّار، تامر حمادة والمطران عبد اللّه خوري أعضاء.

(٨) تشكل الوفد الثاني من البطريرك الياس الحويك رئيساً ومن المطارنة شكر اللّه خوري، اغناطيوس مبارك، بطرس الفغالي، كريلس مغبغب، تيودوثيوس معلوف والسيد لاوون الحويك شقيق البطريرك أعضاء.

(٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المفوضية العليا، القرارات حافظة رقم ٢.

(١٠) القرار ١٣٠٤ مكرر المادة الثالثة.

(١١) القرار ١٣٠٤ مكرر الفصل الأول، المادتان ١ و٢.

(١٢) القرار ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ المادة الأولى.

(١٣) المادتان الأولى والثانية من القرار ١٣٠٧.

(١٤) المواد ٩، ١٠ و١١ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٥) المواد ١٣، ١٤، ١٥ و١٦ من القرار ١٣٠٤ مكرر إضافة إلى المواد ٢٠، ٢١ و٢٢.

(١٦) المادة ١٢ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٧) المادة ١٧ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(١٨) لجان المال، الإدارة العامة والعدل، المعارف والصحة والاسعاف العام ولجنة الأشغال العمومية.

(١٩) المادة ٣٠ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٠) المادة ٣١ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢١) المادتان ٣٣ و٣٤ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٢) المادة ٣٦ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٣) المادة ٣٨ من القرار ١٣٠٤ مكرر.

(٢٤) المادة الأولى من القرار ٢٤٠ تاريخ آذار ١٩٢٢.

(٢٥) المادة الثانية من القرار ١٢٤٠ (لنا عودة في القسم الثالث لهذا الموضوع).

(٢٦) القرار ١٢٢٨ تاريخ ٣١ آذار ١٩٢٢ (صادر عن حاكم دولة لبنان الكبير).

(٢٧) القرار ١٣٠٤ مكرر؛ المرجع السابق.

(٢٨) Affaire Etrangères, Série Levant vol. 38, Télegramme de protestation pp. 37, 157, vol 39 pp. 126, 201 et 286 - 7. Voir aussi série le caire no 64, 24 avril 1922, no 81, du 28 avril 1922 de Gaillard à Poincarré.

(٢٩) فارس سعادة، الموسوعة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، المرجع السابق، ص ١٥٣ نقلاً عن صحيفة لسان الحال ٣٠ آذار ١٩٢٢.

(٣٠) نواب مجلس ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥، [بيروت] (٥) نخلة التويني، حليم قدّوره، محمد المفتي، اميل اده، أيوب ثابت؛ [جبل لبنان] (٨) يوسف الخازن، نعوم باخوس، نخلة الاشقر، حبيب السعد، (وعندما عين رئيساً لمجلس الشورى في ٣ أيلول ١٩٢٤ أنتخب وديع عقل بدلاً منه، نعوم لبكي (توفي في ١١ ت ٢ ١٩٢٤ فانتخب يوسف السود مكانه) فؤاد ارسلان، رشيد جنبلاط، إبراهيم المنذر؛ [لبنان الشمالي] (٤) وديع طربيه، مسعود يونس، يعقوب النحاس، عبود عبد الرزاق؛ [طرابلس] (١) نور علم الدين؛ [البقاع] (٦) إبراهيم حيدر (عندما عُين ناظراً للزراعة في ٢٤ ت ١٩٢٢١ انتخب صبحي حيدر مكانه) أحمد الحسيني، موسى نمّور، شبل دمّوس، عبد الله بو خاطر، حسين قزعون؛ [لبنان الجنوبي] (٦) نجيب عسيران، يوسف الزين، فضل الفضل، نصري عازوري، خالد شهاب رزق الله نور: عن فارس سعادة، الموسوعة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ المربع السابق ص ٣٨٣.

(٣١) قدَّر القنصل الأميركي نسبة المشاركين في انتخابات بيروت بالثلث من المسجّلين على القوائم الانتخابية. والنواب الستّة الذين فازوا غير معروفين سياسياً ولكن ولاءهم للفرنسيين انجحهم في الانتخابات. وهكذا أُعتبرت الانتخابات بالمهزلة، مائير زامير، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣٢) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥ المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٣٣) افتتحت جلسة الانتخابات لمنصب الحاكم في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٥ في جو ملبّد لأن المفوض السامي أفهم موقفه علانية بمعارضة أميل اده لمنصب الحاكم ظناً منه أن الكنيسة المارونية هي وراء ترشيحه. يوم الاقتراع طرح رئيس المجلس اميل اده اقتراح المفوض السامي بالمباشرة باختيار ٣ شخصيات وفقاً للقرار ٣٠٢٣ تاريخ ٥ ك٢ ١٩٢٥. وقد حدد هذا القرار أصول انتخاب حاكم لبنان الكبير بدلاً من تعيينه من المفوض السامي: أي يقترح المجلس ٣ أسماء

لبنانية أو فرنسية للمفوض السامي لينظر فيها فإذا وافق يحوّلها للمجلس للتصويت واختيار إحداها وإذا رفض يعود المجلس ويختار ٣ أسماء جديدة بديلة إلى حين موافقة المفوض السامي. في تلك الجلسة الشهيرة كانت الأغلبية الساحقة مع اميل اده ولكن أخصامه وبدعم من ساراي عطلوا الجلسة بمخالفتهم للنظام الداخلي واشاعة جو من الفوضى مما حمل مندوب الحكومة على الانسحاب بهدف تعطيل الجلسة كما انسحب ممثل المفوض السامي واعتبر أن الأصول القانونية غير محترمة. وهكذا تعطلت الجلسة وبلغ المفوض السامي مبتغاه متهماً المجلس بتعطيل سير الحكم وبالتالي أصدر القرار بالحل رقم ٧ (S) تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣٤) القرار ٧ (S) تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٣٥) Ministère des Affaires Etrangères, (M. A. E) Série levant, Lettre de Reffey à Berthelot, 7 juin 1925 pp. 2 - 5.

(٣٦) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية الجزء الأول ١٩٦٠ ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣٧) فاز في المجلس التمثيلي الثاني ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ النواب:

من بيروت: بترو طراد، جورج ثاتب، عمر بيهم، عمر الداعوق، ميشال شيحا.

طرابلس: خير الدين عدرا.

جبل لبنان: جورج زوين، فؤاد ارسلان، نجيب السعد، يوسف الخازن، جميل تلحوق، إبراهيم المنذر، اميل ثاتب وروكز أبو ناضر.

لبنان الجنوبي: عبد اللطيف الأسعد، يوسف الزين، نجيب عسيران، خالد شهاب، حبيب ناصيف، يوسف سالم.

البقاع: حسين قزعون، شبل دموس، الياس طعمة السكاف، موسى نمّور، صبحي حيدر، صبري حمادة

لبنان الشمالي: نقولا غصن. مسعود يونس، وديع طربيه، عبود عبد الرزاق. بشاره الخوري المرجع السابق. ص ٣٢٣.

(٣٨) أصدر المفوض السامي ساراي القرار رقم ٣٠٢٣ تاريخ ٥ ك ٢ ١٩٢٥ حدد بموجبه شروط انتخاب الحاكم المحلي من قبل المجلس النيابي. وقد هدف ساراي من قراره هذا كسب دعم اللبنانيين بالتعبير لهم عن رغبته بانتهاج سياسة أكثر ليبرالية وإزاحة فاندنبرغ الذي يمثل السياسة الفرنسية السابقة التي يكرهها. مؤسسة المحفوظات الوطنية ـ المفوضية العليا القرارات الحافظة رقم ٣. (قرار ٣٠٢٣).

(٣٩) Ministère des Affaire étrangères, Série Levant, vol 263

No. 268, Beyrouth 12 juillet 1925

No. 270 - 1, Beyrouth 18 juillet 1925

No. 273 - 4, Beyrouth 20 juillet 1525

No. 292, Beyrouth 24 juillet 1925

Ces 4 numéros sont envoyés par Sarrail au Quai d'Orsay, alors que les no. 262 du 16 juillet et 265-6 du 18 juillet sont envoyés de Berthelot à Sarrail.

(٤٠) RABBAT, E. La formation historique du Liban politique et constitutionnel, publications de l'U.L. Librairie Orientale, Beyrouth 1973, p. 367 et suiv.

(٤١) M. A. E. Serie levant. Vol 196 no 745, Beyrouth. 21 décembre 1925, pp. 44 - 7. no 224 n 12 9 janvier 1926. De Journal à Briand.

(٤٢) RABBAT, E. op. cit. p. 371 et suiv. ZAMIR, M. The formation of modernen Lebanon, London, 1982 ترجم إلى العربية.

(٤٣) تضم اللجنة: شبل دمّوس، عمر الداعوق، فؤاد أرسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم. جورج زوين، بترو طراد، روكز أبو ناضر، صبحي حيدر، عبود عبد الرزّاق، جورج تابت يوسف الزين، وانضم إليها حكماً رئيس المجلس موسى نمّور يرأس اجتماعاتها.

(٤٤) تضم اللجنة الفرعية الأعضاء الخمسة التالية: شبل دمّوس، عمر الداعوق صبحي حيدر ميشال شيحا، روكز أبو ناضر.

(٤٥) للاطلاع على نماذج الأسئلة التي وُجهت لأعضاء البلاد راجع: مائير زامير المرجع السابق، ص ٢٧٦ ـ ٧.

(٤٦) للاطلاع على لائحة الهيئات والشخصيات التي تمّ استفتاؤها راجع: أدمون ربّاط، المرجع السابق، ص ٣٦٦. مائير زامير المرجع السابق، ص ٢٧٨. بلغت الاستمارات التي تمّ استيفاؤها ٢١٠ استمارة بدلاً من ١١١ تقدرت أساساً، أما الأجوبة فبلغت ١٣٢ فقط. عن الكنيسة المارونية (١٦)، من الروم الكاثوليك (٤)، من الروم الارثوذكس (١٤) زعماء الطائفة السنية (١٤) وجهاء الشيعة (١١) وجهاء الدروز (٦) نواب سابقون (١٧) الهيئات الزراعية (٢٤) اتحاد المحامين (١١) اتحاد الصحافيين (٥) البلديات (١٢) الموظفون (١١) مع الممثلين عن المهن الحرّة والحرف والصناعات...

(٤٧) عن سبب التأخير في نشر الدستور فور اقراره والإعلان عنه في ٢٤ أيار ١٩٢٦ يذكر التقرير المرفوع إلى جميعة الأمم أنه تقرر العمل بهذا الدستور قبل نشره قانوناً لأنه لا يجوز الموافقة نهائياً عليه قبل اقرار جميع دساتير الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسي والنظر في مدى توافقها وتطابقها مع مصالح الانتداب الفرنسي. وهكذا فإن دستور ١٩٢٦ من زاوية الفرنسيين هو دستور مؤقت. ادمون رباط، المرجع السابق ص ٣٧٤، (بالفرنسية)

(٤٨) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المفوضية العليا، القرارات حافظة رقم ١ قرار رقم ٢٧٣ تاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠.

(٤٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية، المرجع السابق القرارات حافظة رقم ١.

(٥٠) لنا عودة لاحقة بالنسبة لتمثيل الطوائف. أما التمثيل المناطقي فتمّ على الشكل التالي: بيروت (٣ أعضاء)، طرابلس (عضو واحد)، جبل لبنان (٥ أعضاء)، لبنان الشمالي (٣ أعضاء) لبنان الجنوبي (٣ أعضاء) نلاحظ أن منطقة البقاع بقيت خارج دائرة التمثيل المباشر أسوةً بسائر المناطق رغم تسمية بعض الشخصيات من زحلة والبقاع والسبب يعود إلى تردد الفرنسيين بشأن الحدود للدول والكيانات التي أعلنوها في مناطق نفوذهم.

(٥١) رفع القرار ٣٦٩ تاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٠ عدد أعضاء اللجنة من ١٥ عضواً إلى ١٧ واكتملت الهيئة على الشكل التالي: إبراهيم أبو خاطر، عثمان علم الدين، داوود عمّون، نصري العازوري، حسن بيهم، عمر الداعوق، انطوان عرب، يوسف الجوهري، إبراهيم حيدر، توفيق مجيد ارسلان وعندما عُيّن متصرفاً على لبنان الجنوبي خلفه رشيد جنبلاط في عضوية الهيئة، بطرس بشارة كرم، يوسف الخازن، نعوم اللبكي، إبراهيم طرّاف، بترو طراد، الحاج حسين الزين. (القرار ٣٧٠).

(٥٢) المادة ١٦ من القرار ٣٣٦ المرجع السابق.

(٥٣) القرار ٧١٠ تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٠ مؤسسة المحفوظات الوطنية المرجع السابق القرارات حافظة رقم ١.

(٥٤) بعث حبيب باشا السعد ببرقية إلى الجنرال غورو يثبت فيها تقديم استقالته من عضوية اللجنة الإدارية ويعترف فيها أن بعض الأعضاء قد باحوا له صراحة بأن الحكومة قد أعربت لهم عن عدم رضاها عنه، عكس كل التأكيدات الرسمية بأنها ملتزمة الحياد التام. لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان ص ٢٨٩.

أما مأخذ الفرنسيين على الباشا فتعود لمواقفه الاحتجاجية على تصرفات بعض الموظفين الفرنسيين ومن جنسية رئيس الجمهورية أي الحاكم العام وكان يريده لبنانياً والفرنسيون فرنسياً وموقفه من محاكمة أعضاء مجلس الإدارة في تموز ١٩٢٠.

(٥٥) مثّل رموز هذا الفريق داوود عمّون وبترو طراد.

(٥٦) تمثل الفريق الثاني بأبرز رموزه وهم يوسف الخازن توفيق أرسلان وبطرس كرم. جاءت معارضتهم لأقرار المشروع بسرعة سنداً إلى مقدمته التي تقول أنه من دواعي وضع هذا القانون الحاجة إلى تعيين التمثيل في دولة لبنان الكبير على أساس عادل يحفظ حقوق الأقليات وذلك باتباع الطريقة النسبية... كما أن الحاجة ماسة إلى تنظيم الإدارة الرسمية لضبط النفوس من مواليد وزواج ووفيات التي لا يمكن لدولة ما بدونها معرفة قوى شعبها الحقيقية» سعادة المرجع السابق ص ٢٦٧.

(٥٧) أجريت بعض التعديلات على مواد مشروع الإحصاء بناءً على طلب أعضاء الهيئة، فعدّلت المادة ٢ بناءً على طلب داوود عمّون وإضافة عبارة «مع احترام الشرائع المرعية بحق حرمة المنازل»: وبناء على طلب إبراهيم أبو خاطر أسندت في المادة ٥ رئاسة اللجان في الأقضية إلى القائمامين بدلاً من قادة الجندرمة. كما أبدل قوميسير البوليس المركزي برئيس البوليس المحلي في المادة ٦ بناءً على اقتراح يوسف الخازن الذي الغى من النص عبارتي «المسيحي والمسلم». سعادة المرجع السابق ص ٢٧٠.

(٥٨) البشير ٤ شباط ١٩٢١.

(٥٩) البشير ولسان الحال ٤ شباط ١٩٢١.

(٦٠) لسان الحال، البشير ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦١) لسان الحال، البشير ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦٢) من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٢١ وقد نشرتها الصحف صباح اليوم التالي ومنها البشير ولسان الحال ١٥ شباط ١٩٢١.

(٦٣) مقتطفات من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ الأول من آذار ١٩٢١ وقد نشر نص القرار في صحف اليوم التالي البشير ولسان الحال ٢ آذار ١٩٢١ وكذلك راجع سعادة المرجع السابق ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥.

(٦٤) مقتطفات من جلسة الهيئة الإدارية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢١ التي نشرتها الصحف بتاريخ ٥ نيسان ١٩٢ ومنها البشير ولسان الحال.

(٦٥) تقرّر تشكيل هذه اللجنة أثر الخلاف بين مندوب الحكومة الفرنسية المسيوبيتي وبين أعضاء من الهيئة الإدارية وذلك في جلسة ٤ نيسان ١٩٢١ وقد استعفى حسن بيهم من رئاسة اللجنة وعضويتها فتمّ اختيار إبراهيم حيدر عنه في جلسة ١٨ نيسان ١٩٢١.

(٦٦) لسان الحال ١٩ نيسان ١٩٢١ والبشير ١٩ نيسان ١٩٢١.

(٦٧) مقتطفات من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١ خلال متابعة مناقشة ميزانية العدلية وقد نقلتها الصحف في اليوم التالي.

(٦٨) مقتطفات من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١ ذكرها سعادة، المرجع السابق ص ٣١٥.

(٦٩) سعادة المرجع السابق ص ٣١٥ من جلسة ١٤ أيار ١٩٢١.

(٧٠) لسان الحال ١٥ أيار ١٩٢١ (موجز لجلسة ١٤ أيار ١٩٢١ ذكرها سعادة، المرجع السابق ص ٣١٧.

(٧١) سعادة، المرجع السابق ص ٢٨٩ (ومقتطفات من جلسة ١٨ نيسان ١٩٢١).

(٧٢) حُلت الهيئة الإدارية بالقرار ١٣٠٤ تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢.

(٧٣) فارس سعادة، المرجع السابق.

(٧٤) لسان الحال ١٢ آذار.

(٧٥) بشارة الخوري المرجع السابق ص ١٥٠.

(٧٦) كانت المنافسة بين محمد الجسر وأيوب ثابت، وفاز الأول بـ ٢٢ مقابل ١٨ للثاني.

(٧٧) بشارة الخوري المرجع السابق ص ١٥١.

(٧٨) كتب بشارة الخوري في مذكراته ص ١٦٦: «صباح ١٢ حزيران ١٩٢٩ زحف أهالي زغرتا إلى طرابلس فأطلق المتطوعون في الجندية الفرنسية النار عليهم وأردوا ثلاثة منهم ولكن الزغرتاويين دخلوا السرايا عنوة وضغطوا على المندوبين الثانويين مما اضطر وديع طربيه للانسحاب ففاز قبلان فرنجية بالمقعد النيابي».

(٧٩) القرار رقم ١١٩ تاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٩ عدد الأعضاء ٦٠، ٤٠ منتخب ٢٠ معيّن. ولكن جرى تعديله بالقرار ١٣٥ تاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٣٧ (ارتفع عدد الأعضاء إلى ٦٣ بينهم ٤٢ منتخباً و٢١ معيناً).

(٨٠) انطوان خير، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٨١) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣ المرجع السابق القرارات ٣٣٦ و٣٦٩.

(٨٢) ممثل مدينة بيروت ماروني أو ممثل من الأقليات المسيحية.

(٨٣) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكير ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣، المرجع السابق.

(٨٤) مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩.

(٨٥) HARIK, E. Polities and change in a traditionnal society, Lebanon 1711 - 1845, Princeton university press, 1968.

(٨٦) نستعمل عبارة الطائفة «أو الطوائف» بمعناها الأصيل في اللغة العربية أي الجماعة المتحدة بصفة معيّنة كالدين والأثنية والعشيرة. والطائفة في لبنان هي الجماعة.

(٨٧) راجع بهذا الخصوص كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر ١٩٧٠. إيليا حريق، التحوّل السياسي والاجتماعي في تاريخ لبنان الحديث، بيروت الأهلية ـ للنشر ١٩٨٢ يقول حريق: «تتصف الطوائف في لبنان بخصائص اجتماعية تميزها عن بعضها البعض نسبياً. فالسّنة تكثر بينهم طرق المعيشة الحضرية بينما تكثر بين الشيعة الحياة الريفية والعشائرية. المسيحيون والدروز يجمعون بين سكن المدن والقرى وتكثر بين المسيحيين المهن الحرّة والتعاطي بالأعمال التجارية والمالية والصناعية. أما الأرمن والأكراد فهم عناصر اثنية خاصة ويقطنون بيروت بمعظمهم».

(٨٨) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ دار المطبوعات الشرقية بيروت ١٩٨٤.

(٨٩) Gourand: «Foire - exposition de Beyrouth de 1921» pp, 28 - 29.

(٩٠) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣ بيروت دار النهار للنشر ١٩٧٨.

(٩١) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط، دار النهار للنشر ١٩٧٨ ص ١٠.

(٩٢) باسم الجسر المرجع السابق ص ١٤ ـ ١٥.

(٩٣) سنة ١٩٥٢ حصلت انتخابات بلدية بيروت دون تحديد مسبق لعدو المقاعد لكل طائفة. ولما كانت الأكثرية في دائرة المصيطبة والمزرعة من المسلمين السنة فقد حُرمت الأقلية الأرثوذكسية من حقها في التمثيل وحصل على أثرها حزازات طائفية فاضطرت الدولة إلى إعادة التوازن الطائفي المفقود بواسطة التعين. وما حصل للارثوذكس في المزرعة يحصل لغيرها من الأقليات في دوائر أخرى تطغى فيها الأكثرية على الأقليات إذا لم يكن من ضوابط وتوزيع عادل لنسب كل طائفة.

(٩٤) غسان سلامة، المرجع السابق ص ١٣٧.